

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الإِسبوعي
(468)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	17
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	25
حقوق الإنسان فى العالم	102



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

”حقوق الإنسان“: أوقفوا نزف دماء المعلمات على الطرقات

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 صفر 1436 هـ - 6 ديسمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=207919&CategoryID=5

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي AM 12:33 06-12-2014
طالبات المشرفة العامة على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي، الجهات المعنية بسلامة المعلمات إلى أداء دورها لوقف نزيف الدم عبر تفعيل الضوابط والقرارات التي سبق أن أقرت من عدة جهات حكومية للحد من حوادث المعلمات على الطرق السريعة، لافتة إلى أن هذه الحوادث تمثل انتهاكاً جسيماً للحق في الحياة والسلامة الجسدية، ويجب على الجهات المختصة اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لتوفير وسائل نقل حكومية خاصة ومزودة بوسائل السلامة لنقل المعلمات إلى القرى البعيدة.
وأكدت لـ”الوطن“، أن الجمعية ستقوم بزيارة للمعلمات المنومات في مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة للوقوف على حالة المصابات في الحوادث المرورية التي وقعت لهن مؤخراً أثناء توجههن لمدارسهن خارج المدينة المنورة، مشيرة إلى أن الزيارة بداية لسلسلة خطوات تقوم بها الجمعية للتواصل مع الإدارات ذات العلاقة لمعرفة دورها في الاطلاع على ما يتخذ حيال تلك الحوادث.
وقالت: ”الحق في الحياة مكفول بالشرعية لكل إنسان وقد كفلته المواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والوثيقة الإسلامية لحقوق الإنسان التي كتبتها وصادقت عليها الدول الإسلامية عبر منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ نصت في مادتها الثانية ”أن الحياة هبة الله وهي مكفولة لكل إنسان، وعلى الأفراد والمجتمعات والدول حماية هذا الحق“.



حقوق الإنسان تطالب التربية بوقف التسجيلات المسيئة

للطلاب

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20141206738989/Con20141206>

سالم السبيعي (الاحساء)
طالبات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وزارة التربية والتعليم باتخاذ إجراءات صارمة بحق المعلمين المتسببين في التسجيلات المسيئة للطلاب.
وأوضح لـ”عكاظ“ نائب رئيس الجمعية المتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان، أن تصوير الطلاب داخل المدرسة دون موافقتهم أو موافقة أولياء أمورهم يعد مخالفة صريحة يجب عدم التساهل معها، مبيناً أن هذه المخالفات تزداد خطورتها حين يتضمن التصوير – خاصة المرئي – ما يمس كرامة الطلاب، وقال «نرى من حين لآخر تسجيلات يقوم بها معلمون للطلاب تتضمن تعليقات مسيئة، وهذه المخالفات الإدارية يمكن أن تتحول إلى جريمة حين يتم بثها عبر وسائل الإعلام أياً كانت، وهنا يصبح الموضوع تحت طائلة العقاب وفق الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية التي جعلت من هذه الجرائم «المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة

المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمه» مفيدا أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب وزارة التربية والتعليم باتخاذ إجراءات حاسمة مع كل حالة تصوير تضبط، وأن تصدر تعليمات مشددة تمنع التصوير مع إرفاق قائمة بالعقوبات التي يمكن إيقاعها على من يقوم بالتصوير، باستثناء المناسبات الرسمية والتي يتم التصوير فيها بشكل رسمي وليس فرديا.



تزويج 5 فتيات دون موافقتهن

المصدر: جريدة الشرق الاحد 15 محرم 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.alsharq.net.sa/2014/12/07/1260258>

الدمام – ياسمين آل محمود

نظرت محاكم المملكة 5 قضايا تزويج دون رضا الزوجة خلال العام الهجري الماضي، بحسب إحصاء لوزارة العدل. في الوقت نفسه، اختلف مختصون تحدثت «الشرق» إليهم حول ما إذا كان الفحص الطبي دليلاً يُعتد به على موافقة الفتاة على الزواج أم لا.

ففي حين اعتبر مأذون شرعي وجود نتيجة فحص ما قبل الزواج دليلاً على الموافقة، قالت عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور سهيلة زين العابدين إن ورقة الفحص لا تُعد دليلاً يؤخذ به. وذكرت زين العابدين أن بعض الفتيات يُجبرن على إجراء الفحص الطبي وقد يجريه دون علم أنه بغرض الزواج إذا ما احتال عليهن أحد من أفراد الأسرة.

محاكم المملكة تشهد 5 قضايا تزويج دون رضا في عام يجوز للمتزوجة بالغضب رفع قضية ليتم فسخ العقد
يجوز للمتزوجة بالغضب رفع قضية ليتم فسخ العقد

الدمام – ياسمين آل محمود

النجمي: يجب مطابقة وجه المخطوبة من قبل المأذون أو زوجته

مأذون شرعي: الفحص الطبي دليل على موافقة الفتاة

سجلت محاكم المملكة في العام الماضي، 5 قضايا تزويج بدون رضا وفقاً للإحصاءات الأخيرة في وزارة العدل. عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي الدكتور محمد النجمي دعا إلى ضرورة مطابقة وجه الفتاة بالهوية الشخصية عند عقد القران والنظر لها، وفي حال كان هناك تحسس من قبل بعضهم، فيجب على المأذون أن يصطحب معه زوجته أو أخته لتتولى عملية المطابقة كما هو معمول به في المحاكم من قبل موظفات مختصات في هذا الأمر، أو يتولى القاضي هذه المهمة، مشيراً إلى أن هذا جائز شرعاً وموافقة الزوجة شرط من شروط صحة عقد النكاح كما ذكر في الحديث الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم (تستأمر النيب وتستأذن البكر).

ينسب الولد للزوج

وأضاف أنه إذا غصبت الفتاة على الزواج، يجوز لها رفع قضية، ويقوم القاضي بفسخ العقد، أما إذا قدر الله وحملت في ليلة الدخلة فالولد ينسب للزوج ولكن عقد الزواج فاسد ويجب فسخه، وذلك من حرص الشريعة على حقوق المرأة فلو كان ركناً فلا ضير في ذلك أما فساد الشرط يعني فساد العقد، أما إذا تراجعت الزوجة وقررت أن تستمر في الحياة الزوجية وقالت أمضيته فالأمر لها.

شهادة الشهود

يقول مأذون شرعي (فضل عدم ذكر اسمه) «تبرم عقود النكاح غالباً بدفتر العائلة، وهناك عدة قرائن للتأكد أن الزوجة غير مجبرة وأنها موافقة على إتمام الزواج ، منها وجود نتيجة الفحص الطبي، فإجراؤه يعطي تصوراً مبدئياً على الموافقة، والفتاة لن تجري الفحص إلا وهي مقتنعة، وكذلك الشهود الذين عادة ما يكونون من طرف أسرتها، ولفظ التزويج الصادر من أبيها بقبول الزوج، وتوقيع الزوجة وبصمتها وسؤالها، ولايستطيع المأذون عمل غير ذلك، مشيراً إلى أن شهادة الأقارب معمول بها شرعاً ونظاماً ويتحمل من يدلي بها كافة ما يترتب عليها قانونياً، باعتبارها دليلاً معمولاً

به في المحاكم. وأكد أن المرأة قد تكون متأرجحة بين القبول والرفض، فحين تنتشب مشكلة بينها وبين الزوج، لن تجد مخرجاً إلا بأن تقول إنها أجبرت على الزواج، وقد يكون ذلك بسبب تأثير صديقات السوء.

مجبرة على الفحص
عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور سهيلا زين العابدين تؤكد أن فحص ما قبل الزواج لا يعتبر دليلاً على قبول المرأة للزواج، فقد تكون مجبرة على الذهاب أو محتالاً عليها من قبل والديها، والأمثلة على ذلك كثيرة، وتحمل الفتاة الخطأ واتهامها بالتردد أو التراجع ظلم صريح لها، فقد تكون ضحية لزواج أجبرت عليه. وأضافت أنه لا يمكن الاعتماد على الشهود أو المعرفين في إقرار القبول بل يجب مطابقة الوجه والهوية كما في السفر، مشيرة إلى أن كشف الوجه غير محرم شرعاً وليس بأمر واجب إلا على أمهات المؤمنين.



الختلان لـ "الاقتصادية": يجب تأمين وسائل نقل آمنة والابتعاد عن "التقليدية"

• حقوق الإنسان تحمل جهات حكومية مسؤولية حوادث المعلومات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/08/article_912815.html

عبد السلام الثميري من الرياض
أرجع نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تزايد حوادث نقل المعلومات في الطرق، إلى تقاذف عدد من الجهات الحكومية وتهربها في تحمل مسؤولية توفير نقل آمن لهن، واصفا هذه القضية بـ "الضائعة" بين الوزارات، داعياً إلى تدخل عاجل، والابتعاد عن التقليدية في حل هذه المشكلة.

وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور صالح الختلان، نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والمتحدث الرسمي باسمها، إنه لا بد من حل جذري لتقلات المعلومات وقطعهن المسافات الطويلة، حيث تسببت في تعرضهن للحوادث وفقد الأرواح، متسائلاً إلى متى يستمر في نقل معلومات في أماكن نائية، فهذا يتعارض مع أهمية المحافظة على الأسرة، التي هي أحد المبادئ الأساسية في نظام الأساسي للحكم، ويؤكد عليها النظام.

وأشار الختلان إلى أن من الملاحظات التي سجلت على وزارة التربية والتعليم في تقارير سابقة، عدم تأمين وسائل نقل آمنة لهن، خاصة أنهم يعيشون في أماكن بعيدة عن سكنهم وذويعهم، مطالباً بإشراك القطاع الخاص في توفير وسائل نقل آمنة، خاصة في ظل تزايد الحوادث لهن في الطرقات، من جراء هذه التقلات.

الاقتصادية 6 - 12 - 2014

وطالب نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الجهات الحكومية كوزارة المواصلات والنقل والمرور إضافة إلى "التربية"، بالتدخل لعلاج هذه القضية التي تمس أرواح المعلومات، والإسراع في ذلك، واعتبرها قضية أساسية للمحافظة على أرواحهن.

وطالب الختلان "التربية" بالابتعاد عن الحلول "التقليدية" في تأمين النقل الآمن لهن، وعدم التشدد في رغبات النقل للمعلمات، خصوصاً من لديهن ظروف خاصة، مشيراً إلى أهمية استثمار المبالغ التي حصلت عليها الوزارة أخيراً في توفير وسائل النقل للمعلمات.

وشدد على أن تعرض المعلومات للحوادث بشكل مستمر أصبح يدعو إلى التحرك السريع والعاجل والجذري، فالأرواح لا تعوض.

يأتي ذلك في الوقت الذي ناشد الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي المملكة، الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم، لإيجاد حلول عملية مناسبة لوقف حوادث المعلمات في الطرق بسبب بعد مقار عملهن عن سكنهن. ووصف متحدث جمعية حقوق الإنسان تعليق المفتي بأنه دليل على أن القضية مهمة، وأصبحت تقض مضاجع أهالي المعلمات، واستفحال المشكلة، مؤكداً أهمية عدم التهاون فيها، فالقضية وصلت إلى تهديد الأرواح وفقدانها.



متابعة إنجاز الشركات مسؤولية الجهات الرقابية

• حقوق الإنسان: يحق للمتضررين من تعثر المشاريع التظلم

• فرادى أو جماعات

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/09/article_913092.html

خالد الجعيد من الطائف

قال لـ "الاقتصادية" الدكتور مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، إنه يحق للمواطنين المتضررين من تعثر المشاريع الرفع بتظلماتهم إلى الجمعية، سواء "فرادى" أم "جماعات"، وإلى ضرورة تفعيل دور الرقابة على تلك المشاريع عند تعثرها لأشهر طويلة، ولا بد للجهات الرقابية أن تكون مسؤولة عن مثل هذه المشاريع، وأن تتابع مثل هذه الأعمال، وتجبر الشركات على الوفاء بالتزاماتها بأن تنجز في الوقت المحدد. جاء ذلك في الوقت الذي شهدت فيه محافظة الطائف تعثر عدد من المشاريع الخدمية الكبرى، وإغلاق بعض الطرقات المهمة، وإحداث تحويلات للطرق، وحفريات عدد من المشاريع التي لا تزال مستمرة منذ أشهر، ما أدى إلى نشوء حالة من الازدحام غير المعهود في عدد من شوارع المحافظة، كما تضرر إثر ذلك الموظفون وطلاب المدارس، والجامعات، حيث تسبب في تأخرهم عن مدارسهم، وأعمالهم، لوقت كبير. وبالعودة للدكتور القحطاني، فقد أوضح أن ضرر تعثر المشاريع يعود على الجهة المكلفة بتنفيذ هذه المشاريع، ويعود أيضاً على المواطنين المستفيدين من خدمة هذه المشاريع، وكذلك المواطنين الملاصقين لهذه المشاريع وما يلحقهم من مخاطر وأذى بسبب الحفريات، أو الحواجز الأسمنتية (الصبات)، أو إغلاق الشوارع، لافتاً إلى أحقية المواطنين المتضررين من وجود مشاريع خدمية متعثرة رفع شكوى إلى جمعية حقوق الإنسان، سواء فردية أو جماعية.

وبين، "كما يحق للمواطن مخاطبة أي جهة حكومية، أو رقابية فيما يرى أنه انتهاك لحقه أو تجاوز عليه، وبالتالي يجوز له التظلم بشكوى فردية أو جماعية من هذه الأمور، حيث يُبحث إذا كان هناك تقصير، فإذا وجد التقصير تنتبعه المسؤولية".

وأضاف الدكتور القحطاني: "مع الأسف الشديد نلاحظ مثل هذا الأمر، فهناك بعض الشركات تبدأ في بعض المشاريع ثم تضع تجهيزاتها، وبعض الحواجز الأسمنتية، أو ما شابه ذلك، ثم تترك المشروع أو الحفريات لأشهر دون أن يكون هناك عمل"، متابعا: "إذا كانت هناك مشاريع لم تستكمل أو تعثرت، أو لم تصل إلى المواطنين في مناطقهم أو قراهم فيجوز التقدم بطلب إيصال هذه الخدمات أو إزالة أسباب عدم وجودها".

مشكلة من عدد من القيادات وبمتابعة الفيصل.. والإعلان عن البدائل

قريبا

• التربية" تشكل فريقا لوضع حلول عاجلة للمعلمات العاملات

بعيدا عن مقار سكنهن

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/09/article_913087.html

عبدالسلام الثميري من الرياض
وعدت وزارة التربية والتعليم ببحث أفضل الآليات لمساعدة المعلمات اللاتي يعملن في مدارس بعيدة عن مقر سكنهن، وذلك بتشكيلها فريقا على مستوى قيادات الوزارة لوضع حلول عاجلة لذلك.
وأكدت "التربية" أن الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم، عقد اجتماعا مطلع الأسبوع مع قيادات الوزارة لبحث أفضل الآليات لمساعدة المعلمات اللاتي يعملن في مدارس بعيدة عن مقر سكنهن، وأنه تم تشكيل فريق عمل على مستوى القيادات لوضع تصور بأفضل البدائل والحلول الممكنة والعاجلة.
وقالت الوزارة، إن فريق العمل لا يزال يعمل، وستعلن عن الآليات مباشرة فور صدور قرار الموافقة عليها، مؤكدة أنها تولي الموضوعات ذات العلاقة بالمعلم والمعلمة أقصى درجات الاهتمام وتعمل على ضمان تهيئة بيئة عمل مريحة، وأن وزير التربية والتعليم يتابع أعمال اللجنة بشكل مستمر.
"الاقتصادية" 6 / 12 / 2014
يأتي ذلك في الوقت الذي تتزايد فيه الحوادث المرورية التي تقع لمعلمات في طريقهن أو أثناء عودتهن من المدارس، حيث رصدت "الاقتصادية" نحو 8 حالات حوادث مرورية أثناء نقل معلمات وطالبات الأسبوع الدراسي الماضي نتج عنها عدد من الوفيات والإصابات.
وكانت آخر هذه الحوادث الخميس الماضي، حيث تعرضت مركبة كانت تنقل معلمات على طريق المدينة المنورة - القصيم بالقرب من كبري الحناكية لحادث مروري، نتج عن ذلك ثلاث حالات وفاة ووقوع ثلاث إصابات.
"الاقتصادية" 8 / 12 / 2014.
وكان عدد من المسؤولين خلال حديثهم لـ "الاقتصادية" طالبوا بإعادة النظر في تنقل المعلمات بين الطرق لمدارسهن لمسافات طويلة، مما عرضهن لحوادث مرورية أودت بحياة عديد منهن خلال السنوات الماضية.
وقال اللواء خالد بن نشاط القحطاني قائد القوات الخاصة لأمن الطرق، إنه لا بد أن تشكل لجنة حكومية تشترك فيها عدد من الجهات الحكومية وفي مقدمتها وزارة النقل وإدارة المرور وأمن الطرق لإعادة بعض الأنظمة المتعلقة بالنقل، وتشمل وسائل السلامة والمعايير التي تطبق على السائقين، وبما في ذلك السجل الجنائي للسائق، والتأكد من خلوه من القضايا الجنائية أو تعاطي المخدرات.
بينما أرجع نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تزايد حوادث نقل المعلمات في الطرق، إلى تقاذف عدد من الجهات الحكومية وتهربها من تحمل مسؤولية توفير نقل آمن لهن، واصفا هذه القضية بـ "الضائعة" بين الوزارات، داعيا إلى تدخل عاجل، والابتعاد عن التقليدية في حل هذه المشكلة.
وقال الدكتور صالح الخثلان، نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والمتحدث الرسمي باسمها، إنه لا بد من حل جذري لتقلات المعلمات وقطعهن المسافات الطويلة، حيث تسببت في تعرضهن للحوادث وفقد الأرواح، متسائلا إلى متى

يستمر في نقل معلومات إلى أماكن نائية، فهذا يتعارض مع أهمية المحافظة على الأسرة، التي هي أحد المبادئ الأساسية في النظام الأساسي للحكم، ويؤكد عليها النظام.

فيما ناشد الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي المملكة، الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم، بإيجاد حلول عملية مناسبة لوقف حوادث المعلومات في الطرق بسبب بعد مقام عملهم عن سكنهم.



حقوق الإنسان : إلى متى يستمر نقل المعلومات في أماكن نائية .. وجهات حكومية تتحمل المسؤولية

المصدر: جريدة أنحاء الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م
<http://www.an7a.com/157437>

(أنحاء) - متابعات : -
أوضح نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان أن تزايد حوادث نقل المعلومات في الطرق يرجع إلى تقاذف عدد من الجهات الحكومية وتهربها في تحمل مسؤولية توفير نقل آمن لهن.

وقال الخثلان إن القضية بـ"الضائعة" بين الوزارات، داعياً إلى تدخل عاجل، والابتعاد عن التقليدية في حل هذه المشكلة، وذلك حسب "الاقتصادية".

وتساءل الخثلان، إلى متى يستمر نقل المعلومات في أماكن نائية، فهذا يتعارض مع أهمية المحافظة على الأسرة، التي هي أحد المبادئ الأساسية في نظام الأساسي للحكم، ويؤكد عليها النظام.



أهالي عسير: التعديلات الوزارية تبشر بغد أفضل

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

عبدالرحمن القرني - عسير
سادت حالة من الارتياح بين المواطنين في منطقة عسير، بالتعديلات الوزارية، التي شملت تسع وزارات، معتبرينها بشارة لغد أفضل، مطالبين الوزراء الجدد، بالتفاني في العمل، وتيسير الإجراءات، والبعد عن البيروقراطية، والتخطيط الجيد بما يخدم المواطن.

قال الأديب محمد بن عبدالله الحميد: استجابة واقعية تحمل مؤشرات إصلاحية كبرى في التنظيم الإداري، الذي سينعكس حتماً على الخدمات الموجهة للمواطنين، الذين يستبشرون خيراً بالوزراء الجدد.. وبالأسماء التي بقيت ضمن القائمة استثناءً بدورها الفاعل في العمل إبان الدورة السابقة.. ولا شك أن هذه البشائر تؤسس لمزيد من التفاؤل في غد أفضل.

أضاف رئيس النادي الأدبي الدكتور أحمد مريع عسيري: نؤكد ثقتنا في القيادة وفيما ستسفر عنه نتائج التشكيل الوزاري الجديد.

د.عبدالله حامد عسيري «عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد»: الوزراء الجدد لاشك أنهم يدركون أهمية المرحلة المقبلة والحاجة الملحة فيها للعمل، خصوصاً أن الطموحات والأمال معقودة عليهم بشكل كبير.. وننتظر منهم أن يقدموا لوزاراتهم الكثير من أجل تحقيق إنجازات يلمسها المواطن بشكل مباشر، وخصوصاً الوزارات الخدمية.. وأشير إلى أهمية وضع خطط بعيدة وخطط قصيرة للإنجاز حتى يعرف الوزير ماذا أنجز وماذا بقي له.

د. غيثان بن علي الجريس «عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد»: أطالب الوزراء بأن يفتحوا قلوبهم لملاحظات المواطنين.
د. علي بن عيسى الشعبي المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة عسير: أؤكد أن الأمانة الملقاة على عاتق الوزراء الجدد كبيرة تنوء بها الجبال، ولكنهم إذا أخلصوا النية وأصلحوا البطانة وقصدوا بأعمالهم وجه الله تعالى ثم المصلحة العامة فإنهم سيحققون أهدافهم.



فرع • حقوق الإنسان“ يتعاون مع جامعتي • طيبة“ و • الإسلامية“

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
يعتزم فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة التعاون مع الكليات القانونية والأندية الطلابية في الجامعة الإسلامية وجامعة طيبة لنشر إصدارات الجمعية والتعريف بدورها من خلال المشاركة المجتمعية في المناسبات المحلية والعالمية كافة التي تعنى بحقوق الإنسان. وأوضح المشرف العام لفرع الجمعية بالمدينة المنورة شرف القرافي أن فرع الجمعية يسعى إلى توظيف دورها من خلال المشاركة المجتمعية في المناسبات المحلية والعالمية كافة التي تعنى بحقوق الإنسان.
وقال في بيان صحفي أمس: «إن فرع الجمعية فعل هذا اليوم من خلال مسؤولية مشتركة مع قطاعات عدة إيماناً بأن حماية الحقوق والتمكين منها منظومة متكاملة لا تتحقق إلا بتضافر جميع الجهود، وذلك من خلال التعاون مع الكليات القانونية والأندية الطلابية في الجامعة الإسلامية وجامعة طيبة لنشر إصدارات الجمعية والتعريف بدورها ورسالتها، إذ إن إقامة الفعالية في الجامعات الإسلامية وبالتنسيق معها تأتي لمعرفتنا بأهمية الجامعات كساحات لنشر ثقافة حقوق الإنسان». وبين أنه تم التعاون مع إدارة التربية والتعليم لإحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان في المدارس بتخصيص يوم في الإذاعة المدرسية لتعريف الطالبات ومنسوبات المؤسسة التعليمية بحقوق الإنسان وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وتزويدهم بإصدارات الجمعية التي تمثل مرجعاً موثقاً وقيماً.



الشعبي: غياب أقسام حقوق الإنسان في بعض الجهات.. ”يعيقنا“

مشرف الجمعية في عسير: لا يوجد نشر لهذه الثقافة وبعضهم يعدنا
”جهة خيرية“

أبها: سلمان عسكر

كشف المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة عسير الدكتور علي الشعبي أنهم يواجهون عددا من العقبات التي تعيق عملهم، من أبرزها عدم توفر أقسام تعنى بقضايا حقوق الإنسان في بعض الإدارات الحكومية، وذلك بالإضافة إلى معوقات اجتماعية تحول دون التعاطي مع بعض القضايا الأسرية، بالإضافة إلى نقص كبير في العنصر النسائي. "الوطن" واجهت الشعبي بعدد من الأسئلة حول أبرز إنجازات ومشاكل الفرع، فكان هذا الحوار:

كيف تتعاون معكم الجهات الحكومية في منطقة عسير؟

الكل يتعاون معنا بشكل جيد، خاصة أن أمير المنطقة وجه الإدارات والقطاعات الخاصة كافة بالتعاون معنا، على الرغم من أن بعض الجهات تتأخر في توفير المعلومات المطلوبة لكن نسبتها ضئيلة.

هل تواجهون صعوبات في زيارات بعض الدوائر والجهات المعنية؟

لا توجد صعوبة، فنحن نتصل بكل الجهات قبل الزيارة بساعات ويتم التجاوب في أسرع وقت ممكن.

كيف تقيمون مستوى الوعي المجتمعي في التواصل والتعاون مع الجمعية منذ إنشائها؟

للأسف الشديد هناك شريحة من المجتمع تنظر إلى الجمعية على أنها جمعية خيرية تعطي المساعدات، وهذا ليس عملها، وهناك من يعتقد أن دور الجمعية ينحصر في اتخاذ إجراءات معينة فقط، ولكننا نحاول أن نطبق وننفذ النظام لكل قضية بشكل صحيح وعادل بين الجميع، لكن البعض ما زال ينظر للموضوع بنظرة مختلفة، ويتوقع أنه يستطيع أن يموه بشكل أو بآخر على الجمعية في بعض القضايا حتى إنه يستطيع إما أن يكسب وقتا أو يغير بعض التوجهات حول قضيته، وهذه حقيقة تتعارض مع أهداف ومهام الجمعية، لأن الجمعية تحرص على تطبيق النظام بالشكل الصحيح.

ما أسباب جهل بعض المواطنين بأدوار الجمعية؟

للأسف لا يوجد نشر لثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.. الجمعية عمرها ليس بالعمر الكبير، وهي تسبق هيئة حقوق الإنسان وكل هذه المؤسسات حديثة على المجتمع، ولا يزال هناك قصور في المجتمع، وأيضاً هناك قصور من جانبنا بنشر ثقافة حقوق الإنسان كما ينبغي، وهذا يقود بطبيعة الحال إلى عدم وضوح أو خلط في بعض القضايا أو عدم معرفة بمهامها، وبالتالي يتجهوا لها في قضايا وفي أمور ليست من اختصاصها.

قستم بجولات في عدد من السجون واستمعت إلى عدد من الشكاوى ما مدى تعاون الجهات المختصة لمعالجة ما ترصدونه من ملاحظات أو من تجاوزات أو أخطاء؟ وهل هناك فريق عمل مكلف بمتابعة ما يستجد من تطوير أو تعديل فيما تلاحظونه؟

الجهات الأمنية، سواء الشرطة أو السجون أو المخدرات أو الجهات التي لديها مقر للتوقيف أو سجون، تجاوبها جيد ومشجع، وبالنسبة لمعالجة ملاحظات الجمعية فهناك تجاوب من هذه الجهات لمعالجة هذه القضايا، كما يوجد تفاوت في الاستجابة، كل حسب إمكانياته، لذلك هناك قضايا نرفعها إلى جهات عليا وتأخذ الوقت وبعضها يمكن عملها من خلال الجهة ويتم التجاوب فيها، وبالنسبة للمتابعة فالجمعية تتابع كل قضية وترسل تقاريرها للجهات المعنية وبالذات لوزارة الداخلية، وبالنسبة لفرع أبها لدينا فريق إداري يتابع أولاً بأول كل الملاحظات التي ترسل لهذه الجهات إذا كانت على مستوى منطقة عسير، ويتتبع ويرصد مدى الاستجابة للملاحظات التي نرصدها.

ما أبرز السبلات التي ترصدونها في المنشآت الصحية؟ وهل يتفاعل المسؤولون معكم؟

التجاوب متفاوت نسبياً من مسؤول إلى آخر، وكذلك من جهة إلى أخرى، وبشكل عام فالتجاوب من قبل الجهات الصحية جيد ومشجع، أما بالنسبة لبعض السبلات في المنشآت الصحية فهي تتعلق في غالبيتها بألية الحماية والتعامل مع الحالات التي تصل إلى المستشفى نتيجة العنف سواء ضد الأطفال أو ضد المرأة. وسبق أن رصدنا حالات عنف عدة لم يتلق فيها المعنفون العناية الصحية والنفسية بالشكل اللائق، مما يدفعنا إلى التواصل مع إدارات المستشفيات وبكل تأكيد يكون هناك تجاوب منهم، ولكن هذا التجاوب يتفاوت بناء على نوع الإدارة وتفهمها لمثل هذه الملاحظات.

ما دوركم في قضية حوادث المعلومات المميتة التي بدأت تنتشر أخيراً؟

هذا موضوع عام وهو يحدث في جميع مناطق المملكة، والجمعية بكل تأكيد هي ترصد هذه الحوادث وقد سبق وتواصلت مع عدد من الجهات المعنية لبحث هذه القضية، وللأسف الحلول حتى الآن لا تزال محدودة وغير ناجعة، ولا بد من معالجة هذه الظاهرة بشكل جذري.

ماذا عن شكاوى التوظيف والتعيينات؟

لم تصلنا شكاوى حول التوظيف، ولكن لدينا عدد من الشكاوى في مسألة الترقيات، وهناك تجاوزات تحدث أحياناً في بعض الجهات الحكومية في قضايا الترقية، كما أن هناك قضايا تتعلق بالموضوع نفسه في القطاع الخاص فيما يتعلق بحقوق العامل وحقوق الموظف وما إلى ذلك.

ما أبرز المعوقات التي تواجهكم، وكيف يمكن حلها؟

العوائق كثيرة أهمها الوعي، نحن نحتاج إلى تغيير في ثقافة المجتمع بشكل عام. وهناك بعض المعوقات التي تتعلق بقصور أو عدم توفر أقسام أو جهات معنية لدى بعض الإدارات الحكومية تعني بقضايا حقوق الإنسان، لأنه وجود مثل هذه الأقسام سيسهل عملنا بشكل كبير. كما أننا نعاني من عقبات في القضايا الأسرية، لأنها تحتاج إلى الحذر الدائم في التعامل معها، خاصة في عدم استيعاب المجتمع لثقافة حقوق الطفل والمرأة، ولا تزال بعض القيم الثقافية تسيطر على الكثيرين نتيجة قلة الوعي. كما أننا نعاني نقصاً في العنصر النسائي، وهذا يفقدنا ميزة معالجة الكثير من القضايا، خاصة أن الفريق النسائي قد يحل قضايا تستعصي على الرجل، لكننا نعمل على حل ذلك ونحاول في المستقبل القريب أن نفتتح مكتباً نسائياً.



البيروقراطية تعطل نظام الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014

<http://www.alsharq.net.sa/2014/12/11/1262514>

الرياض – رشيد الشارخ

كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف عن طرح الوزارة برامج توعية للحماية من الإيذاء بتكلفة 20 مليون ريال، وهي تحت الترسية الآن، مشيراً إلى أن هناك استراتيجية للتعامل مع العنف وكثيراً من الفعاليات وتفعيل الشراكات. جاء ذلك خلال أعمال ندوة نظام الحماية من الإيذاء ودور الجهات الحكومية والأهلية في تطبيقه، التي نظمتها هيئة حقوق الإنسان بمشاركة عدد من الجهات ذات العلاقة. ولفت اليوسف إلى وجود قصور في دور الحماية وأنهم يسعون لمعالجتها وفق الأنظمة، وسيسعون إلى زيادة الحراسات الأمنية على تلك الدور. أما بخصوص تجهيزات الدور، فأكد أنها مكتملة والعدد الموجود من النزيلات لا يتجاوز 500 حالة وهو عدد في الحدود المعقولة. أما بخصوص ما يعرف بـ «العنف الناعم» من قبل السيدات تجاه الرجال، فما زال أمراً يخلج الرجال من البوح به.

من جهته، أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن نظام الحماية من الإيذاء أكمل عامه الأول، وأنهم يسعون لبحث أبرز الصعوبات التي تواجه منفذي النظام ومواجهة العنف وآثاره بمشاركة جميع الجهات الحكومية والأهلية وتفعيل دور المؤسسات.

وبين أن الهيئة أنهت مؤخراً دراسة علمية تبحث موضوع «العنف الأسري في المملكة في إطار حقوق الإنسان» تصب في صالح حل العوائق التي تواجه الجميع في صد الإيذاء.

وكشف أن الدراسة تشير إلى وجود صعوبات في الحصول على إحصاءات رسمية لعدد حالات العنف، فخلال 23 عاماً لم تصدر سوى 37 دراسة عن العنف في المملكة، وأن 12 مركزاً فقط تابعاً للوزارة من أصل 21، أبلغت عن حالات عنف. من جانبه، قال مدير إدارة حقوق الإنسان في الأمن العام الرائد سعدي المري إن الأمن العام استقبل خلال العام الماضي 2024 بلاغاً عن حالات تعرضت للإيذاء، لافتاً إلى أن أبرز المعوقات التي تواجه عملهم في النظام هو الوعي بالنظام نفسه وبعض العادات والتقاليد التي تمثل بيئة مناسبة لحالات الاعتداء. وذكر أن إلمام بعض المختصين بما نص عليه النظام يحتاج بعض التطوير، كما أشار إلى صعوبة وصول المختصين إلى بعض الحالات لبعد المسافة أو وعورة الطرق.

من جهته، أكد مستشار وزير العدل لشؤون البرامج الاجتماعية والأسرية الدكتور ناصر العود وجود عديد من الصعوبات التي تقف حائلاً دون الاستفادة الكاملة من نظام الحد من الإيذاء، لافتاً إلى أن النظام لم يدرس بشكل كامل من القضاة، وبالتالي لابد من تنظيم عدد من حلقات النقاش والدورات التدريبية حول النظام يشارك فيها جميع قضاة الأحوال الشخصية للوقوف على نقاط الخلاف ومعالجتها.

أما مدير عام الصحة النفسية في وزارة الصحة، فأشار إلى أن أبرز العوائق التي تواجه تطبيق النظام أنه لم يحدد في لائحته التنفيذية الوقت المخصص لحضور لجنة الحماية، وكذلك لا يوجد شيء بخصوص وضع الحالة بعد خروجها من المنشأة الصحية.

إلى ذلك، أشارت هيئة حقوق الإنسان في ورقتها التي قدمتها الدكتورة نجلاء الجمعان إلى وجود معوقات أمام النظام ومنها عدم وجود مدونة أحكام في قضايا الأحوال الشخصية، والإجراءات البيروقراطية في بعض الدوائر المعنية، والجهل بالحقوق والواجبات، وعدم توفر محام، وعدم حصول المرأة على حقها بعد إثباته، وإسقاط الحق العام في قضايا العنف الأسري، وغياب الإدارة المتخصصة للتعامل مع قضايا العنف.

وأضاف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية استقبلت خلال السنوات العشر الماضية 2813 حالة عنف أسري و 440 حالة عنف ضد الطفل، لكنه لفت إلى وجود صعوبة تكتنف تطبيق النظام فيما يخص التمييز في بعض الأحيان بين ما يعد إيذاءً نفسياً وما يعد تأديباً وتربية. ودعا إلى إيجاد شرطة أسرية، ووضع آلية لمعالجة أوضاع الحالات التي ترفض العودة إلى أسرها.



طالب بتخصيص فرق من الشؤون الاجتماعية لمتابعة المحتاجين

الزايدي لـ«المواطن»: سيدة الفيديو الفقيرة تعيش مأساة

حقيقية

المصدر: جريدة المواطن الخميس 19 صفر 1436هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://www.almowaten.net/?p=267095>

المواطن- محمد السواط- الطائف

طالب المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة، سليمان الزايدي، ببحث حالة سيدة ظهرت في مقطع فيديو يرصد سوء أوضاعها المعيشية.

وقال الزايدي، في تصريح لـ«المواطن»، إن «هذه مأساة حقيقية تعيشها السيدة التي ظهرت في الفيديو المصور، ولا بد من بحث وضعها من جهات الاختصاص وبشكل فوري للوقوف على معاناتها ومعالجة وضعها الصحي والاجتماعي».

وأضاف: هذه الظواهر مع الأسف موجودة وتتطلب تخصيص فرق متابعة لها في وزارة الشؤون الاجتماعية، ونأمل أن تلقى من الوزير الجديد المعالجات الجذرية لأنها أصبحت ظاهرة متنامية.

وتابع الزايدي «من المعالجات التي تنص عليها الأنظمة فتح دور للرعاية في المدن والمحافظات تنتسج لهؤلاء لحفظ كرامتهم»، مؤكداً أن الجمعية ستتابع حالة هذه السيدة وتتواصل مع جهات الاختصاص بشأنها.

• حقوق الإنسان“ تتابع إيقاف 5 نساء من أسرة واحدة

المصدر: جريدة أخبار 24 الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/195266>

تابع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة شكوى تقدمت بها مواطنة لإخلاء سبيل 7 من أفراد أسرتها من التوقيف، منهن والدتها السبعينية وشقيقتها من سجن النساء وشقيقتها وزوج أختها، إضافة إلى تحويل شقيقتها الجامعية وابنة شقيقتها إلى دار رعاية الفتيات، على خلفية الشجار الذي حدث بينهم وبين جيرانهم قبل أيام في أحد الأماكن العامة في قرية عسفان التابعة لمنطقة مكة المكرمة، واضطرت المواطنة للهروب مع شقيقتها إلى الحرم المكي حتى لا يطالهما أذى الجيران الذين توعدوهما في حال عادتا إلى المنزل.

وذكرت الشاكية (ف، ب) أن أسرتها المكونة من سبعة أفراد اتجهت للعيش في قرية عسفان بعد وفاة والدها، وتمكنوا من شراء أرض في القرية وبنوا عليها بيتا صغيرا، بيد أنهم فوجئوا بعد سكنهم بفترة من ردة فعل جيرانهم الذين طلبوا منهم ترك المنزل بحجة أن ملكية الأرض تعود لهم، وعندما رفضوا ذلك أخذوا في مضايقتهم يوميا، حيث قاموا برمي المنزل بالحجار ما أدى إلى كسر الأبواب والنوافذ، وسكب ما تبقى من أدوات البناء في الطرقات وتهشيم الطوب والسيراميك. وبيّنت (ف، ب) أنهم تقدموا بالعديد من الشكاوى إلى مركز شرطة عسفان وإمارة المنطقة ضد ما يجدونه من مضايقات، مؤكدة أنهم حاولوا جاهدين التفاهم مع جيرانهم وحل الخلاف بينهم بشكل ودي، إلا أن جيرانهم (على حد قولها) رفضوا ذلك وأصرروا على رحيلهم من القرية كاملة مع استمرار مضايقتهم بشكل يومي.

وقالت (ف . ب): «وفي يوم السبت الماضي خرجت أسرتي للتنزه في إحدى المناطق الجبلية التي قصدها أغلب سكان القرية للنزهة، إلا أننا فوجئنا بهجوم من جارتنا برفقة زوجها وعدد من أبنائها وانهالوا علينا بالضرب المبرح أمام الناس ما تسبب في إصابة بعضنا بالجروح والرضوض، وباشرت الدوريات الأمنية الحادث بعد أن تم استدعاؤهم من قبل زوار بالمنزه»، لافتة إلى أنه جرى التحفظ على المتواجدين من العائلتين وتم نقل المصابين من مركز شرطة عسفان إلى المركز الطبي ومن ثم مستشفى خليص لتلقي العلاج.

وبيّنت أنهم تلقوا العلاج وجرى إيقاف شقيقتها والدتها السبعينية في سجن النساء، على الرغم من أن أمها تعاني من أمراض مزمنة وإصابات نتيجة الاعتداء عليها، وتحويل شقيقتها الجامعية وابنة شقيقتها إلى دار رعاية الفتيات بمكة، وشقيقتها وزوج أختها للتحقيق معهما، فيما تم إخلاء سبيل جميع أفراد الأسرة المعتدية ما عدا اثنتين منهم. وأفادت أنها تقدمت بشكوى إلى إمارة منطقة مكة المكرمة وإلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب من خلالها بإخلاء سبيل جميع أفراد أسرتها كونهم المعتدى عليهم، في حين أكد مصدر مطلع أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقت الشكوى وستتابعها مع الجهات المختصة.



الشعبي: حقوق الإنسان في النظام الأساسي للحكم بالملكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

عبدالرحمن القرني - عسير

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي يوافق العاشر من ديسمبر من كل عام، أقام نادي أبها الأدبي مساء أمس الأول محاضرة بعنوان «حقوق الإنسان في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية»، قدمها الدكتور علي بن عيسى الشعبي المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عسير، وقدم المحاضرة وأدارها رايد بن آل مالح. بدايةً تحدث الدكتور علي الشعبي عن مؤسسات حقوق الإنسان في أنحاء العالم، وبيّن تعريف مفهوم حقوق الإنسان من خلال مفهومين، الأول من منطلق الشريعة الإسلامية، والثاني التعريف الدولي المتعارف عليه. وذكر أن حقوق الإنسان تصنف عالمياً بأنها: حقوق السلامة الشخصية، والحريات الدينية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، أما من خلال منظور الشريعة الإسلامية لحقوق الإنسان فيرى الشعبي أنه مجال واسع ومعروف عند الجميع، معتبراً إياه مقدمة وتوطئة للحديث عن استمداد النظام الأساسي للحكم في المملكة، وانطلاقه من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، مستشهداً على ذلك بالآيات القرآنية التي تطرقت لمفهوم حقوق الإنسان. ثم قرأ الشعبي بعضاً من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعدّد الاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة وأصبحت في حكم القانون الداخلي، واختتم الشعبي محاضرته بالتعريف بهيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان. وفي ختام المحاضرة كرّم رئيس نادي أبها الأدبي الدكتور أحمد آل مريع كل من المحاضر ومدير الحوار بدرع النادي التذكارية.



بينهم مسنة سبعينية تعاني إصابات إثر شجار جماعي • حقوق الإنسان“ تتابع إيقاف 5 نساء من أسرة واحدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740155.htm>

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
يتابع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة شكوى تقدمت بها مواطنة لإخلاء سبيل 7 من أفراد أسرتها من التوقيف، منهن والدتها السبعينية وشقيقتها من سجن النساء وشقيقها وزوج أختها، إضافة إلى تحويل شقيقتها الجامعية وابنة شقيقتها إلى دار رعاية الفتيات، على خلفية الشجار الذي حدث بينهم وبين جيرانهم قبل أيام في أحد الأماكن العامة في قرية عسافن التابعة لمنطقة مكة المكرمة، واضطرت المواطنة للهروب مع شقيقتها إلى الحرم المكي حتى لا يطالهما أذى الجيران الذين توعدوها في حال عادت إلى المنزل.
وذكرت الشاكية (ف، ب) أن أسرتها المكونة من سبعة أفراد اتجهت للعيش في قرية عسافن بعد وفاة والدها، وتمكنوا من شراء أرض في القرية وبنوا عليها بيتاً صغيراً، بيد أنهم فوجئوا بعد سكنهم بفترة من ردة فعل جيرانهم الذين طلبوا منهم ترك المنزل بحجة أن ملكية الأرض تعود لهم، وعندما رفضوا ذلك أخذوا في مضايقتهم يومياً، حيث قاموا برمي المنزل بالحجار ما أدى إلى كسر الأبواب والنوافذ، وسكب ما تبقى من أدوات البناء في الطرقات وتهشيم الطوب والسيراميك. وبيّنت (ف، ب) أنهم تقدموا بالعديد من الشكاوى إلى مركز شرطة عسافن وإمارة المنطقة ضد ما يجدونه من مضايقات، مؤكدة أنهم حاولوا جاهدين التفاهم مع جيرانهم وحل الخلاف بينهم بشكل ودي، إلا أن جيرانهم (على حد قولها) رفضوا ذلك وأصرّوا على رحيلهم من القرية كاملة مع استمرار مضايقتهم بشكل يومي.
وقالت (ف . ب): «وفي يوم السبت الماضي خرجت أسرتي للتنزه في إحدى المناطق الجبلية التي قصدها أغلب سكان القرية للنزهة، إلا أننا فوجئنا بهجوم من جارتنا برفقة زوجها وعدد من أبنائها وانهالوا علينا بالضرب المبرح أمام الناس ما تسبب في إصابة بعضنا بالجروح والرضوض، وباشرت الدوريات الأمنية الحادث بعد أن تم استدعائهم من قبل زوار بالمنتهز»، لافتة إلى أنه جرى التحفظ على المتواجدين من العائلتين وتم نقل المصابين من مركز شرطة عسافن إلى المركز الطبي ومن ثم مستشفى خليص لتلقي العلاج.
وبيّنت أنهم تلقوا العلاج وجرى إيقاف شقيقتها والدتها السبعينية في سجن النساء، على الرغم من أن أمها تعاني من أمراض مزمنة وإصابات نتيجة الاعتداء عليها، وتحويل شقيقتها الجامعية وابنة شقيقتها إلى دار رعاية الفتيات بمكة، وشقيقتها وزوج أختها للتحقيق معهما، فيما تم إخلاء سبيل جميع أفراد الأسرة المعتدية ما عدا اثنتين منهم.

وأفادت أنها تقدمت بشكوى إلى إمارة منطقة مكة المكرمة وإلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب من خلالها بإخلاء سبيل جميع أفراد أسرتهما كونهم المعتدى عليهم، في حين أكد مصدر مطلع أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقت الشكوى وستتابعها مع الجهات المختصة.



"الوطنية" تحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان بالطائف

"الثقفي" لـ "سبق": الثقافة الحقوقية أصبحت ضرورة اجتماعية

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/AGsgde>

فهد العتيبي- سبق- الطائف:

أكد ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف نايف الثقفي لـ "سبق"؛ حرص الجميع ومؤسسات المجتمع المدني على الاستفادة من نشر هذه الثقافة الحقوقية التي أصبحت ضرورة اجتماعية وثقافية وحقوقية، وهو في حاجة لأن يعرف عنها ولو في خطوطها العريضة.

جاء ذلك خلال احتفال الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف باليوم العالمي لحقوق الإنسان؛ وذلك من خلال إقامة معرض لنشر هذه الثقافة الحقوقية، شملت نشرات وكتيباً ثقافية وحقوقية، والرد على تساؤلات الزوار والمهتمين بالقضايا الحقوقية؛ حيث تم استعراض- في هذا اليوم- جهود المملكة العربية السعودية وتجربتها العالمية والمحلية من خلال الأسرة الدولية.

وأضاف "الثقفي" قائلاً: اليوم العالمي لحقوق الإنسان مناسبة مهمة تحتفل بها معظم الدول سنوياً، وقد تم اختيار هذا اليوم من أجل تكريم الإنسان مهما كان، ثم تخليداً لقرار الأمم المتحدة الصادر ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م، حول الإعلان، وقد صوتت معظم الدول على هذا القرار ولم يصوت ضده أحد، وتتص هذه الوثيقة على 30 مادة أساسية لحقوق الإنسان والحريات والاعتراف بالكرامة، وعدم التمييز والمبادئ والقيم الإنسانية في العدل والمساواة والحرية والكرامة، وتعتبر هذه الوثيقة جزءاً من دستور كثير من الدول، وساهم هذا الإعلان في الحد من الانتهاكات.

وبين ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف؛ أن المملكة تحرص على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك حسب نص المادة 26 من النظام الأساسي للحكم: "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية"، وكذلك من خلال عمل هيئة وجمعية حقوق الإنسان، وقد حصلت المملكة على عضوية مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وتحترم الدول وتقدر جهود المملكة التي تبذلها في المجال الإنساني وخدمة قضايا الإنسان في العالم، وهي منبع الرسالة الإنسانية وحاضنة لبلاد الحرمين.



10 ملفات حقوقية في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24223>

علي الشريمي

المشاركة المجتمعية بين المواطن والدولة في تشريع القوانين سترفع وعي الفرد بالشأن الحقوقي، وسيقتنع المواطن بأن القانون هو الأساس في تحقيق التنمية والأمن

بالأمس احتفل العالم بالذكرى الـ 66 على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948، تحت شعار "حقوق الإنسان 365 يوماً في السنة"، ويشمل هذا الشعار فكرة أن كل يوم هو يوم لحقوق الإنسان.

ويهمنا في هذا السياق الإشارة إلى النقلة النوعية التي تمر بها المملكة خلال هذا العقد، فهي أسست "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" الأهلية عام 2004، و"الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان" الحكومية عام 2006. ولا ننسى أن المملكة أصبحت عضواً منتخبا منذ عام 2006 عند تأسيس "مجلس حقوق الإنسان" في شكله الجديد ولمدة ثلاث دورات متتالية مما يلقي عليها مسؤولية مضاعفة تجاه محاربة التعديات التي تجري في مختلف القطاعات على حقوق الإنسان. السؤال: ما أهم الملفات الحقوقية التي تشغل بال المواطن السعودي؟ يبدو أن هذا السؤال واسع وكبير، ولكن لا بأس أن نرصد أهم الملفات في قائمة بسيطة وهي في نظري كالتالي:

- 1- المواطنة الفعالة: وهي أهمية المشاركة المجتمعية بين المواطن والدولة في تشريع القوانين التي تنظم حياة الناس، لأنه بالمشاركة سيرتفع وعي الفرد بالشأن الحقوقي، وسيقتنع المواطن بأن القانون هو الأساس في تحقيق التنمية والأمن، وسيشعر أن سلوكياته وأفعاله محمية بالقانون. فعندما نقول مثلاً إن قيادة المرأة للسيارة ليست محرمة، وإن أمرها راجع إلى المجتمع، هذا كلام جميل لكنه في ذات الحال معتم وضبابي، فالدولة لم تسمح ولم تمنع، وبالتالي هناك منطقة فراغ تشريعي فيما يتعلق بهذا الشأن، ولذلك أقترح على مجلس الشورى إطلاق خدمة إلكترونية عنوانها "أسهم في التشريع" تتيح للمواطن المشاركة في تشريع القوانين وتمكينه من التعبير عن رأيه، وتقديم اقتراحاته.
- 2- وزارة الصحة وضعت لوحات عن حقوق المرضى، لكن على مستوى التطبيق ما زال اللجوء إلى الوساطة في الحصول على سرير يكاد يكون قانوناً عرفياً، بالإضافة إلى عدم وجود مستشفيات تستوعب المرضى كافة، والمراكز الصحية الضيقة والمستأجرة التي لا تتوافر فيها البيئة المناسبة.
- 3- الحق في السكن: تقول الإحصائيات إن ما يوازي 73% من السعوديين لا يملكون مسكناً، وإن نحو 30% يقطنون في مساكن غير لائقة.
- 4- نظام الإجراءات الجزائية تم إصداره عام 1422 لكن اللائحة التنفيذية والمذكرة التفسيرية لنظام الإجراءات الجزائية ما زالت حبيسة الأراج.
- 5- ثلاث سنوات تقريباً مرت على إقرار استراتيجية ثقافة حقوق الإنسان في التعليم العام ولكنها لم تفعل في الواقع.
- 6- بالرغم من مصادقة المملكة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا أنه لا يوجد حتى الآن أي نص نظامي يعاقب على أي عمل من أعمال التمييز ضد المرأة في الداخل المحلي، بل لا يوجد نص يمنع ويحظر التمييز أصلاً بالرغم من الحاجة الملحة لمثل هذه النصوص نظراً لتزايد صور العنف، فالعلاج يكون بتقنين نصوص تعاقب وتجرم التمييز ضد المرأة، وتقنين مسائل الأحوال الشخصية.
- 7- في ديسمبر 2007 أقر مجلس الشورى "نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية"، خلال ذلك العام حظي المشروع بمناقشة الإعلام المحلي، وتصرمت سبع سنوات حتى أصبح ضيفاً مقيماً في الأرشيف.
- 8- غياب القوانين التشريعية التي تجرم كل من يمارس شكلاً من أشكال العنصرية ضد الآخر، أو ينشر الكراهية في المجتمع، مع أن المملكة انضمت لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1997. ختاماً: أترك الملفين 9 و10 للقارئ الكريم، وأعتذر.. لا شيء سوى أن مساحتي انتهت.

قال إن هناك من داخل السعودية من أرباب الشهوات يساعدون أعداء الخارج

الدكتور الفوزان: كتاب سعوديون يطالبون بأكبر من الزنا والسفور!

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 13 صفر 1436 هـ - 6 نوفمبر 2014م

<http://www.almowaten.net/?p=264972>

المواطن- أحمد الرباعي
انتقد عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عبدالعزيز الفوزان بعض الكتاب السعوديين، مبيناً أن هناك بعض الجهلة من الكتاب السعوديين والنساء الجاهلات والعلمانيين يطالبون بأكبر مما هو من السفور والزنا لقلب الموازين في السعودية.
وبين الفوزان عبر قناة المجد أن هناك من داخل السعودية من أرباب الشهوات ممن يساعدون أعداء الخارج على تغريب وطنهم، لافتاً إلى أن المرأة السعودية مستهدفة من الغرب لإفساد عفتها وشرفها.
وأضاف الفوزان أن المرأة السعودية أميرة مع سائقها أو زوجها أو أخيها ولا تتعرض للقيادة والمتاعب، لافتاً إلى أن قيادة المرأة للسيارة لو ضُبطت بضوابطها الشرعية لا أحد يُمانعها ولكن السماح بها في هذا الوضع تترتب عليه آثار سلبية.

اليوم

• حقوق الإنسان“ تصدر العدد الأول لـ مجلة موجهة للأطفال

المصدر: جريدة اليوم الاحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.alyaum.com/article/4032323>

اليوم- الرياض
أصدرت هيئة حقوق الإنسان العدد الأول من مجلة «حقوق الطفل» وهي مجلة دورية تراعي المعايير المهنية والفنية برؤية احترافية لتقديم رسالة للأطفال ذات بعد تربوي وثقافي متوازن وتبناها جهة تحقق من خلالها أهدافها السامية في صناعة جيل قادر ومؤهّل بثقافة عالية.
واشتمل العدد على قصص ورسومات تبرز حقوق الأطفال وتعرف بالمنظمات العالمية التي تهتم بالأطفال كالبيونسيف والمجلس العربي للطفولة والتنمية، والمنظمات المحلية كبرنامج الأمان الأسري الوطني إلى جانب دور هيئة حقوق الإنسان في التصدي للعنف ضد الأطفال.

• حقوق الإنسان "تستعين بـ3 خبرات لشرح" تحفظات سيداو" لـ25 جهة حكومية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري
بدأت هيئة حقوق الإنسان السعودية خطوات عملية استغرقت سبعة أشهر عقدت فيها ورش عمل إعدادية، لتوضيح الصورة الحقيقية لاتفاق «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (CEDAW). (للمزيد)
واختتمت الهيئة عملها في 3 كانون الأول (ديسمبر) الجاري، بورشة عمل استعانت فيها بثلاث خبرات في المجال الحقوقي الدولي، لشرح ما تضمنه الاتفاق من بنود والتحفظات عليها لـ25 ممثلاً لجهات حكومية سعودية، منهم مسؤولات ومسؤولون في وزارات الشؤون الإسلامية، والداخلية، التربية والتعليم، والتعليم العالي.
وكشف مصدر مطلع لـ«الحياة» أن ما تقوم به «حقوق الإنسان» خطوة استباقية لكتابة التقرير الرسمي للمملكة الذي سيقدم قريباً إلى لجنة تابعة للأمم المتحدة مهمتها متابعة تنفيذ الدول لبنود الاتفاق. وأشار إلى أن الهيئة تهدف في تعريفها لحقيقة الاتفاق لضرورة تحري الصديقة الكاملة قبل كتابة التقرير عن حقوق المرأة السعودية، وما تم الوفاء به منها، وما لم يتم تحقيقه.
وأكد المصدر أن الصورة كانت مشوهة لدى الكثيرين نتيجة الجهل بحقيقة تحفظات المملكة، أو ما ورد في البنود بشكل دقيق، مضيفاً «أن الورشة طرح فيها عدد من تساؤلات ممثلي الجهات الحكومية من دون تشنج أو صدام». استعانت هيئة حقوق الإنسان لتلك الغاية بالدكتورة ثريا عبيد، والدكتورة فريدة بناني، والدكتورة لطيفة الشعلان، اللاتي طرحن على مدى ثماني ساعات خلفية تاريخية عن الاتفاق، والجوانب الإيجابية والسلبية فيه، وإبراز تحفظات المملكة والهدف منها، وتوضيح متطلبات الاتفاق والآثار المترتبة عليه.
وكانت الحكومة السعودية أكدت أن معظم مواد الاتفاق محققة على أرض الواقع، أو في طريقها للتحقق، وأنه متوافق مع الشريعة الإسلامية، وتوجهات المملكة لرعاية المرأة - بحسب تقرير المملكة الثاني المقدم للأمم المتحدة في 29 آذار (مارس) 2007 حول اتفاق «سيداو». وأقرت المملكة آنذاك ما ورد في الاتفاق من تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، لتحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر.



بعد واقعة الفلبينية "مارجلين" الشاكية من سوء معاملة مخدومها "حقوق الإنسان": نتابع قضايا مقاطع "تظلم الخادמות الفلبينيات"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/kssgde>

سبق- أبها:

كشف المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي اليامي، عن رصد فرع الهيئة ومتابعته للمقاطع والموضوعات التي تمس حقوق الإنسان من خلال إدارة الرصد والمتابعة بالهيئة. وأكد أن الإدارة رصدت مقاطع شكاوى الخادמות الفلبينيات التي ظهرت عبر وسائل الإعلام، وأن هذه القضايا تدخل ضمن اهتمام ومتابعة الهيئة.

وقال "اليامي" لـ "سبق": "في مثل هذه الحالة يتم تتبع مصدر الشكوى مع الجهات الأمنية للتحقق من مصدر المعلومات ومن صحتها وعند توفر أي مؤشرات بتأكيد المعلومات تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المساندة لها ومنها إمارة منطقة عسير والشؤون الاجتماعية والجهات الأمنية لتقديم الحماية اللازمة لمثل هذه الحالات".

وأضاف: "انطلق القسم النسائي في فرع الهيئة لتتبع هذه الحالات وسيتم عقد لقاء موسع مع مدير فرع وزارة العمل بعسير لمتابعة موضوعات إشكاليات العمالة بشكل عام والعمالة المنزلية بشكل خاص ورصد كافة المعوقات أمام العمال والعمل على تذليلها والسرعة في إنجاز قضاياهم".

وشدد اليامي على أنه في حالة التثبت من وجود أي ضرر على الخادمة أو سلامتها فإن الهيئة ستعمل على توفير الحماية لها بالتعاون مع الجهات الأمنية.

وقال: "حين يتضح أنها قضية عمالية يتم معالجتها وفقاً للائحة العمالة المنزلية وعند تعلقها بحقوق مالية يتم معالجتها من خلال هذه اللائحة، أما إذا كان هناك جانب عنفي أو إساءة فانه يتم تحويلها لجهات التحقيق والادعاء العام لمعرفة أسباب العنف واتخاذ ما يلزم لإحالة القضية للقضاء عند وجود عنف والعمل على تحقيق بيئة آمنة للعمالة المنزلية".

من جهته قال الناطق الإعلامي للشؤون الاجتماعية بعسير علي الأسمرى: "لجنة الفصل في النزاعات بين الكفلاء والمكفولين موجودة في مكتب المتابعة الاجتماعية ويتم استلام الخادמות اللاتي ليس لديهن أي قضايا جنائية".

وأضاف: "مكتب المتابعة الاجتماعية بعسير يتابع إشكاليات هروب الخادמות ويقوم بالتنسيق مع كفلائهن لنقل خدماتهن إلى آخرين أو ترحيلهن إلى بلادهن بعد التنسيق مع الجهات الأمنية والإدارات المختصة أما إذا ارتبطت القضية بإشكالية عنف فإنه يتم تحويلها للجهات الإنسانية ولهيئة حقوق الإنسان".

وكان مقطع فيديو متداول على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" قد أدى إلى تدخل السفارة الفلبينية في الرياض لإنقاذ الخادمة مارجلين منديز التي اشتكت من سوء معاملة مخدومها، على حد زعمها.

وبحسب ما تناقله بعض المدونين الفلبينيين على موقع "فلبيني نيوز نجايون"، عن الخادمة الفلبينية فإن مخدومها كان يضربها ويحبسها في غرفة مع أربع فلبينيات أخريات، كما أنه كان يجبرها على النوم في أحد الخزانات الموجودة في غرفة الغسيل.

وأفاد الموقع يوم الأحد (23 نوفمبر)، بأن أخت الخادمة المضطهدة سارعت فور علمها بما تتعرض له شقيقتها من سوء معاملة على يد مخدومها السعودي بإنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك تحمل اسم أختها.

وقامت شقيقة الخادمة بإطلاق حملة تطالب فيها بمساعدتها على إنقاذ أختها وإعادتها للفلبين، كما أنها دعمت حملتها بمقطع فيديو يصور الغرفة التي تقيم فيها أختها عند مخدومها في المملكة ومصحوبة بصوت يتحدث عما تعانيه من سوء معاملة.

وسرعان ما قام مستخدمو فيس بوك الفلبينيون بتداول هذا المقطع إلى أن شاهده مسؤولو السفارة الفلبينية في جدة. وقال موقع "ترندنج نيوز بورتال" إن سارة جراس، وهي خادمة فلبينية تعمل لدى إحدى الأسر السعودية في المنطقة الشرقية، نشرت مقطع فيديو على صفحتها الخاصة على "فيس بوك" تطلب فيه مساعدتها على العودة للفلبين نظراً لتدهور حالتها الصحية. وظهرت "سارة" في المقطع وهي تحكي بصوت عليل منخفض أنها تعاني القىء المستمر منذ ستة أيام حتى إنها لم تعد ترغب في الأكل. وتابعت "سارة" حديثها عن تدهور حالتها الصحية، قائلة إن مخدموها رفض تقديم أي مساعدة طبية لها عندما ظهرت عليها آثار المرض، ما تسبب في شعورها حالياً بأن جسدها سينهار قريباً. وأضافت "سارة" أن مخدموها رفض السماح لها بمغادرة المملكة والعودة إلى بلادها وأنه قام بالاحتفاظ بالعقد لضمان عدم تمكنها من مغادرة المملكة بدون إذنه. وأنهت "سارة" حديثها في الفيديو قائلة إنها أصبحت حبيسة داخل منزل مخدموها وإنها تتمنى أن تعود لوطنها.



حقوق الإنسان تناقش نظام الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001717>

الرياض - واس
تنظم هيئة حقوق الإنسان الأربعاء ندوة بعنوان (نظام الحماية من الإيذاء ودور الجهات الحكومية والمؤسسات المجتمعية المدنية في تطبيقه) تحت رعاية معالي رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان وبحضور معالي رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام الشيخ / محمد بن فهد العبدالله، وذلك بمقر الهيئة بالرياض. ويشارك في الندوة 12 متخصصاً عبر جلستي عمل تضم الأولى متحدثين من وزارات: الشؤون الاجتماعية، والداخلية، والعدل، والصحة، والتربية والتعليم، وهيئة حقوق الإنسان، بينما الجلسة الثانية من: الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للمحامين، وجمعية مودة للحد من الطلاق وآثاره، وهيئة حقوق الإنسان. وتهدف الهيئة من خلال هذه الندوة إلى الوقوف على ما حققه النظام الذي مضى على صدوره عام كامل والصعوبات التي واجهت الجهات في أثناء تطبيقه. وتشتمل أوراق العمل على توصيات تتعلق بتحسين الأداء وإيجاد العديد من الآليات المساعدة على الارتقاء بالرعاية والحماية لضحايا العنف.



الطائف.. "سيل المنتزه" بلا حلول منذ 4 أعوام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=208244&CategoryID=5

الطائف: فواز الغامدي
تكشفت معلومات لـ "الوطن" عن مشكلة حي المنتزه بالطائف الذي غرقت في شوارع عشرات المركبات مع هطول الأمطار التي شهدتها الطائف أخيراً.

وأشارت المصادر لـ "الوطن" إلى أن مشكلة الحي التي اعترفت بها الأمانة، والمتمثلة في قيام أحد الأشخاص بإغلاق مجرى السيل، مشكلة أزلية تم طرحها على طاولة هيئة حقوق الإنسان قبل أربعة أعوام، وتم التوجيه بطلب الوكيل الشرعي للمواطن المعتدي على مجرى السيل وأخذ التعهد عليه بفتح المجرى إلا أنه لم يتم شيء من ذلك. وفي حين شكّا سكان الحي من انجراف السيول إلى داخل الحي وإلحاق الأضرار بالأهالي مع كل موسم أمطار، أوضح المتحدث الإعلامي لأمانة محافظة الطائف إسماعيل إبراهيم أن مشكلة حي المنتزه هي أن هناك أملاكاً لمواطن في نهاية العبارة كانت تسد مجرى الوادي وتم فتح المجرى وإزالة التجمعات النباتية التي كانت على جنبات الوادي. وقال "إن الأمانة سبق أن رفعت لإمارة منطقة مكة المكرمة حول المشكلة، وصدر توجيه بمعالجة المشكلة واحتوائها بما يضمن سلامة الأهالي، وتمت إحالتها من الإمارة إلى جهة الاختصاص". وأوضح المواطن محمد ذبيان الغامدي أن الأمانة تقاعست عن الاهتمام بحي المنتزه وجعلت السكان جميعاً ضحية لمستثمر اتخذ موقعا له على مدخل الحي، وقام بتغيير مسار السيل من جهته إلى جانب الحي دون النظر إلى خطورة الأمر على ساكنيه. وأضاف غرم الله الزهراني: "إن مع كل احتمال لهطول المطر يصيبنا الرعب والخوف من أضرار قد تلحق بنا، فالحى شوارع تالفة والسيول تغلق الشوارع وتجرف المركبات، والسكان يخرجون من منازلهم عن طريق القوارب التي يحضرها الدفاع المدني لإنقاذ الغرقى". وحصلت "الوطن" على صورة من خطاب موجه إلى محافظة الطائف في عام 1432 مع شكوى مقدمة لهيئة حقوق الإنسان من قيام مالك لمنتزه ترفيهي - تحتفظ "الوطن" باسمه - بإغلاق الوادي وتغيير مسار السيل، ولم يتخذ فيها أي إجراء حتى الآن.

اليوم

"حقوق الإنسان" تبحث غداً دور المجتمع في الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م

<http://www.alyaum.com/article/4032802>

واس - الرياض

تطلق يوم غد الأربعاء فعاليات ندوة (نظام الحماية من الإيذاء ودور الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تطبيقه) التي تنظمها هيئة حقوق الإنسان، بمشاركة ممثلين من المؤسسات الحكومية والمدنية من داخل وخارج المملكة. وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العبيان، أن الندوة تستضيف نخبة من الأفراد وممثلي المؤسسات الحكومية والهيئات الوطنية والمدنية، إضافة لمشاركات خارجية، لبحث القضايا المتعلقة بالحماية من الإيذاء، والعمل على تكثيف الجهود المساهمة في الحماية من الإيذاء.

ولفت النظر إلى أن هيئة حقوق الإنسان عملت باستمرار منذ إنشائها على تعزيز الأنظمة والتشريعات التي تحمي من الإيذاء، مستشهداً بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على نظام الحماية من الإيذاء الذي صدر في شوال 1434 هـ، وصدور لائحته التنفيذية في شهر جمادى الأولى عام 1435 هـ، حيث مثل ذلك نقلة نوعية في القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المرأة والطفل والفئات الضعيفة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحاء.

وأفاد أن هذه الندوة تقيم الفترة الماضية من تطبيق نظام الحماية من الإيذاء والوقوف على دور الجهات والصعوبات التي واجهتهم أثناء تطبيقه وسبل تعزيز العمل المشترك بين الجهات للوصول لنتائج مميزة في العناية والرعاية بالضحايا، مؤكداً أن الهيئة ستستمر في تنظيم الكثير من الفعاليات الخاصة بالحماية من الإيذاء وغيرها من جوانب حقوق الإنسان. وذكر أن نظام الحماية من الإيذاء تميز في الكثير من بنوده بشموليته ودعمه للمؤسسات والجهات الحكومية والأهلية المعنية بحقوق الإنسان والمتعامل مع الفئات التي تتعرض للإيذاء، إضافة لاعتماد النظام كمرجعية قانونية يسهل من خلالها تطبيق كافة الإجراءات المتعلقة بالإيذاء.

وبين رئيس هيئة حقوق الإنسان أن الندوة ستشهد عرضاً لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التصدي للعنف الأسري، وذلك في إطار اهتمام الهيئة بالاستفادة من تجارب الآخرين والتعاون مع الجميع لحفظ حقوق الإنسان وصون كرامته.

هيئة حقوق الإنسان تتهم جهات حكومية بإخفاء معلومات عن العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض – أحمد الجروان
كشفت دراسة حديثة مستقلة أصدرتها هيئة حقوق الإنسان السعودية تبايناً في أعداد المعنفين في السعودية. لكنها عزت ذلك إلى اختلاف الأرقام الواردة في تقارير كل من وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والداخلية، كان أكثرها ما أعلنته وزارة الداخلية من رصد عدد 12267 قضية عنف خلال خمسة أعوام. واتهمت الدراسة جهات حكومية بإخفاء معلومات تتعلق بقضايا العنف الأسري. (المزيد)
ولم يكشف رئيس مركز الدراسات والتطوير الدكتور خالد العواد، وهو المركز الذي أعد الدراسة، عدد قضايا العنف المسجلة لدى وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة، إلا أنه أشار إلى جهات حكومية تخفي معلومات عن المعنفين. وأوضحت هيئة حقوق الإنسان في ندوة عن نظام الحماية من الإيذاء، ودور الأجهزة الحكومية والأهلية في تطبيقه في الرياض أمس، أنه تم تحديد كثير من المشكلات والأخطاء التي وقعت فيها مؤسسات حكومية، بعد إتمامها دراسات متعلقة بالعنف الأسري.
وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن الندوة فرصة لجميع الجهات الحكومية والأهلية لطرح ما لديها من صعوبات وتوصيات تسهم جميعها في الارتقاء بخدمة الوطن والمواطن.
ونشرت هيئة حقوق الإنسان أمس أهم بنود اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء على حسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، بعد إقرارها في آذار (مارس) الماضي من لجنة تضم جهات حكومية وأهلية.



• حقوق الإنسان السعودية: 12 ألف قضية عنف خلال 5 أعوام

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض: بندر الشريدة
لم يكن الحصول على إحصاءات أو بيانات تبين حالات العنف والإيذاء الجسدي في السعودية بالأمر الهين، حتى وقت قريب، خصوصاً أن طبيعة مؤسسات المجتمع المحلي ترفض الإفصاح عن أي إحصائية تخص العنف على وجه التحديد، حتى أعلنت أمس هيئة حقوق الإنسان إحصائية رسمية توضح عدد الحالات المعنفة والمعلننة بشكل رسمي.
وكانت هيئة حقوق الإنسان أفصحت أمس عن أن الإحصاءات المتاحة من الجهات الرسمية أثبتت تضارب الإحصاءات وعدم دقتها، مرجعة ذلك إلى عدم دقة الرصد من قبل المدخلين أو عدم وصول الإحصاءات من الجهات المختلفة، مبينة أن عدد حالات العنف الأسري التي تلقتها وزارة الداخلية خلال 5 أعوام بلغت 12267 قضية، بينما بلغت الحالات،

بحسب إحصاءات وزارة العدل، 1110 قضايا عنف ضد المرأة خلال 3 أعوام، و372 قضية عنف ضد الأطفال، خلال الفترة ذاتها.

من جهته، أكد لـ«الشرق الأوسط» الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية، أن جهازه سيضع هذه الدراسة بين أيدي الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ الأنظمة لكي تكون جرس إنذار لجميع القطاعات ذات العلاقة، ومنطلقاً لإجراء دراسات جديدة لمتابعة تنفيذ الأنظمة ولتشجيع المؤسسات التعليمية والبحثية على إجراء مثل هذه الدراسات وبصبغة علمية ذات منهجية واضحة ومحددة، وألا تكون بشكل عشوائي لا يستند إلى مرجعية علمية، حسب تعبيره. وأشار رئيس هيئة حقوق الإنسان، على هامش ندوة نظام الحماية من الإيذاء ودور الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تطبيقه، التي استضافتها العاصمة الرياض أمس، إلى أن النظام اشتمل على جميع جوانب الحماية وهذه السنة الأولى لتطبيقها، مبيناً أنه من الصعب الحكم على أي نظام خلال فترة قصيرة، حاثاً الأجهزة ذات الاختصاص على إعطاء المرئيات الممكنة لتطبيق هذا النظام بعيداً عن جوانب النقص التي من شأنها أن تعيق تطبيق هذا النظام بشكل علمي ومدرّس.

من جانبه، اعترف الدكتور عبد الله اليوسف، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية، بوجود حالات اعتداء على بعض مستفيدي دور الرعاية على مستوى المملكة من قبل أهاليهم، مشيراً إلى تعرض تلك الدور ما بين فترة وأخرى لمحاولة اقتحام بسبب قلة الحراسات الأمنية، مبيناً أن من مستفيدي دور الرعاية أشخاصاً قد تعرضوا للعنف نتيجة أمراض نفسية أو إدمان، معتبراً أن نسبة العنف بسيطة ولا تشكل نسبة كبيرة، ولا تتجاوز على مستوى الدور في جميع المناطق 500 حالة، حيث يعد العنف الجسدي من الحالات القليلة، مضيفاً: «نحن نطلبنا 6 دور جديدة خاصة بالأطفال، وستأتي قريباً»..

الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أنظمة قضائية تحفظ حقوق المرأة والطفل

• حقوق الإنسان“ تطالب بتوثيق حالات الإيذاء وتحسين آلية

مواجهتها

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/11/article_913778.html

«الاقتصادية» من الرياض

طالب الدكتور بندر العيبان رئيس حقوق الإنسان بتوثيق الحالات التي تتعرض للإيذاء وتحسين آلية مواجهة الأنواع المختلفة من الإيذاء، مبيناً أن هناك أنظمة قضائية تحفظ حقوق المرأة والطفل لكونها الفئات الأكثر عرضة للإيذاء سواء الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي. جاء ذلك خلال تدشين الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، أمس، أعمال "ندوة نظام الحماية من الإيذاء ودور الأجهزة الحكومية والأهلية في تطبيقه" التي نظمتها الهيئة، بحضور الشيخ محمد فهد العبدالله رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، وعدد من مسؤولي الجهات الحكومية في المملكة ذات العلاقة بالجوانب التربوية، والنفسية، والاجتماعية، والأمنية.

وألقي الدكتور بندر العيبان كلمة في مستهل أعمال الندوة أكد فيها أهمية هذه الندوة في تبادل الرأي بين الجهات الحكومية والأهلية حول الإشكاليات التي تعانيتها لتطبيق نظام الحماية من الإيذاء، مبيناً أن الهيئة أنهت أخيراً دراسة علمية تبحث موضوع "العنف الأسري في المملكة في إطار حقوق الإنسان" تصب في مصلحة حل العوائق التي تواجه الجميع في صد الإيذاء. وشدد العيبان على أهمية توثيق الحالات التي تتعرض للإيذاء وما تم بشأنها، مطالباً بتحسين آلية المواجهة مع مختلف أنواع الإيذاء، موضحاً أن المملكة تبذل جهوداً كبيرة ومتميزة في مواجهة مختلف مظاهر الإيذاء، وأشار إلى رعاية أفراد المجتمع من الإيذاء، بما في ذلك في المدرسة بوصفها المؤسسة التربوية التي يقضي فيها الطلاب والطالبات جل وقتهم، مبيناً أن هناك أنظمة قضائية تحفظ حقوق المرأة والطفل لكونها الفئات الأكثر عرضة للإيذاء سواء الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• حائل: 948 شكوى تلقتها • حقوق المرضى العام الماضي

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 صفر 1436 هـ - 6 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

تمكنت الشؤون الصحية في منطقة حائل من حل 866 شكوى تلقتها من مواطنين على الخدمات المقدمة من المرافق الصحية والمستشفيات في المنطقة، فيما لا تزال 82 شكوى تحت الإجراء، وأشارت إلى تلقيها 948 شكوى خلال العام الماضي. وأوضح مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى في صحة حائل سعود الزعيزع أن الإدارة تلقت خلال العام الماضي 948 شكوى مقدمة من المرضى وذويهم، مشيراً إلى أن الشؤون الصحية تسعى إلى التعامل مع جميع ما يردها من شكاوى وملاحظات بهدف تقديم خدمات أفضل للمرضى، لافتاً إلى أن الشكاوى المتبقية في طريقها للحل قريباً، وأضاف: «نستهدف من خلال عملنا كسب رضا المرضى وذويهم عن الخدمات المقدمة لهم، لذا فإننا نهتم بدراس الشكاوى والملاحظات والاقتراحات المقدمة، فإدارة حقوق وعلاقات المرضى تعتمد آليات ومعايير محددة ودقيقة لقياس مدى الرضا عن الخدمات المقدمة للمرضى، إذ يتم تحليلها والاستفادة من النتائج لوضع توصيات لتطوير الأداء في المنشآت الصحية». وأفاد الزعيزع بأنه تم عقد 5 دورات تدريبية خلال العام الماضي بمكاتب إدارة حقوق وعلاقات المرضى بالمستشفيات، لرفع كفاءة العاملين في مهارات التعامل مع المرضى وذويهم، وحل المشكلات التي تقع في المرافق الصحية.

الرياض: 22 فرداً من أسرة واحدة يبحثون عن الهوية الوطنية منذ 28 عاماً!

المصدر: جريدة الحياة الأحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض- عيسى الشاماني

تعيش أسرة تقطن مدينة الرياض حالياً من الضياع والشتات وفقدان الهوية بعد رحيل رب الأسرة، مخلفاً وراءه قضية «حقوقية» مازالت تدور رحاها في وكالة الأحوال المدنية في مدينة الرياض منذ 28 عاماً، ما تسبب في حرمان 22 فرداً من الأسرة من حق التعليم والصحة والحصول على فرص وظيفية، فيما تؤكد وكالة الأحوال المدنية أن والد الأسرة حصل على الهوية بطريقة غير شرعية.

وأوضح المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر في تصريح إلى «الحياة»، أن هوية رب الأسرة سحبت منه قبل 30 عاماً بسبب شكوك في صحة الجنسية، مؤكداً أن المذكور حصل على الحفيظة بطريقة غير مشروعة. وبدوره أكد أحد أفراد الأسرة أن والده سعودي الأصل ومن مواليد جازان جنوب السعودية، وكان والده يحمل أول إثبات سعودي (حفيظة نفوس) قبل أن يتمكن فيما بعد من استخراج بطاقة الهوية الوطنية في شكلها الحالي. وتعود تفاصيل القضية، بحسب فواز البيشي أحد أفراد الأسرة أثناء حديثه إلى «الحياة»، إلى ما قبل ثلاثة عقود من الزمن بعد قيام رب الأسرة بإضافة ابن زوجته الأجنبية إلى دفتر العائلة الخاص به، قبل أن تكتشف الأحوال المدنية الخطأ الذي وقع فيه عائل الأسرة، وبعد إحالته إلى التحقيق من الأحوال المدنية انتهى به الأمر إلى السجن مدة عام، وتغريمه 100 ريال، إضافة إلى

تعطيل هويته الوطنية، وبعد خروجه من السجن لم يمض طويلاً حتى توفي، ليعيش أبناؤه من بعده في رحلة إثبات الذات والبحث عن الهوية التي أخذت من حياتهم حتى الآن أكثر من 28 عاماً.

وأوضح البيشي أنه بعد وفاة والده ومراجعتهم وكالة الأحوال المدنية في مدينة الرياض، وإشعارها بأن والدهم توفي، مطالبين بحل قضيتهم ليتمكنوا من استخراج إثبات الهوية، باءت محاولاتهم بالفشل. ولفت البيشي إلى أنهم منذ ذلك الحين لم يتمكنوا من إنهاء معاناتهم التي قضت على نصف حياتهم وتسببت في حرمانهم من أبسط الحقوق والواجبات، ومن أبرزها حق التعليم والصحة والزواج. وقال: «في كل مرة نراجع وكالة الأحوال للنظر في القضية يتم إعطاؤنا موعداً جديداً للمراجعة، وحين ينتهي الموعد المحدد نفاجأ بموعد آخر حتى مضت كل هذه المدة دون أية نتيجة». وبيّن العائل الوحيد لأسرته فواز البيشي أنه حاول جاهداً متابعة المعاملة لدى وزارة الداخلية وديوان المظالم، إلا أنه لم يسمح له بالدخول كونه لا يملك ما يثبت هويته ليدخل بموجبها، موضحاً أنهم لجؤوا إلى العمل حراس أمن برواتب متدنية جداً لتوفير ما يلزم للحياة.



الرياض: المحكمة تقضي بسجن مقيم وزوجته 15 عاماً والتهمة: قتل طفل!

المصدر: جريدة الحياة الأحد 15 صفر 1436هـ - 7 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض – خالد العمري

على رغم أن تقرير الطب الشرعي ولائحة المدعي العام أكدت أن الوفاة نتيجة تعرض الطفل للعنف والتعذيب في أماكن متفرقة من الجسم من ذويه، قضت المحكمة العامة في الرياض على المتهمين بقتل الطفل السوري عبدالله المعنف من والده وزوجته الثانية بالسجن 15 عاماً و1500 جلدة.

وبحسب الحكم الصادر عن المحكمة (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، فإن المتهمين أثناء المحاكمة عرّوا أسباب علامات التعذيب على جسد الطفل إلى كثرة سقوط الطفل وشنقه لنفسه بقطعة قماش نتيجة تقليد (أفلام الكرتون)، وأن تقييده كل ليلة بـ«لاصق» كانت توصية من راق مشهور، لأنه كان يفتح باب المنزل للغرباء.

وتعود تفاصيل القضية التي تسلم طرفاها صك الحكم الأربعة الماضي، إلى 11 رجب عام 1433هـ، حين ألقت الشرطة القبض على والد الطفل عمر جباوي وزوجته الثانية رولا أبو شلهوب، بعد أن أثبت تقرير الطبيب الشرعي (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن طفلاً مات وعليه كدمات متعددة بالرقيقة والوجه وأعلى الصدر والكتف الأيسر وكدمات بالأبط الأيسر وسحجات بأعلى الفخذين وكدمات بالركبتين والقدمين وبالخد الأيسر بلون بنفسجي وأحمر والصدر.

وأفاد الطبيب الشرعي بأن الإصابات المشاهدة بعموم الجثة حيوية، البعض منها سبق وقت الوفاة بيومين، وأخرى تصل إلى أسبوعين، وهي ناتجة من الاحتكاك بأجسام خشنة السطح، فيما عزا السبب الفعلي للوفاة إلى إصاباته برضوض بالغة حديثة بالرأس، واعتبر أن تلك الإصابات وأنماطها وطبيعتها وتوزيعها على مواقعها بعموم الجسم وجسامتها وتفاوت أزمته حدوثها، تشير مجتمعة إلى تعرض الطفل عبدالله للضرب العنيف وسوء المعاملة، وهو ما أثبته التقرير الفني رقم (134) مسرح الحادث/1433هـ المتضمن احتمال سبب الوفاة.

ولم يقر المتهمان بما ورد في لائحة الادعاء العام من تهم التعنيف، نافين بذلك كل الأدلة والقرائن، كما ادعت المتهمة الثانية أن المحققين كانوا يجبرونها على «التبصيم» على محاضر التحقيق من دون قراءتها، عازية الكدمات على جسم الطفل إلى أنه يعاني ضعفاً في عينه اليمين، وكان كثير السقوط، بيد أن شهادة الجيران بحسب لائحة الادعاء تؤكد سماع صراخ الطفل كل ليلة بعد الـ10 مساءً.

وبناء على ما سبق، صرفت المحكمة العامة بالرياض النظر عن دعوى القتل قصاصاً والتعزير العام والخاص احتياطاً للدماء، لمعنف الطفل السوري عبدالله، واكتفت المحكمة بسجن المتهمين 15 عاماً لكل منهما، وجلد كل واحد منهما 1500 جلدة لعدم وجود الشروط الموجبة للقتل.

من جهتها، تحدثت والددة الطفل طليقة المتهم، -سورية الجنسية- لـ«الحياة» عن رحلة العذاب لطفلها قبل أن يقتل، وقالت: «انتقل إلى منزل والده قبل سبعة أشهر من وفاته، ولم أره إلا مرتين، على رغم حصولي على صك حضانة.» وبحسب أم عبدالله، فإن معاناتها ازدادت بسبب قسم شرطة الروضة كون العاملين بالقسم لا يبدون أي اهتمام بمطالبها الداعية إلى تنفيذ أمر الحضانة المحدد رسمياً من المحكمة العامة لرؤية ابنها الراحل، مضيفة: «كان طليقي وزوجته يتناوبان على ربطه وتعذيبه خلال سبعة أشهر، وأنا لم أستطع زيارته أو رؤيته.» وأشارت إلى أن جهلها وخوفها على ابنها وإخوانها كان سبب سكوتها عن شكوى الجهات المعنية على العاملين في قسم الشرطة أو على طليقها، لرفضها تطبيق صك الحضانة.

معلم في مدرسة الضحية: لاحظتُ تغير مستواه

تغيرت حال الطفل عبدالله في عامه الدراسي الأول بين الفصلين بسبب انفصال والديه وإصرار والده على حرمانه من رؤية أمه، وهذا ما لاحظته معلمه فهد الركبان بمدرسة الأصمعي بحي الملز (وسط الرياض).

وقال في حديثه لـ«الحياة»: «لا زلت أحتفظ ببعض رسومات عبدالله وأشياءه»، كان متفوقاً ومواظباً على حل واجباته، ولم يشك منه أحد من زملائه، مضيفاً: «لكنني لاحظت أن مستواه تغير بعد انفصال والديه، وهذا أمر طبيعي في حاله، نافياً أن يكون مريضاً بفطرت الحركة، وأن الشقاوة التي به كانت طبيعية نتيجة التفكك الأسري، ونحن لا نتدخل في المشكلات الأسرية، ولكننا على تواصل مع الآباء والأمهات، وفهمنا من الأب حينها، أن الأم قالت إنها لا تريد تربية الولد.»

وعزا الركبان عدم ملاحظة علامات الاعتداء على الطفل إلى أن مهمات المرشد الطلابي معطلة في جميع المدارس، موضحاً أن 90 في المئة من أعمال المرشدين الطلابيين إدارية ولا علاقة لها بالأعمال الإرشادية، مطالباً المسؤولين بالنزول للميدان التربوي ورؤية الواقع المر للمعلم - على حد تعبيره.



قدم شكره للقيادة على الموافقة على قرارات المجلس الصحي **سلطان بن سلمان: الاهتمام بالمعوقين تتجسد يومياً في** **منظومة من القرارات والمبادرات في جميع المجالات**

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 صفر 1436 هـ - 5 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1000703>

الرياض - محمد الحيدر

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، رئيس مجلس أمناء مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة على أن صدور الموافقة الملكية الكريمة على قرارات المجلس الصحي السعودي المتضمنة إلزام المراكز الصحية الوطنية بالعمل على تشجيع مشروعات البحث العلمي واستقطاب التكنولوجيا، والموافقة على تنفيذ برنامج الكشف والتدخل المبكر للإعاقة السمعية في المرافق الصحية وإنشاء سجل وطني للإعاقة السمعية تجسد رؤيا قيادة المملكة في التعاطي مع قضايا المجتمع وأولوياته وصولاً إلى التنمية المستدامة.

وقال الأمير سلطان "يشرفني بالإنابة عن المهتمين بقضية الإعاقة في المملكة أن أرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين وسمو ولي ولي العهد أسمى آيات الشكر والعرفان على صدور هذه القرارات التي تعد نتوياً لجهود تواصلت على مدى نحو ثلاثة عقود شملت عدة مبادرات خيرية في هذا الصدد".

وأشار سموه إلى أن جمعية الأطفال المعوقين ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة سعيًا بدعم كريم من الدولة لإرساء قاعدة علمية لبرامج الرعاية والعلاج للمعوقين، ونجاحاً بحمد الله في تطبيق برنامجي الكشف المبكر والتدخل المبكر اللذين أسهما في تحجيم العديد من حالات الإعاقة والتصدي لأسبابها".

وأضاف سموه "ان الأولوية التي يحظى بها المعوقون لدى حكومة المملكة تتجسد يومياً في منظومة من القرارات والمبادرات سواء على صعيد الرعاية الاجتماعية أو الصحية أو التعليمية أو حقوق التوظيف والابتعاث والاسكان وغيرها".

وأعرب سموه عن سعادته واعتزازه بمواكبة هذه القرارات الكريمة لاحتفالات العديد من الجهات الحكومية والخيرية باليوم العالمي للمعاق والتي حظيت برعاية أمراء المناطق، الامر الذي يؤكد المساحة التي تحتلها هذه الفئة في اهتمامات الجميع، وتجسد قيم التكافل والتراحم التي تعيشها المملكة العربية السعودية. والجدير بالذكر أن مراكز جمعية الأطفال المعوقين تحتفل على مدى ثلاثة أيام بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة، وأوضح الأمين العام للجمعية عوض الغامدي أن احتفالات اليوم العالمي للمعوقين تتضمن الكثير من الأنشطة، منها التوعوية حول قضية الإعاقة، والتعريفية التي تسلط الضوء على الخدمات التي تقدمها الجمعية ومراكزها لمنسوبيها من الأطفال المعوقين، وهناك أنشطة ثقافية وترفيهية يشارك فيها أطفال مراكز الجمعية في كل من الرياض، مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة، حائل، عسير، الباحة، الجوف، جنوب الرياض. وأضاف الغامدي: "إن الجمعية تحرص سنوياً على المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للمعوق بهدف إثارة النقاش المجتمعي حول قضية الإعاقة، وحث كافة مؤسسات الدولة الأهلية والحكومية على التعاون في مواجهة القضية وأسبابها"، مؤكداً أن "قضية الإعاقة في حاجة إلى جهد متواصل؛ نظراً إلى تزايد احتياجات المعوقين علاجياً وتعليمياً وتأهيلياً".



مراعاة لظروفهم طيلة مدة خدمتهم

الشورى يطالب بتمويل تملك موظفي "الخارجية" بالخارج

مساكن داخل المملكة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 صفر 1436 هـ - 5 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1000630>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

في خطوة تراعي ظروف منسوبي وزارة الخارجية طيلة مدة خدمتهم بالخارج طالبت لجنة مختصة بمجلس الشورى ببرنامج تمويل لتملك موظفي الوزارة العاملين في الخارج مساكن في داخل المملكة بأقساط طويلة الأجل ميسرة على أن تتحمل «الخارجية» تكاليف التمويل وتضع الضوابط اللازمة لذلك، وترى اللجنة أن من الأولى تطبيق البرامج الماثلة بالعديد من مؤسسات الدولة على موظفي وزارة الخارجية في المقام الأول. وشددت اللجنة الخارجية في الشورى على معالجة الصعوبات التي تواجهها الوزارة في تعيين الكوادر السعودية المؤهلة في اللجان والمجالس والمنظمات الإقليمية والدولية، وأوصت بالعمل مع وزارتي الخدمة المدنية والمالية لوضع حوافز مالية لتعيين تلك الكوادر لشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة ووظائفها، تأكيداً لقرار صدر عن الشورى قبل نحو 6 سنوات لأهمية الفائدة المتحققة للوطن والمواطن.

التصويت على وضع ضوابط إعفاء المقترضين عاجزين عن سداد مستحقات «العقاري» توصية بحوافز مالية لشغل حصص السعودية في مناصب ووظائف المنظمات الدولية

من ناحية أخرى يصوت مجلس الشورى يوم الاثنين المقبل على توصيات اللجنة المالية بشأن صندوق التنمية العقاري التي انفردت بشرها «الرياض» وطالبت وزارة المالية بسرعة سداد مبلغ 38 ملياراً و 980 مليون ريال للصندوق وهي فرق رأس المال المصرح به والمدفوع للصندوق ليتسنى له إقراض عدد كبير من المواطنين والتخفيف من قائمة الانتظار حيث بلغ رأس المال المدفوع في نهاية العام (341435) مبلغ 151 ملياراً و 915 مليون ريال بينما المصرح كان 190

ملياراً و 898 مليون ريال، ووضع الصندوق ضوابط لإعفاء المقترضين الذين يثبت عجزهم عن سداد مستحقاتهم من خلال تنسيق بين الصندوق ووزارتي المالية والشؤون الاجتماعية، وتعويض الصندوق عن هذه المبالغ حتى يستطيع الاستمرار في ممارسة مهامه، كما يصوت المجلس على إعادة النظر في نظام الدفعات وبالذات الأولى والنظر بنسبة الدفعات الثانية والثالثة والرابعة مقارنة بالمنجز من المبنى وجدولة دفعات القروض بما يؤدي إلى زيادة الدفعة الأولى للمقترضين.



اللجنة المختصة تؤكد بأن تأخيرها يكبد الدولة مزيد خسائر اقتصادية واجتماعية

مقترح لتشريع نظام الأشغال العامة والبنى التحتية تحت قبة الشورى.. الثلاثاء

المصدر: جريدة الرياض السبت 14 صفر 1436 هـ - 6 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1000774>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
كشفت مصادر "الرياض" عن تأييد مبدئي للجنة المختصة بمجلس الشورى لمشروع مقترح لنظام الأشغال العامة والبنى التحتية، المقدم من العضو جبران القحطاني حيث أوصت لجنة الإسكان والخدمات العامة تقريرها بملاءمة دراسة المقترح وتنتظر موافقة المجلس عليها يوم الثلاثاء المقبل، مؤكدة وجود دواعي تستوجب إعادة النظر في منظومة البنى التحتية بالمملكة بهدف تطويرها ومعالجة السلبات المتزايدة الناتجة عنها والتي تتلخص في غياب التخطيط الشامل والموحد لمشروعاتها ونقص الخبرة وضعف القدرة على إدارة المشروعات والإشراف عليها من قبل كثير من الجهات الحكومية والقصور الشديد في جودة تنفيذ البنى التحتية ومثال ذلك ما كشفت عنه الأمطار في السنوات الأخيرة من ضعف البنى وإنهارها في بعض مدن المملكة.
وحسب تقرير اللجنة فمشكلات الوضع الحالي للبنى التحتية تكبد الدولة نفقات إضافية كبيرة نتيجة عدم التنسيق في تنفيذها وتعدد الرؤى الاستراتيجية ذات الشأن وتباينها وأيضاً تدني مستوى الدور الرقابي على المشروعات التنموية في ظل تعدد المسؤولين عن تلك المشاريع، والتأخر في تنفيذ المشروعات رغم الاعتمادات المالية نتيجة لتباين توجهات المسؤولين وتعدددهم، إضافة إلى تنفيذ العديد من مشروعات البنى التحتية وإعادة تخطيطها وتنفيذها مرة أو عدة مرات أخرى نتيجة تعارض فني وموضوعي وزمني في مراحل التنفيذ.
تدني رقابة المشروعات وتعدد المسؤولين عنها وتباين توجهاتهم.. من دواعي التشريع الشورى يتجه لإقرار نظام الادخار للعسكريين وتحويل مجلس المنافسة إلى هيئة ترتبط بالملك ورأت لجنة الخدمات العامة أهمية سرعة اتخاذ ما يلزم لمواجهة هذه المشكلات محذرة من مغبة التأخير وما يفضي إليه من تفاقم المشكلة وجعلها عصية على الحل فضلاً عن تكبد المزيد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية.
وأكدت اللجنة أن الدراسة المرفقة بمقترح نظام الأشغال والبنى التحتية استعرضت جانباً هاماً من الحلول التي أثبتت جدواها عالمياً، كما أوردت آراء الخبراء والمختصين بشأن طرق تفعيل منظومة البنى التحتية وضمان جودتها وفقاً للأنظمة العالمية الحديثة، وأوصت تلك الدراسة بضرورة إعادة النظر في المنظومة الحالية لإدارة المسائل المتعلقة بالبنى واقتُرحت لذلك إنشاء آلية إشراف إدارية وتنسيقية عليا يوكل إليها رسم السياسات العامة للبنى التحتية ووضع الضوابط والشروط التي تضمن تفعيلها وجودتها كما تتولى مراقبة وتنسيق تنفيذ المشروعات ذات الصلة بما يحقق الفعالية وبمراع التناقضات والقصور والإشراف.

2- العضو جبران حامد القحطاني
وشددت لجنة الإسكان والخدمات العامة على ملاءمة دراسة المقترح لأهميته في معالجة الكثير من المشكلات التي تعاني منها مشروعات الدولة سواء بتعثرها أو تأخرها أو سوء تنفيذها، وستقوم اللجنة بعد موافقة المجلس باستضافة جميع الجهات ذات العلاقة وبعض المختصين للاستئناس برأيهم والاستماع إلى وجهات نظرهم حيال المقترح سواء بالتعديل أو الإضافية.
من ناحية أخرى يصوت على تقرير اللجنة الأمنية تجاه مقترح مشروع نظام الادخار للعسكريين يوم الثلاثاء المقبل، كما يصوت على تحويل مجلس المنافسة إلى هيئة عامة ترتبط برئيس مجلس الوزراء وتوفير الدعم المالي والكوادر الفنية المتخصصة اللازمة.



مقتل إثيوبيين وإصابة 4 من حرس الحدود بعد تبادل إطلاق النار بالنماص

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001243>

الرياض - واس:
صرح الناطق الإعلامي لحرس الحدود بأنه عند الساعة الثامنة من صباح يوم السبت 14 / 2 / 1436 هـ، وأثناء مباشرة دوريات حرس الحدود مهامها في إجراءات القبض على عدد من مجهولي الهوية، الذين يمتنعون ببيع المواد المخدرة والمسكرة في إحدى المناطق الجبلية الوعرة بمحافظة النماص بمنطقة عسير، تعرض رجال الأمن لإطلاق نار، حيث تم التعامل مع الموقف بمقتضى الأنظمة والرد على مصدر إطلاق النار بالمثل والسيطرة على الموقف، مما نتج عنه مقتل (2) منهم وإصابة (3) والقبض عليهم ونقلهم إلى المستشفى لتلقي العلاج والرعاية الطبية اللازمة، واتضح بأنهم يحملون الجنسية الإثيوبية، وبحوزتهم (82) قرص كبتاجون، وبرميل مسكر مصنع محلياً، ومسدس ربع، كما نتج عن تبادل إطلاق النار إصابة (4) من رجال حرس الحدود، حيث تلقوا العلاج اللازم وعادوا بحمد الله لممارسة مهامهم الأمنية. وبين أن الجهات المختصة باشرت في إجراءات الضبط الجنائي للحادثة واستكمال الإجراءات النظامية ذات العلاقة.



• التربية تغلق 17 مدرسة أجنبية وتغرم 32.. خلال عام

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001036>

الرياض - راشد السكران:
أغلقت وزارة التربية والتعليم 17 مدرسة أجنبية، وأصدرت مخالفات في حق 32 مدرسة أخرى، خلال العام الدراسي الماضي.

وعرضت اللجنة التنفيذية لمجلس الإشراف على المدارس الأجنبية أمام صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم مؤخراً، أعمالها وخططها المستقبلية، وناقش المجلس أوضاع المدارس الأجنبية، وآلية تنظيم عملها في المملكة.

وأكدت اللجنة أن العمل في المدارس الأجنبية يلزم تلك المدارس بتدريس مواد الدين واللغة العربية والاجتماعيات والتربية الوطنية، مشيرةً إلى تخصيص مشرفين تربويين ومشرفات تربويات لمتابعة وتقويم معلمي ومعلمات تلك المواد في المدارس الأجنبية التي يملكها مستثمرون سعوديون.

وأوضحت في عرضها أنها أقرت تنظيمياً خاصاً بقبول الطلاب في مدارس الجاليات من غير أبنائها، وكذلك تنظيم قبول الطلاب السعوديين في المدارس الأجنبية.

وتشتمل لائحة تنظيم عمل المدارس الأجنبية على إلزام المستثمرين السعوديين بقرار فصل أقسام البنين عن البنات، ووضع خطة لمعالجة وضع المدارس التي تعمل بموافقات مبدئية أو لم تجدد تراخيصها، والتدرج في منح التراخيص للمراحل الدراسية، وتحديد الطاقة الاستيعابية للفصول، والسماح لمدارس الجاليات بافتتاح فروع لها على ألا يزيد على فرع واحد في كل منطقة.

وتضمنت اللائحة تطبيق الجزاءات في حق المدارس التي لا تلتزم بتدريس مواد اللغة العربية والحضارة الإسلامية وتاريخ المملكة وجغرافيتها، من خلال لجنة خاصة بالنظر في مخالفات المدارس الأجنبية، والتأكيد على تلك المدارس بتوطين الوظائف التعليمية لمعلمي ومعلمات هذه المواد، وعقد مسابقة سنوية في اللغة العربية.



• الرياض في • سجن النساء بالمرز • مع بدء حملة أسبوع النزيل الخليجي • خذ بيدي نحو غدٍ أفضل سجينات خلف القضبان.. • لا تحرمونا من دعمكم

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 صفر 1436هـ - 7 ديسمبر 2014م
<http://www.alriyadh.com/1001126>

الرياض، تحقيق- أسهمان الغامدي عدسة- منيرة السلوم

تطلق اليوم حملة أسبوع النزيل الخليجي الموحد الثالث لهذا العام اعتباراً من (15- 18) من صفر 1436هـ، الموافق (7-10) ديسمبر 2014م، وذلك تحت شعار «خذ بيدي نحو غدٍ أفضل».

وتنفذ الحملة في جميع مناطق ومحافظات المملكة، ودول مجلس التعاون الخليجي، مستهدفة كبار الشخصيات، ورجال الأعمال وكبار التجار، والشركات والبنوك والمؤسسات التجارية، والموظفين في القطاعات الحكومية والخاصة، والعاملين في الهيئات والمؤسسات الخيرية، والمعلمون والمعلمات في القطاعات التعليمية، والشباب في المدارس والجامعات والكليات، والنساء والفتيات في المدارس والجامعات والجمعيات النسائية، وكافة شرائح المجتمع الذين يمكن من خلالهم إيصال رسالة الحملة.

ويشارك في الحملة، وزارات الداخلية، والتربية والتعليم، والثقافة والإعلام، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، والهيئة العامة للطيران المدني، وأمانة منطقة الرياض، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وشركة الاتصالات السعودية، وشركة زين للاتصالات، وشركة موبايلى للاتصالات، واللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم».

ويُنفذ أسبوع النزيل الخليجي الموحد بشكل سنوي في نهاية كل سنة ميلادية بجميع دول مجلس التعاون الخليجي، ويحمل شعاراً ورسالة موحدة تتغير كل عامين، وتأتي هذه الحملة بعد موافقة أصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم ال (29)، وإقرار توصيات مديري المؤسسات العقابية والإصلاحية في دول

المجلس في اجتماعهم الـ (18) بشأن إقامة أسبوع النزيل الخليجي الموحد على مستوى دول المجلس، بحيث تشارك في أوجه نشاطه وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع، لتوعية المجتمع بأهمية احتواء السجناء وأسرهم، وتكاتف الجميع في سبيل إصلاح السجين وإعادة مجتمعه عضواً نافعاً -بإذن الله تعالى-.

وتهدف حملة أسبوع النزيل الخليجي الموحد الثالث إلى توعية كافة شرائح المجتمع بأهمية رعاية واحتواء نزلاء السجون والإصلاحات، والأخذ بأيديهم إلى سبيل الصلاح، وأنهم إخوة وأخوات لنا، زلت بهم القدم نتيجة لعدة عوامل ساهمت في جنوحهم نحو ارتكاب سلوكيات غير سوية يشترك في المسؤولية عنها كل من الأسرة، والمدرسة، والمجتمع المحلي «الحي والجيران والمسجد والأصدقاء والأقارب»، ووسائل الإعلام وتقنية الاتصالات.

ومن هذا المنطلق فإن جميع هذه الجهات يجب أن تكون مساهمة ومسؤولة عن إصلاحه، شأنه شأن المريض، الذي له حق العلاج حتى شفائه، كما أن للسجين على أسرته وأقاربه وأصدقائه حق المداومة على زيارته خلال فترة سجنه؛ للشد من أزره وإشعاره أنه فرد منهم رغم ما بدر منه، مع التذكير بأن أحدث نظريات الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة أصبحت تنظر للمجرم على أن -شأنه شأن المجتمع- يُعد ضحية للظاهرة الإجرامية، ويجب أن تتضافر الجهود لإصلاحه ورعايته، مع التنويه إلى الحديث النبوي الشريف: «كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون».

الأمير محمد بن نايف

كما تهدف هذه الحملة إلى التأكيد على أن المفرج عنهم يظلون إخوة لنا، ومواطنین لهم كامل حقوق المواطنة، وأن لهم الحق في تجنبهم صدمة الإفراج، وحمايتهم من التعرض للنزاع الاجتماعي أو الأسري، وإيضاح مدى خطورة إهمال برامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، أو وجود قصور في تصميمها أو آلية تنفيذها؛ لصلة ذلك بتفاقم ظاهرة العود إلى الجريمة، مع التأكيد على الآثار الاقتصادية لبطالة المفرج عنهم على اقتصاد الوطن، إلى جانب انعكاساتها السلبية نفسياً واجتماعياً واقتصادياً على السجين وأسرته.

وتهدف الحملة أيضاً إلى التعريف بمعاونة أسر السجناء في ظل غياب عائلهم، وأنهم ضحايا لا ذنب لهم فيما بدر منه، والتأكيد على أن أسر السجناء أمانة في عنق كل فرد من أفراد المجتمع لحين عودة عائلهم إليهم، مع الحث على ضرورة احترام مشاعرهم وعدم تعريضهم لوصم أو تحقير لهذا السبب.

وقد قادت الظروف المجتمعية والمالية الصعبة وارتكاب بعض الأخطاء الناتجة عن ضغوطات مختلفة بعض النساء إلى البقاء خلف قضبان سجن النساء بحي «الملز» في العاصمة «الرياض»، إلا أن المديرية العامة للسجون لم تغفل عن الاهتمام بالجانب الإنساني لهؤلاء النساء، ممن تختلف ظروف وأسباب ارتكابهن لبعض الأعمال، التي كانت سبباً فيما هنّ فيه حالياً، حيث اهتمت المديرية بالجوانب الترفيهية والإبداعية، لمساعدتهن على تمضية فترة محكومتهن واستغلالها بالشكل الأمثل، من خلال تطوير مهارتهن واكتساب الخبرات الكفيلة بتأهيلهن لسوق العمل، إذ تعاقدت المديرية مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، لفتح قنوات تدريبية في شتى المجالات بما يتناسب مع المستوى التعليمي للنزيلات.

وخصصت المديرية دورات للمتعلّقات وأخرى للأميات، إلى جانب الاهتمام بالأعمال اليدوية والمهنية والحرفية، كما لم تغفل المديرية أيضاً عن تعليم النزيلات، بدءاً بصفوف محو الأمية وانتهاءً بالدراسات العليا، وكذلك إيجاد بيئة صحية لهنّ، إضافة إلى توفير عيادة طبيّة متكاملة للنزيلات تعمل على مدار الـ (24) ساعة يومياً.

وزارت «الرياض» سجن النساء بحي «الملز»، والتقت بمديرة سجن النساء وعدد من الباحثات والنزيلات لتكشف بذلك جانباً من الجهود التي تبذلها المديرية العامة للسجون في سبيل الاهتمام بالنزيلات وتوفير بيئة إيجابية متكاملة، وذلك بما يتواءم مع توجهات دولتنا -أيدها الله-، وتطلّعات وزير الداخلية، صاحب السمو الملكي الأمير «محمد بن نايف».

اللواء إبراهيم الحمزي

بحوث اجتماعية

وقالت «أمل خضر» -مديرة سجن النساء-: «نعمل على توفير عدد من الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية والإصلاحية والتدريبية، إلى جانب تقديم خدمات التعليم والإرشاد والوعظ وإلقاء المحاضرات»، مُضيفة أن لدى المديرية العامة للسجون أكثر من (18) باحثة اجتماعية واختصاصية نفسية يعملن على إعداد البحوث الاجتماعية، ودراسة الحالة النفسية للنزيلات، في محاولة لمساعدتهن على التأقلم مع المكان، خاصة حينما تكون المرّة الأولى، التي تدخل فيها النزيلة إلى الإصلاحية.

وأضافت أن المديرية متعاقدة مع «وزارة الصحة» في توفير طبيبات لعيادة الإصلاحية، لتقديم الخدمات الصحية لهنّ، وفي حال كانت حالة النزيلة تستدعي العلاج خارج الإصلاحية، كإجراء عملية جراحية أو تلقي علاج نفسي مكثف، فإنّه يتم تحويلها للمستشفيات الكبرى خارج الإصلاحية، موضحة أن عدد النزيلات السعوديات قليل جداً مقارنة بعدد النزيلات

الإجمالي، لافتةً إلى أنَّ الإصلاحية تحرص كثيراً على دور الاختصاصيات الاجتماعيات والنفسيات في التواصل مع النزيلة، لاسيما العنيفة منهنَّ.

برامج تدريبية

وأشارت «أمل خضر» إلى أنَّه يتم في هذه الحالة تقريب وجهات النظر بينهن وبين ذويهن، مؤكدةً على أنَّ إدارة السجون لا تحاسب النزيلة أيّاً كانت جريمتها، بل تتعامل معها كإنسانة فقط، مُشيرةً إلى أنَّ هناك حالات لفتيات يرفض أهاليهنَّ استلامهن لعدد من الأسباب، ومن بينها أن تكون الابنة مريضة نفسية وتهرب باستمرار والأم شخصيتها ضعيفة، فتُفضَّل الأسرة أن تبقى الفتاة في الإصلاحية، كما أنَّ هناك فتيات متمرديات على عادات الأهالي فيعتقد بعض الأهالي أنَّ جلوس الفتاة في السجن عقاب لها، وهذا خطأ كبير.

وتساءلت، كيف سيتقبل المجتمع النزيلة طالما أنَّ الأهالي يرفضون استلامها من الإصلاحيات؟، وأضافت أنَّ الرافض في بعض الحالات يكون من قبل النزيلة نفسها، حيث لا ترغب بالخروج مع ذويها، فيتم نقلها إلى «دار الضيافة» في «وزارة الشؤون الاجتماعية»، ويتم معالجة الأمر هناك من قبل الدار، مؤكدةً على أنَّ جميع البرامج متاحة للجميع، حيث إنَّ هناك برامج تمَّ تنفيذها بناءً على طلب النزيلات، موضحةً أنَّ المديرية تحرص على توفير الدورات، التي يحتاجها سوق العمل، لإعانة النزيلة حال خروجها على إيجاد مهنة لها، إلى جانب تنفيذ عدد كبير من دورات تطوير الذات عن طريق الجامعات والمدربات المعتمدات، وذلك من خلال ورش عمل لمدة يومين وثلاثة أيام.

مديرة السجن: كيف سيتقبل المجتمع النزيلة وأهلها يرفضون استلامها؟

النزيلات الجدييات

وأكدت «هند الصفيان» -أخصائية نفسية- على أنَّه يتم مراعاة حال النزيلة التي تدخل السجن للمرة الأولى، حيث تكون حينها غير متقبلة للمكان ومصدومة من الواقع، فتحاول الاختصاصيات بدايةً كسر حاجز الرهبة لديها وجعلها تتقبل المكان، ومن ثمَّ تحديد مشكلتها من خلال الجلسات المتكررة، إلى جانب تحديد وضعها النفسي، مُضيفةً أنَّه في حال اكتشاف أنَّها مريضة، فإنَّه يتم إعداد التقرير اللازم، ومن ثمَّ إحالتها إلى مستشفى الصحة النفسية ومتابعة حالتها ووضع خطة لعلاجها.

وأضافت أنَّ الاختصاصيات النفسيات حريصات على نفسية النزيلة، حيث يخصصن عنابر للسعوديات وأخرى لغير السعوديات، مع مراعاة نوعية القضايا في العنبر الواحد.

برامج تدريبية

ولفتت «سميرة عابد» -مديرة مدرسة سجن النساء- إلى أنَّ البرامج الدراسية متاحة لجميع النزيلات السعوديات، موضحةً أنَّه بحكم أنَّ غالبية النزيلات أميات وغير متعلّقات، فإنَّ البرامج الدراسية النشطة، هي: برامج محو الأمية والمرحلة المتوسطة، بيد أنَّ ذلك لا يمنع أنَّ جميع المراحل الدراسية متوفرة، ابتداءً من محو الأمية، حتى برامج الدراسات العليا، مبيِّنةً أنَّ «وزارة التربية والتعليم» تلحق نزيلات التعليم العام ببرامج الانتساب وتوفر لهنَّ الكتب الدراسية، وتزودهنَّ بالجدول، وتختبرهنَّ داخل قاعات السجون الدراسية.

وقالت إنَّ الحال يختلف قليلاً مع منسوبات محو الأمية، حيث إنَّه يتم تعليمهنَّ يوماً لمدة ساعتين من قبل مدرسات التربية والتعليم، مُضيفةً أنَّه يتم مساعدة النزيلات في حال تعثرن في درس معين أو طلبنا استيضاحاً بعينه حول أمر ما، مُشيرةً إلى أنَّه يتم تهيئة المكان للنزيلات في حال رغبن بالمذاكرة بهدوء طوال فترة الصباح، موضحةً أنَّ جميع التخصصات متاحة لهنَّ.

أشغال يدوية

وأشارت «فاطمة الحضيف» -مدرسة خياطة- إلى أنَّ النزيلات يقبلن على الأشغال اليدوية وحياكة المفارش ومشغولات الصوف، مُضيفةً أنَّه يتم الحرص خلال التدريب على تأهيلهنَّ لسوق العمل، من أجل إعانتهم على الحصول على وظيفة بعد انتهاء محكوميتهم، مبيِّنةً أنَّه يتم تخصيص دورة كل ثلاثة أشهر، إذ تكون مقتصرة فقط على السعوديات، حيث يتم منحهنَّ مكافأة شهرية تبلغ (450) ريالاً لكل نزيلة، وذلك بهدف حصولهنَّ على شهادة تعينهنَّ على التوظيف حال خروجهنَّ.

وأكدت على أنَّ العمل في الورش متاح لجميع النزيلات، سواء السعوديات أو غير السعوديات، مُشيرةً إلى أنَّ النزيلات يعملن على خياطة ملابس النزيلات والعاملات، إلى جانب حياكة الملابس الخاصة بالمهرجانات، وكذلك القمصان، باستخدام خامات توفرها «المديرية العامة للسجون».

فقدان الأمل

والتقت «الرياض» كذلك بعدد من النزيلات المستفيدات من برامج «المديرية العامة للسجون»، حيث قالت النزيلة (ز.س) -سيدة أعمال-: «أنا أقيم داخل الإصلاحية منذ ثلاثة أعوام ونصف، ودخلت إلى هنا بسبب منازعات مالية بين

الشركة التي أعمل بها وأحد البنوك»، مُضيفَةً أَنَّ لحظة الدخول كانت صعبة عليها كثيراً، موضحةً أَنَّ إحساسها بالخيبة وفقدان الأمل جعلها لا تتقبل المكان بسهولة.

وأضافت أَنَّ لقاءاتها مع الاختصاصيات جعلتها تشعر أَنَّه يجب عليها ألا تستسلم، وأن تعمل على الاستفادة من وقتها وانتهاز الفرصة لتطوير مهاراتها في «الحاسوب» واكتساب مهارات أخرى، مُشيرةً إلى أَنَّها حضرت دورات في الرسم وال «كورشيه» والرسم على الزجاج، إلى جانب إفادتها من المكتبة في القراءة، وكذلك الحصول على دورات بسيطة في تغليف الهدايا وتنسيق الزهور.

وأوضحت أَنَّ بعض الدورات فتحت لها الآفاق لتنفيذ عدد من المشروعات في المستقبل، لافتةً إلى أَنَّها استطاعت تكوين فكرة عن احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال مطالعتها للصحف المحلية، إلى جانب احتكاكها ببعض النزليات البسيطات، ممَّن قادتتهن الحاجة للطريق الخاطئ، مؤكدةً على أَنَّها فكرت في إيجاد فرص وظيفية لهذه الفئة حال خروجها من الإصلاحية مستقبلاً.

علاج نفسي

ولفتت «س.ن.»، إلى أَنَّها تقيم في الإصلاحية منذ عامين ونصف، وذلك بسبب ضلوعها في جريمة قتل، مُضيفَةً أَنَّها التحقت بدورات تعليم «الكمبيوتر» والرسم و«السيراميك» ودورات في تنسيق الزهور و«الماكياج» ودورات «الكورشيه» ودورات الخياطة، موضحةً أَنَّها دخلت إلى الإصلاحية وهي مريضة نفسياً، حيث لم تكن واعية كثيراً للمكان، الذي دخلته ولم يكن لديها أي شعور تجاه السجن.

وأضافت أَنَّ لديها تقارير طبية من مستشفى «شهار»، موضحةً أَنَّها بعد أن خضعت للعلاج النفسي المكثف، إلى جانب جلوسها مع الاختصاصيات والباحثات تحسنت حالتها كثيراً، مُشيرةً إلى أَنَّها اكتشفت أَنَّ السجن ليس سيئاً كما يتصور البعض، لافتةً إلى أَنَّ الدورات التدريبية، التي تلقتها حفزتها للخروج من السجن وأن تكمل مشوارها التعليمي الذي بدأته داخل السجن، مُبيِّنةً أَنَّها أحببت كثيراً دورات مشغولات «السيراميك»، حيث ستحرص -بإذن الله- على ممارستها حينما تخرج من الإصلاحية.

معاينة النزليات

وقالت «ن.ع.»، أَقيم داخل الإصلاحية منذ حوالي سنة وسبعة أشهر، وذلك بسبب منازعات مالية، وكنت أدخل إلى السجن سابقاً كسجانية، والآن أصبحت مقيمة به كسجينة»، مُضيفَةً أَنَّ الأمر كان صعباً عليها في البداية، إلا أَنَّ ما خَفَّف من وطأته هو أَنَّ دخولها إليه كان بسبب قضية مالية لشركتها، التي أسستها، وليس نتيجة قضية تجلّ منها، مُشيرةً إلى أَنَّها مؤمنة بأنَّها لو لم تتعرَّض، فإنَّها لن تنجح، موضحةً أَنَّها في حال خروجها -بإذن الله- ستعمل على إكمال مسيرتها في شركتها الخاصة.

وأكدت على أَنَّها تأهلت داخل الإصلاحية من خلال العديد من الدورات، التي حصلت عليها، وكانت على مستوى عالٍ جداً، حيث رفعت معنوياتها كثيراً، مُشيرةً إلى أَنَّ هذه الدورات والبرامج، التي تنفذها السجن تخفف من معاناة النزليات بواقع (50٪) تقريباً، مُضيفَةً: «عندما نبقى داخل ورش العمل من الصباح إلى الظهر وننهمك في العمل ننسى همومنا»، لافتةً إلى أَنَّ المديرية لم توفر دورات مهنية فقط، بل وفرت للنزليات مُحفظات للقرآن الكريم.

وبيَّنت أَنَّها التحقت بدورتين لحفظ القرآن الكريم، إلى جانب دورات الخياطة، التي أحبَّتها كثيراً، خاصةً أَنَّها تمتلك مشغلاً نسائياً، موضحةً أَنَّها لم تكن تملك الوقت الكافي في السابق لتتعلَّم المهارات الجديدة، بيدَ أَنَّها تفرَّغت لنفسها حالياً، مُشيرةً إلى أَنَّها فكرت في أكثر من مشروع وهي داخل الإصلاحية، حيث ستعمل على تنفيذها في المستقبل.

تطوير الذات

وأبدت الرأي «ف.ي.» -سيدة أعمال-، مُضيفَةً أَنَّها تقيم هنا منذ عامين وسبعة أشهر تقريباً، وذلك بسبب منازعات مالية، مُشيرةً إلى أَنَّها راضية بقضاء «الله» وقدره، وأنَّ ما أصابها هو فضل من «الله» -عزَّ وجلَّ، مُبيِّنةً أَنَّ الدورات التدريبية داخل الإصلاحية ساعدتها كثيراً في تجاوز محنتها وأعطتها المُحفَّز لتعمل لنفسها، مؤكدةً على أَنَّ دورات تطوير الذات أفادتها كثيراً، خاصةً أَنَّها متخصصة في هذا المجال وكانت تُقدِّم دورات خارج السجن، موضحةً أَنَّها تحاول نقل خبراتها لزميلاتهن.

وأشارت إلى أَنَّ المشغل غير نفسيته كثيراً وجعل وقتها يمضي دون أن تشعر بأي ملل، مُضيفَةً أَنَّها تقضي نصف يومها في المشغل، بينما تقضي جزءاً كبيراً من اليوم في تأليف كتابها، الذي سيري النور قريباً -بإذن الله- حال خروجها، مُبيِّنةً أَنَّ الكتاب سيحمل اسم «قصة حياتي، طبَّاتنا فخري واعتزازي»، لافتةً إلى أَنَّها كانت تقضي وقتها سابقاً في عمل «الإكسسوارات» ونجحت في تدريب كثير من زميلاتهن بشكل ودي، مؤكدةً على أَنَّ هذه الدورات فتحت لها الآفاق، وجعلتها تبدأ بوضع الخطط لدراسات جدوى أحد المشروعات وتسليمها لأحد وكلائها للبدء في تنفيذه.

وأضافت أنَّ هناك مشروعا خاصا بشركتها ستعمل على تنفيذه عند خروجها من الإصلاحية -بإذن الله- بالتعاون مع إدارة شؤون السجناء، لافتةً إلى أنَّ اقترابها من النزيلات جعلها تلامس هموم هذه الفئة، مؤكدةً على أنَّها ستوقّر لهم عددا من الفرص الوظيفية في المستقبل، موضحةً أنَّ جميع أعمالها في السابق كانت في مجال العقارات، إلاَّ أنَّها ستعمل في المستقبل على تأهيل وتطوير قدرات السعوديات وتوفير فرص العمل لهم، خاصةً زميلاتهنّ النزيلات.



إعانات مالية لـ 14 ألف معاق في منطقة نجران

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 13 صفر 1436 هـ - 5 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

واس - نجران
شاركت الشؤون الاجتماعية بمنطقة نجران في اليوم العالمي للإعاقة بعنوان (شركاء في رعايتهم) بحضور وكيل إمارة منطقة نجران عبدالله بن دليم القحطاني، وذلك بمقر التأهيل الشامل في نجران.
وقال مدير عام الشؤون الاجتماعية بنجران الدكتور مضواح آل مضواح كلمة نوه فيها بما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود من دعم ورعاية واهتمام بالمعاق، داعياً إلى تكافل المجتمع لمساعدة من أصيب بالإعاقة وزرع الثقة فيه.
وأشار إلى أهمية زيارة المعاقين في الأعياد والمناسبات الرسمية في الدور الإيوائية التي ستجعلهم بإذن الله قادرين على العطاء بشكل أكبر وترفع من نسبة تحسنهم من الإعاقة.
وأكد مدير مركز التأهيل الشامل محمد بن سعيد آل مجتل أن المركز يقدم إعانات مالية لـ 14457 شخص، وإعانات عينية كسماعات طبية وأسرة ثابتة وكهربائية.



السجون والصحة يقران خطة لتطوير البرامج الوقائية والعلاجية للنزلاء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 13 صفر 1436 هـ - 5 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

عبدالعزیز الغامدي - جدة
اجتمع مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور عبدالعزيز الخوتابي بمقر إدارة توقيف الوافدين بجدة بمدير السجون بمنطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيدالله السواط وعدد من مساعديه وذلك لتنسيق الجهود الرامية إلى إقرار خطة عمل لتطوير أوجه التعاون بين إدارات السجون في المنطقة والشؤون الصحية الهادفة إلى تفعيل البرامج الوقائية والعلاجية وتقديم الرعاية الصحية اللازمة للنزلاء والنزيلات وإيجاد مقرات ملائمة للسجون في مستشفيات المحافظة مهياً بطاقم فني وطبي إضافة إلى تفعيل برامج الرعاية الصحية الأولية داخل السجون من خلال افتتاح عدد أربع عيادات بسجون جدة وتشغيلها على مدار الساعة لخدمة السجناء والسجينات ودعم مركز الرعاية الصحية بمقر إيواء الوافدين بالششميسي بكوادر طبية إضافة إلى إحاطة تلك المراكز بالتحصينات المتاحة في مستشفيات المحافظة لتحويل الحالات الطارئة إليها دون النظر إلى تبعية الموقع لاختصار الوقت والجهد وتقديم الإسعاف الأولي للحالات الطارئة بشكل سريع.

وقد توصل المجتعون الى إقرار العمل بالخطة تحقيقا للصالح العام والبدء في تنفيذ بنودها، بدءا من الأسبوع القادم بمشيئة الله على ان تخضع للتقييم المستمر واستمرار التواصل والتنسيق لتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية اللازمة لكل النزلاء والنزيلات . وفي ختام الاجتماع قدم اللواء مسفر السواط شكره وتقديره لتفهم المسؤولين في الشؤون الصحية حاجة السجون إلى تقديم خدمات وقائية وعلاجية للنزلاء والنزيلات واستجابتهم الفورية وحرصهم على مساندة جهود السجون في تهيئة البيئة الاصلاحية المناسبة لاعادة تأهيل الجانحين، مؤكدا أن الاجتماعات والتنسيق سيتواصل بمشيئة الله وستخضع خطط العمل مع كل القطاعات للتقييم والتطوير بما يحقق تطلعات الحكومة الرشيدة.



مصرع 3 معلمات وسائقهن وإصابة 3 أخريات علي طريق القصيم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 13 صفر 1436 هـ - 5 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

موسى الجهني أحمد النهاري - المدينة
لقي 3 معلمات وسائقهن مصرعهن فجر أمس فيما أصيب 3 أخريات في حادث انقلاب علي طريق المدينة القصيم بعد 24 ساعة من حادث طريق تبوك والذي راح ضحيته معلمة وإصابة أخريات.
باشتر الحادث أمن الطرق والهلال الأحمر والمرور والدفاع المدني والإسعاف الطائر وتم نقل المصابات إلي مستشفى الملك فهد بالمدينة فيما تم نقل المتوفيات إلى ثلاجة الأموات.
وقال المتحدث الرسمي لهيئة الهلال الأحمر السعودي بمنطقة المدينة المنورة خالد بن مساعد السهلي بأن عمليات الهيئة تلقت بلاغاً يفيد بانقلاب مركبة نقل معلمات بطريق القصيم الكيلو ٩٠ وعلى الفور تم توجيه ست فرق إسعافية وفريق متقدم وطائرتي الإسعاف الجوي بقيادة القائد الميداني.
وبحسب مدير إدارة الطوارئ والأزمات بصحة المدينة خالد السناني فإن الحادث الذي وقع صباح أمس تسبب في تسجيل 3 وفيات في الموقع على الفور إحدها للسائق الذي كان يقلهن على الطريق القصيم السريع وأضاف: سجلت الفرق الإسعافية إصابة 3 معلمات أخريات في نفس الحادث وبين السناني أنه جرى نقل معلمتين حالتهم غير مستقرة عن طريق الإسعاف الجوي وجرى نقل الحالة الأخيرة إلى مستشفى الحناكية العام. وقال السناني: إن الحادثة سجلت وفاة السائق عباد علي حسن والمعلمة فوزية العجمي والمعلمة نورة محمد الشعلان فيما كانت الإصابات للمعلمات صباح صالح الصباح 24 سنة وكانت تعاني من كسر في اليد وكسر في الفخذ والحالة الثانية للمعلمة زينب بلال الصباحي 40 سنة وتعاني من كسر مع خلع في الفقرات العنقية وكسر مفتوح في الساق وكسور متعددة في الإضلاع وجرى تحويلها إلى مستشفى الحناكية العام والحالة الأخيرة للمعلمة سحر ناجي أبو هيرة 30 سنة وتعاني من كسور في اليد.
وبين السناني أن حادثي المعلمات الذي جرى تسجيلهما خلال اليومين الماضيين يحظى بمتابعة جميع مسؤولي وزارة الصحة ووقوف ميداني لمدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله بن علي الطائفي لمتابعة الحالة الصحية للمعلمات فيما استعدت مستشفيات المنطقة في وقت سابق لاستقبال جميع الحالات وتعزيز غرف العمليات وأقسام الطوارئ والحوادث وأقسام التنويم لتقديم الرعاية الصحية اللازمة.

مختصون يطالبون بتوفير بيوت للمرضى الهائمين في الشوارع

• اللائحة الأساسية "تحمي المجتمع.. وتحد من حالات التشرد"

المصدر: جريدة المدينة السبت 14 محرم 1436 هـ - 6 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

سلوى حمدي - الرياض

دعا عدد من المختصين وزارة الصحة إلى التفاعل بجدية مع اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية، التي وافق عليها مجلس الوزراء الاثنين الماضي، من خلال تأمين بيوت للمرضى النفسيين الهائمين في الشوارع اذا لم تقم بتحويلهم الى وزارة الشؤون الاجتماعية، معتبرين ان وجودهم في الشوارع يشكل خطراً على المجتمع.

وقال أستاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة الملك سعود الدكتور خالد الرديعان: إن وجود مثل هذه البيوت مسألة في غاية الضرورة والأهمية لسببين: حماية المجتمع للحد من حالات التشرد والضرر الذي قد يوقعه المتشرد على الآخرين، والسبب الثاني حماية هؤلاء ممن يصعب على أسرهم رعايتهم.

واضاف إن مجتمعنا السعودي مر ويمر بتحديات مهمة بعضها سلبي وهناك الكثير من الايجابيات بالطبع. ومن الأمور السلبية التي يلزم عدم تجاهلها وهو ما فطنت له وزارة الشؤون الاجتماعية أهمية وجود رعاية أسرية لمن لا يتوفر على أسرة أو أن أسرته لسبب من الأسباب تخلت عنه. وقد يكون ذلك بصورة بيوت رعاية تقدم خدمات إيوائية وصحية لمن هم بحاجة لها.

وقال: يدخل ضمن ذلك كبار السن ممن فقدوا ذويهم أو أن أسرهم تخلت عنهم، وكذلك بعض المرضى النفسيين ممن يصعب رعايتهم من قبل أفراد الأسرة والذين قد يكون بقاؤهم مع الأسرة فيه خطورة شديدة، ولاسيما أنهم قد يخرجون للشارع كما في حالة «أبو ملعة» الشهيرة الذي ارتكب جريمة بشعة تمثلت بقتل أحد العمالة الوافدة في مكان عام وأمام المارة.

وبين أن جميع هذه السلبات المرتبطة بالعصر قد يصاب بها بعض الأفراد مما يستلزم تقديم الرعاية لهم وان ذلك لن يكون ممكناً بصورة صحيحة إن لم يتم الاهتمام إلى هؤلاء لتقديم الخدمة لهم خاصة في ظل تخلي بعض الأسر عن دورها في هذا الجانب.

بعد إنساني

من جانبه قال المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري: إنه استمرار للقرارات ذات البعد الإنساني التي تتخذها المملكة في سبيل توفير الحياة الكريمة لفئات المجتمع ومن ضمنهم من تشملهم اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية.

وأضاف: نتطلع أن يكون هناك تفعيل يوازي الاهتمام المعطى لهذه الفئة كما يحقق رؤية الدولة في توفير أسر بديلة لمن فقدوا الحياة الأساسية مع أسرهم لعدة أسباب.. وقال نأمل أن تكون هذه اللائحة تطبيق يحقق الهدف من وجودها، مؤكدا أنه لا بد أن يكون تلمس احتياجاتهم بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم. من جانبه قال المحامي والمستشار القانوني أحمد الراشد أن هناك تطوراً ملموساً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم خدمة أساسية للرعاية الاجتماعية فيما يتعلق بالمسنين والمسنات بدل النظام القديم الذي لم يتمكن من تقديم أي خدمة خاصة للمسنين والمسنات ودور الفتيات.

وأشار الى أن هذا النظام يشمل بالكامل في تقديم الرعاية لمن يحتاج الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية ممن فقد احد ذويهم أو لا يوجد من يرعاه. ويشمل المرضى النفسيين ويجب أن يكون هناك تنسيق بين الصحة والشؤون الاجتماعية في نقل المهام بما يخص تأمين مأوى لرعايتهم.



المحکمتان العامة والجزئية × بجدة تستقبلان 65 ألف قضية في

عام

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 صفر 1436هـ - 7 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

هتان أبو عظمة- جدة
استقبلت المحکمتان العامة والجزئية بجدة، خلال العام الماضي، 65.560 قضية في حين أصدرت نفس المحکمتين 38941 حكمًا في قضايا استقبلتها، وعرف المحامي والمستشار القانوني عمر إسحاق أشكال القضايا التي نظرتها المحکمتان قائلاً:
القضايا الإنهائية هي تلك القضايا، التي تكون لحل إشكالات بين المتقاضين سواء كانوا ذكورا أم إناثا، وكذلك قضايا الخلافات الزوجية، أما القضايا الحقوقية، التي يكون محل خلاف سواء كانت مالية أو اعتداء على النفس وخلافه، أما القضايا الجنائية هي القضايا التي تختص بجرائم القتل والسرقة وحرق منشآت وغيرها من هذه القضايا، والتي يكون المدعي العام هو الطرف الآخر من القضية.



لجنة طبية للتحقيق في وفاة مواطن بمستشفى أبو عريش أسرة "الشمأخي" تتهمها بنقل دم ملوث له تسبب في وفاته

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 صفر 1436هـ - 7 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

علي خواجهي - جازان - تصوير: خالد دبا
وجهت أسرة منصور شماخي اتهامات لمستشفى أبو عريش بأنها وراء وفاة ابنها «نايف» نتيجة نقل دم ملوث له تسبب في دخوله غيبوبة ثم وفاته.
وأكد الناطق الإعلامي لصحة جازان محمد بن علي الصميلي، تشكيل لجنة طبية متخصصة توجهت لمستشفى أبو عريش العام للوقوف على الحالة والتحقيق فيها، واطلعت على كامل ملفه الصحي والفحوصات المخبرية الإشعاعية التي تمت له وتمت مقابلة والد المريض وابن أخيه لمعرفة تاريخه المرضي.
وأشار إلى أن اللجنة وصلت إلى تقرير نهائي يفيد أن المريض حضر إلى مستشفى أبو عريش العام بتحويل من مستوصف جراش الطبي ومعه نموذج تحويل موضح به أنه يعاني من أنيميا بالدم قياسها ٥.٢ جرام / ديسيليلتر، وتم التعامل معه وتنويمه كي تتم عملية نقل دم للمريض تنفيذا لأوامر الطبيب المعالج، وتلقى المريض وحدة دم بفصيلة + A (نفس فصيلة المريض) وبعدها ارتفعت نسبة الهيموجلوبين إلى ٧ جرامات / ديسيليلتر وكانت باقي فحوصاته في المستويات الطبيعية.
وأضاف: «بعد ذلك تلقى وحدة دم بنفس الفصيلة وتلقى الوحدة الثالثة في اليوم التالي ف سجل ارتفاعا في نسبة الهيموجلوبين إلى ٨.٨ جرام / ديسيليلتر وباقي الفحوصات طبيعية».

وأشار إلى أن جميع عمليات نقل الدم التي تعرض لها لم يتبعها أي مضاعفات طبية بل سجلت تحسنا واضحا في حالته حتى أنه طلب الخروج من المستشفى لتحسن حالته.

وسجل الطبيب المتابع لحالته ارتفاعا في درجة الحرارة تبعها ارتفاع في ضغط الدم وظهرت عليه تشنجات ثم غيبوبة وتم إجراء فحوصات للمريض، تبين أن هناك نزيفا بالمخخ نتيجة انخفاض الصفائح الدموية وانخفاضاً شديداً في نشاط النخاع العظمي دون وجود أسباب واضحة، وكانت جميع فحوصات الالتهابات الفيروسية والسموم التي أجريت له سلبية النتائج. جاء رأي استشاري الأمراض العصبية واستشاري الباطنية واستشاري أمراض الدم (أعضاء اللجنة) أن المريض يعاني من هبوط حاد في خلايا الصفائح الدموية، وذلك للاحتمالات التالية: «أدوية كان يأخذها المريض لعلاج البثور في الوجه - تعرض لسموم أثناء عمله في رش المبيدات - فشل في النخاع العظمي» وأنه لا يوجد أي علاقة لنقل الدم بما حدث له من نزيف دماغي بسبب نقص الصفائح الدموية، حيث تم إجراء الفحوصات الموصى بها عالميا لكل وحدات الدم التي نقلت للمريض.

وتبين أن سبب الوفاة هو تطور لحالة فشل النخاع العظمي وانخفاض الصفائح الدموية المستمر والنزيف الدماغي الذي أدى إلى فشل في العمليات الحيوية والوفاة.

وإلى ذلك دعت صحة جازان من الإعلاميين التعاون معها وعدم الحكم على أي حالة بأنها «خطأ طبي» إلا بعد التحقق من المختصين وعدم الاستعجال في نشر أي معلومات غير دقيقة قد تؤثر على الخدمات الصحية وفقد الثقة في العاملين في المجال الطبي.



السعودية الوهمية توظف معلمة وامرأة متوفاة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 صفر 1436 هـ - 5 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141205/Con20141205738800.htm>

عبدالعزیز معافا، محمد مكي (جازان) فوجئت (ف.ا.ر) المعلمة بمدرسة العزة بوادي مناخل الابتدائية بتعليم جازان، وأسرة المتوفاة منذ 15 عاما (م.ع.ر) بوجود اسميهما ضمن الموظفين العاملين في شركة للتجارة والمقاولات منذ تاريخ 2012/4/6م بأجر 3000 و1500 ريال شهريا، كما هو مثبت بأوراق لدى (عكاظ). تقول المعلمة «فوجئت بأن لدي وظيفة أخرى لم أعلم عنها أو حتى طالبت بالتسجيل فيها».

ويقول فيصل أحمد ركبني من أسرة المتوفاة إنه اكتشف أنها تعمل في الشركة بأجر شهري منذ 15 عاما، مطالبا الجهات المختصة ومكتب العمل بالتحقيق في الأمر. إلى ذلك.. قال مدير مكتب العمل بمنطقة جازان علي الحربي إنه لم تصلهم شكوى بهذا الخصوص حتى الآن، مضيفا أنه في حالة وصولها سيتم التحقق منها ومتى ما ثبت أن التسجيل (سعودية وهمية)، سيتم توقيع العقوبة اللازمة على الشركة حسب النظام.



المرضى: حائرون بين الواسطة وتباعد المواعيد

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 صفر 1436 هـ - 5 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141205/Con20141205738947.htm>

محمد سعيد الزهراني (الطائف)

يظل تباعد المواعيد في قسم الأشعة والمناظير والعيون والقلب بمستشفيات الصحة بالطائف هو المعاناة الحقيقية للمواطنين والمراجعين، ما يصيب المرضى بحالة من الحيرة بين البحث عن واسطة أو انتظار الموعد الذي قد يحل بعد أن تنتكس حالته، وربما وافته المنية.

ويشكو المرضى من تباعد المواعيد التي تمتد إلى أشهر عديدة كقيلة بأن تسوء حالته قبل الحصول على مواعده أو إجراء العملية الجراحية المقررة، حيث يقول مشاري الزهراني، وأحمد المالكي إن هناك عددا من الأقسام في صحة الطائف تتأخر بها المواعيد كالأسنان والأشعة والتي تبقى لشهور طويلة دون إيجاد الحلول الجذرية، وللحصول على موعد أشعة عليك معرفة أحدهم في المستشفى أو الانتظار حتى يصل موعدك مع القسم الذي تراجع.

ويطالب محمد العتيبي وزارة الصحة بزيادة أعداد الأطباء وتقليص مواعيد الانتظار في المستشفيات والتي أصبحت معاناة للمواطنين بشكل يومي خاصة أولئك الذين يقطعون مسافات طويلة من المراكز الطرفية، وهنا يتدخل رئيس قسم المناظير بمجمع الملك فيصل الطبي بالطائف الدكتور صلاح الدين محفوظ مؤكدا على أن عدد مراجعي قسم المناظير بلغ (2752) مراجعا، كما بلغ عدد مراجعي عيادة الجهاز الهضمي (3301) مراجع، وأخيرا بلغ عدد مراجعي عيادة الكبد (2048) مراجعا. ليصبح العدد الكلي لمراجع القسم (8101) مراجع خلال العام الماضي.

في المقابل أشار استشاري جراحة المناظير والجهاز الهضمي الدكتور صلاح محفوظ أن الخدمات التي تقدم بقسم المناظير تشمل مناظير الطرق الصغرى والبكراس التشخيصية والعلاجية وتركيب أنبوب التغذية بالمعدة بالمناظير ووضع الدعامات للطرق الصغرى والمرى بالمنظار ومنظار المريء، والمعدة والأنثى عشر التشخيص والعلاجي، منظار القولون والمستقيم التشخيص والعلاج، استخراج الأجسام الأجنبية من المريء عند الأطفال والكبار، لافتا إلى أن قسم المناظير في مجمع الملك فيصل الطبي الجديد يعد من الأقسام المجهزة بتجهيزات حديثة ومتطورة تساعد على الفحص الدقيق للمريض ما يؤدي إلى تشخيص دقيق وبالتالي العلاج على الوجه الأكمل.



السعودية الوهمية توظف معلمة وامرأة متوفاة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 صفر 1436 هـ - 5 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141205/Con20141205738800.htm>

عبدالعزیز معافا، محمد مكي (جازان)

فوجئت (ف.ا.ر) المعلمة بمدرسة العزة بوادي مناخل الابتدائية بتعليم جازان، وأسرة المتوفاة منذ 15 عاما (م.ع.ر) بوجود اسميهما ضمن الموظفين العاملين في شركة للتجارة والمقاولات منذ تاريخ 2012/4/6م بأجر 3000 و1500 ريال شهريا، كما هو مثبت بأوراق لدى (عكاظ). تقول المعلمة «فوجئت بأن لدي وظيفة



«جهات مجهولة» تدفع 300 مليون ريال لاستئجار صكوك

مليارية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141207739214/Con20141207739214.htm>

بدأت جهات مجهولة في طلب صكوك إلكترونية لأراض داخل نطاقات عمرانية ومحاذية للمدن، مشترطة أن يصل السعر المدون في الصك إلى مليار ريال فأكثر، وعليها رفع مساحي من أجل تنفيذ عقد إيجار مدته لا تزيد عن 12 شهرا فقط، على أن يستلم المالك من قيمة سعر الصك 20 في المئة، أي ما يقارب من 200 مليون ريال، فيما يحصل السعاة على 10 في المئة، بما يعادل 100 مليون ريال.

وتساءل المستثمرون عن هوية مثل هذه الاستثمارات القادرة على تغطية 300 مليون ريال، وتحقيق الأرباح بعقد إيجار مدته عام واحد فقط.

في المقابل، اعتبر مصدر مسؤول في وزارة التجارة والصناعة أن مثل هذا النشاط يدخل في إطار إعلانات وصفها بـ «المضللة» تستوجب إشعار الجهات المختصة بها لمتابعتها ومعرفة القائمين وراءها، كونها قادرة على توجيه السوق إلى توفير العديد من الصكوك بأسعار مليارية تفوق قيمتها الحقيقية؛ ما يؤثر سلبا على نتائج الدراسات الخاصة التي يجري العمل عليها حاليا لحصر حجم السيولة الموجودة في القطاع؛ الأمر الذي يلقي بظلاله على النتائج التي قد تؤثر في القرارات المتخذة بشأنها.



الاستعلام عن الموقوفين وتسجيل البلاغات إلكترونياً

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm20141207739189/Con20141207http://www.okaz.com.sa/new/Issues/>

? محمد النغيص (الرياض)

كشفت وزارة الداخلية عن استحداث خطة جديدة للاستعلام عن الموقوفين وتسجيل البلاغات والاستعلام عنها إلكترونياً في القريب العاجل، وذلك في إطار جهودها لتطوير خدماتها إلكترونياً. وبيّنت أن هذه الخطة تركز أيضاً على إصدار تراخيص لممارسة مهنة أمنية، وطلب إصدار رخصة لدخول مركبة في فترات الحج والعمرة، وإصدار رخص للعمالة للعمل في فترات الحج والعمرة، وطلب إصدار تصاريح لاستيراد وتصدير المواد الكيماوية والمواد الرياضية، وإصدار تصاريح للأسلحة وبنادق الصيد وتصاريح للحراسات الأمنية، واستخراج لوحة بدل فاقد للمركبات.

وأوضح مدير إدارة تقنية المعلومات بالأمن العام العقيد محمد العبودي، أن الخدمات الإلكترونية التي تم إطلاقها مؤخراً تأتي استمراراً لما تقدمه الإدارة العامة للمرور من خدمات إلكترونية سابقة للتسهيل على المواطنين وتشمل الخدمات الجديدة والمفعلة على موقع وزارة الداخلية ما يقارب 30 خدمة إلكترونية تشمل سجل المركبات، إصدار رخص القيادة، تجديد رخص السير للمركبات، إصدار التفويض الداخلي والخارجي والاستعلام والاستفسار عن المخالفات المرورية. من جهة أخرى، تبدأ الإدارة العامة للمرور بشرق الرياض وبالتحديد في طريق عبدالرحمن بن عوف، بعد غد الأحد تطبيق بعض الخدمات الإلكترونية الجديدة التي تم تدشينها مؤخراً وتتمثل في استقبال خدمات الاعتراض الآلي للرصد الآلي (ساهر) عبر بوابة الداخلية من خلال إدخال المخالفة ورقمها واختيار سبب الاعتراض من خلال خمسة خيارات متاحة أمام المعارض والرد عليه آلياً من خلال رسالة نصية.



إطلاق أسبوع • خذ بيدي نحو غد أفضل •.. القيادات الأمنية لـ • عكاظ •:

السجون تؤهل النزلاء وتبقي المجتمع

عدنان الشبراوي (جدة)

فيما تنطلق اليوم الأحد فعاليات أسبوع النزول الخليجي الثالث برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية تحت شعار «خذ بيدي نحو غد أفضل»، أكد عدد من القيادات الأمنية المسؤولة في السجون، أهمية احتواء المجتمع للنزول، مشيرين إلى أن السجون هي مقار للإصلاح ورعاية وتأهيل النزلاء ليخرجوا إلى المجتمع أعضاء فاعلين ومنتجين.

وأكد اللواء إبراهيم الحمزي مدير الإدارة العامة للسجون على الدعم الكبير من الدولة ممثلة في وزارة الداخلية لمرفق السجون والعمل على أن تكون مقار للإصلاح والرعاية والتدريب. وقال اللواء مسفر السواط مدير سجون منطقة مكة المكرمة «إن أسبوع النزول الخليجي يهدف للتوعية لاحتواء النزول ودمجه في المجتمع من خلال تأهيله أثناء فترة العقوبة».

عنابر مثالية

من جهته أوضح مدير سجون جدة العميد أحمد عبدالله الشبراني أنه تم افتتاح عدد من العنابر المثالية وإطلاق برامج ومناشط جديدة وتوقيع اتفاقات مع عدد من الجهات القضائية والعسكرية، بهدف تسريع محاكمة السجناء وإطلاق سراحهم، فضلاً عن تطوير برامج التدريب للنزلاء في تخصصات عدة، وقال «إن السجون وبمتابعة وزير الداخلية، وبإشراف مدير عام السجون أصبحت تؤدي دوراً تريبياً وتأهلياً وإصلاحياً من خلال برامج الرعاية اللاحقة»، مؤكداً أن أسبوع النزول الخليجي يمنح المجتمع فرصة للتفاعل مع السجناء وتقبلهم والصفح عنهم ليعودوا إلى المجتمع أعضاء فاعلين ومنتجين.

وأضاف: انخرط العديد من النزلاء في برامج إصلاحية، ومهن يدوية تؤهل النزول لحرف تساعده على إيجاد عمل أو مهنة بعد قضاء محكوميته، وانتهجت إدارة سجون جدة مبدأ المؤسسة الإصلاحية بتنفيذ عدد من البرامج والوسائل التأهيلية لإعادة دمج السجناء، أي كانت الأسباب التي دفعتهم لارتكاب الجريمة.

برامج توعية متنوعة

من جانبه أكد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للسجون العقيد أيوب بن نحيث، أن المديرية العامة للسجون أعدت برامج توعية متنوعة وشاملة لهذه المناسبة سواء داخل السجون أو خارجها، وقال: إن السجون تحولت وفق استراتيجية إلى مقار لتهديب السلوك والأخذ بيد من أخطأ بحق نفسه، إذ سعت المديرية العامة للسجون بقيادة مديرها اللواء إبراهيم الحمزي لخلق مفهوم جديد للسجون بتحويلها إلى دور للإصلاح وعنابر للتدريب والتأهيل.

من جانبه أكد رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم (تراحم) صالح بن علي التركي أن اللجنة تشارك في فعاليات أسبوع النزول، وأعرب عن شكر اللجنة لسمو وزير الداخلية وأمير منطقة مكة المكرمة ومحافظ جدة ووزير الشؤون الاجتماعية وكل الداعمين الاستراتيجيين للجنة لمواصلة عملها من أجل توفير حياة كريمة للسجناء وأسراهم. وقال: اللجنة هي هيئة أهلية ذات شخصية اعتبارية مستقلة أنشئت بموجب قرار من مجلس الوزراء ويتولى الرئاسة العامة لجميع اللجان وزير الشؤون الاجتماعية، وعددها 15 لجنة، ويتم ترشيح مندوبين من القطاع الخاص من قبل مجلس الغرف التجارية والصناعية، ولرئيس اللجنة الاستعانة عند الحاجة بمن يراه، ولا شك أن اللجنة دوراً إنسانياً واجتماعياً وخيرياً.

وأبان التركي أن اللجنة تهتم بثلاث فئات هم: السجناء، المفرج عنهم وأسر السجناء، وطبقت منظومة من البرامج ركزت على ثلاثة قطاعات، هي برامج السجناء وبرامج المفرج عنهم وبرامج أسر السجناء، يشمل الأول تقديم كافة الخدمات المطلوبة للسجين داخل السجن وما يتطلبه من إجراءات خارج السجن، وتشمل برامج إطلاق سراح السجناء ودفع الديون المستحقة عليهم وبرامج التدريب المهني والفني داخل السجون وبرامج الرعاية الصحية والمساعدة القانونية من خلال تكليف محامين متطوعين للدفاع عنهم، ومتابعة سير القضايا مع المحاكم، وتشجيع القطاع الخاص على فتح مصانع داخل السجون، أما البرامج الموجهة إلى المفرج عنهم فتشمل تحويل السجناء إلى قيمة مضافة للمجتمع عن طريق توفير وظائف عمل لهم ومنحهم برامج تدريب متخصصة للالتحاق بسوق العمل، وأخيراً البرامج الموجهة إلى أسر السجناء وهي الأهم، حيث إن السجين يعتبر أساس المعونة للأسر سواء مادياً أو معنوياً، حيث تقوم اللجنة بدور الأب الثاني للأسرة عن طريق توفير برامج عديدة، منها سداد الإيجار المستحق ومستحقات فواتير الكهرباء، وتوفير الغذاء وتقديم الرعاية الصحية والتعليمية.

وقال نائب رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم (تراحم) الدكتور عبدالله مرعي بن محفوظ إن أسبوع النزول الخليجي يعنى بفتة تحتاج لقبول المجتمع ومد اليد لها، مضيفا أن برامج الإصلاح والتأهيل الخاصة بالسجناء تهدف لخروجهم صالحين لأنفسهم ومجتمعهم، لافتا إلى وجود برامج تدريبية وتعليمية وتوعوية وتطويرية ورياضية ودينية وتربوية وتأهيلية.



الدمج تحريك للمسؤولية وتفعيل للتعليم الذاتي

المصدر: جريدة عكاظ - الأحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141207/Con20141207739212.htm>

عكاظ (المعلومات)

المقصود بالدمج منح الخدمات التعليمية والرعاية المناسبة للأطفال المعاقين في وسط بيئة من الأطفال العاديين وعدم عزل المعاق في مؤسسات خاصة به. والدمج عدة أنواع جزئي وهو من أبسط أنواع الدمج والذي لا يتيح للطفل المعاق المشاركة في كل الأنشطة والفصول مع الأطفال العاديين ومن أمثلته أن يكون للأطفال المعاقين فصول خاصة بهم في المدارس العادية في أول الأمر ولكن يتاح لطفل الاحتياجات الخاصة فرصة التعامل مع الأطفال العاديين وتجهيز قاعات خاصة بهم في بعض المناهج التي من الصعب إيجادها دون وسائل مساعدة مثل اللغة وعدم مشاركتهم في بعض الأنشطة التي تحتاج إلى لياقة جسدية. أما الدمج الكلي فيقصد به المزج الكامل بين المعاقين وأقرانهم داخل الفصول وأن يدرسوا نفس المناهج مع إتاحة الوسائل المساعدة لهم حتى يلحقوا بالأطفال العاديين. ومن إيجابيات الدمج وجود أطفال الاحتياجات الخاصة مع الأطفال الطبيعيين في نفس الفصل يؤدي إلى وجود تواصل وتفاعل مع بعضهم ونمو العلاقات المتبادلة بينهم، وتتاح للأطفال الأسوياء فرصة مساعدة الأطفال المعاقين مما يزيد شعورهم بالمسؤولية تجاه الناس كلهم والطفل المعاق يتعلم من مراقبة زملائه الأصحاء في كيفية قيامهم بأداء الواجبات المدرسية وتحصيلهم الدراسي ومن ثم تدريب أنفسهم على حل المشكلات والاعتماد على ذاتهم. حيث أثبتت الدراسات أن سياسة الدمج تعطي أثرا إيجابيا في صحة الطفل المعاق النفسية وأيضا تحسن مفهوم المعاقين لذاتهم وللأطفال الآخرين كما تزيد من التفاعل الإيجابي بين الأطفال المعاقين وغيرهم. وللطفل المعاق قدرات هائلة يمكن تفعيلها وتحويله إلى شخص منتج ومفيد للمجتمع.



قال: يخرجون 4 فجراً.. فكيف يقمن بواجباتهن العائلية؟

بالفيديو.. "المفتي" لـ "الفصل": عين المعلمات قرب منازلهن

المصدر: جريدة سبق الأحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/wqsgde>

غزوان الحسن- سبق- الرياض:

دعا مفتي عام المملكة، رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء، الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل، إلى إيجاد حلول لمشاكل المعلمات اللاتي يقطنن يومياً 200 كم ذهاباً إلى مدارسهن.

وقال المفتي، خلال لقائه ببرنامج "الجواب الكافي" الذي عُرض على فضائية "المجد"، أمس الجمعة: "أرجو من الله أن يوفق وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل لحل مشاكل تباعد المعلمات عن عملهن، فهن يذهبن للمدرسة في الرابعة فجراً، ويُعدن في الرابعة عصرًا".

وطالب "آل الشيخ" أن تعيد الوزارة النظر بهذه المشكلة؛ لعلها تساعد في القضاء على الحوادث التي يتعرضن لها، وإيجاد الحلول المناسبة، متسائلاً: "كيف لهن القيام بواجباتهن المنزلية اتجاه أولادهن وأزواجهن؟"، مشيراً إلى ما تعرضت له المعلمات من حوادث متتالية في الآونة الأخيرة.

كان قد شهد الأسبوع الماضي عدداً من الحوادث أدت إلى مصرع عدد من المعلمات، كان آخرها وقوع حادثين خلال 24 ساعة على طريق المدينة المنورة- تبوك، وكذلك طريق القصيم، أديا إلى مصرع ثلاث معلمات وإصابة ثماني معلمات.



الهيئة العامة - الشورى" تحيل مقترحاً بتنظيم ساعات الدوام الرسمي إلى المناقشة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 صفر 1436هـ - 8 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس خلال الفترة المقبلة عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن مقترحات لمشاريع أنظمة جديدة وتعديل أنظمة نافذة، وتقارير الأداء السنوي لعدد من الأجهزة الحكومية.

وقررت الهيئة خلال اجتماعها الـ10 من أعمال السنة الثانية للدورة السادسة للمجلس في الرياض أمس (الأحد) - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تنظم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية المقدم من عضوي المجلس الدكتور محمد آل ناجي وعطا بن حمود السبيتي، وتقرير اللجنة بشأن المقترحين اللذين قدمهما عدد من أعضاء المجلس لتعديل عدد من مواد نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ 1433/7/29هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع «نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية»، المقدم من عضو المجلس الدكتورة زينب أبوطالب، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مقترح إدراج عقوبة التشهير ضمن نصي المادة الـ 14 من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، والمادة (السابعة) من نظام الاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها إلى المناقشة.

كما أحالت تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مقترح تعديل نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ 1428/9/19هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري، وتقرير اللجنة بشأن مقترح تعديل المادة الـ 27 من نظام القضاء الصادر بتاريخ 1428/9/19هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور ناصر بن داود، وتقرير اللجنة بشأن مقترح مشروع تعديل المادة الـ69 من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ 1428/9/19هـ والمقدم من عضو المجلس اللواء طيار ركن المهندس حمد الحسون إلى المناقشة.

وقررت الهيئة العامة إحالة تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن درس رسم الكهرباء القديم البالغ 2 في المئة المفروض على شركات الكهرباء لمصلحة البلديات بقرار مجلس الوزراء بتاريخ 1376/2/8هـ، وتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التعديلات المقترحة على نظام الصندوق السعودي للتنمية إلى المناقشة.

... وتوافق على إحالة تقرير ديوان المظالم السنوي

وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي

1435/1434هـ، وتقريري لجنة الشؤون الخارجية الأول بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1435/1434هـ، والثاني خاص بمشروع اتفاق عامة للتعاون بين حكومتي المملكة والقمر المتحدة للمناقشة. كما أحالت الهيئة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير اللجنة ذاتها بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن مشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي المعاد إلى المجلس عملاً بالمادة (17) من نظام المجلس.



الغفيص لـ «الحياة»: خطة لتطوير تدريب «السجناء»... 150

مليوناً لمشاريع في السجون

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 صفر 1436هـ - 8 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

جدة - أحمد الهلالي
كشف محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص، أن المؤسسة تعمل على تحسين البيئة التدريبية لـ «النزلاء» في السجون السعودية، وتوفير المدرب المؤهل ليتسنى لهم الحصول على فرص عمل بعد انتهاء محكومياتهم القضائية.
وأكد في حديث إلى «الحياة»، أنه تم التنسيق مع إدارة المشاريع بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لاعتماد مبلغ 150 مليون ريال لإنشاء 25 مشروعاً خاصاً بمعاهد التدريب المهني في السجون، مشيراً إلى أنه تمت في تصميمها مراعاة الجوانب المهنية والعلمية والتربوية، وكذلك الجانب الأمني من خلال التنسيق مع المختصين في المديرية العامة للسجون، إذ تم تسلم وتشغيل 19 مشروعاً والبقية في طور التشغيل والإنشاء.
وقال إن المؤسسة تعمل على إكساب نزلاء السجون المهارات الفنية التخصصية بجودة عالية في التدريب بمعاهد التدريب المهني في السجون.
ودعا مختلف هيئات ومؤسسات القطاع الخاص، إلى استيعاب المخرج عنهم المؤهلين بالدورات المهنية والفنية في سوق العمل، مستفيدين من قرار وزير العمل باحتساب النزيل المخرج عنه باثنين في نسبة السعودة، مشيراً إلى أن المؤسسة أولت الاهتمام بالتدريب في السجون إنفاذاً لقرار وزير الداخلية بالخطاب رقم 552/ع بتاريخ 16-4-1424هـ، والمتضمن الموافقة على إسناد التدريب في السجون إلى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.
وبيّن أن التدريب المهني في السجون يطبق من خلال 36 معهداً تدريبياً منشأة، أو مطورة داخل السجون وتنفذ البرامج التدريبية المبنية على المعايير المهنية الوطنية بنظامها الثلاثي أسوة بمن هم يتدربون في الوحدات التدريبية خارج السجون. ولفت إلى أن المؤسسة قامت حينها بتسليم مواقع التدريب القائمة، وعملت على تطويرها وتحسين البيئة التدريبية لها لتكون معاهد تدريب مهنية أسوة بالمعاهد المهنية خارج السجن، مؤكداً أن ذلك نابع من حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين، وقناعتها التامة بأن هؤلاء النزلاء هم شريحة من المجتمع، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار توفير سبل الإصلاح والتأهيل لهم ليعودوا إلى مجتمعهم عناصر فاعلين ومنتجين بعد انتهاء محكومياتهم.
وتحدث الغفيص عن أسبوع النزيل الخليجي الموحد تحت شعار «خذ بيدي نحو غد أفضل»، مشدداً على الدور الكبير الذي تقدمه وزارة الداخلية حيال استمرار مثل هذا التوجه الذي يعد حلاً مستقبلياً يسهم في استقرار النزيل، مطالباً في الوقت نفسه بتكاتف المجتمع بمؤسساته كافة في العملية الإصلاحية للنزيل بهدف إعادة دمج النزيل اجتماعياً واقتصادياً، وذلك بعد أن تم تأهيله مهنيًا من خلال الرعاية اللاحقة عبر السعي إلى تغيير نظرة المجتمع تجاهه.
وأشار الغفيص إلى أن المؤسسة تواصل حيال برنامجها للتدريب في السجون العمل المستمر في تطوير بيئة التدريب من خلال إنشاء ورش تدريبية نموذجية وفقاً لأحدث المعايير والمواصفات، وتطوير وسائل التدريب من خلال تجهيز ورش التدريب بالمعدات، والآلات وفقاً لحاجة البرامج التدريبية. وأكد درس حاجة المدربين للبرامج التطويرية والتدريبية لرفع

أدائهم المهني والتربوي، إضافة إلى تدريب النزلاء وفقاً لأحدث الأسس العلمية والمهنية والتربوية، وتحديث وتطوير البرامج التدريبية القائمة لتتناسب مع حاجة السوق المحلية، وتعميق مفهوم التدريب وإبراز أهميته للنزلاء وحثهم على الانخراط فيه، مشيراً إلى أن المؤسسة تواصل التنسيق المستمر مع رجال الأعمال واللجان الوطنية لرعاية السجناء حول الاستفادة من تلك البرامج التدريبية.

وعن آلية العمل في التدريب المهني بالسجون، أوضح الغفيص أن المؤسسة أنشأت إدارة إشرافية تقوم بالإشراف، والمتابعة للمعاهد، مشيراً إلى أن معاهد السجون ترتبط بالمعهد الثانوي الصناعي بالمدينة ذاتها التي يوجد بها معهد التدريب في السجون من حيث الإشراف المباشر من المدير، والارتباط المالي «الصندوق» والمستودعي، إضافة إلى تكليف المعهد الثانوي الصناعي وكيلاً للتدريب في السجن يصدر قراره من الإدارة بالمؤسسة ويقوم بمهام الإشراف والمتابعة.

وأضاف أنه يتم تدريب النزلاء في تخصص كهرباء تمديدات، وميكانيكا السيارات، السمكرة والدهان، التمديدات الصحية، التبريد والتكييف، النجارة، اللحام، الخياطة، التطبيقات المكتبية، صيانة الحاسب الآلي، صيانة الأجهزة السمعية والمرئية، موضحاً أن البرنامج يسعى دائماً إلى تطوير وتحديث برامجه التدريبية وذلك من خلال تهيئة البيئة التدريبية المناسبة بإنشاء المشاريع المتكاملة لمعاهد السجون.

وأشار إلى أن البرنامج يعمل بالتعاون مع إدارة التجهيزات بالمؤسسة على تجهيز المعاهد بأحدث التجهيزات ووفقاً لمتطلبات المناهج والبرامج التدريبية، إضافة إلى المستلزمات التدريبية، ووسائل الأمن والسلامة والعدد اليدوية، وتأمين السيارات المستخدمة في التدريب، مضيفاً أنه يتم تأمين ملابس للمتدرب وفقاً لاشتراطات ومتطلبات السلامة المهنية، وتفعيل وإقامة الأنشطة الرياضية والثقافية وتكريم المتفوقين.

ولفت إلى عدد من المميزات التي أتاحتها المؤسسة للمتدربين، إذ تتاح الفرصة للمتدرب المفرج عنه قبل استكمال برنامجه بالالتحاق بأحد المعاهد الثانوية الصناعية لاستكمال برنامجه مع صرف مكافأة تدريبية مقدارها 800 ريال لكل نزيل أسوة بزملائهم المتدربين بوحدة التدريب في المعاهد الخارجية، وعدم ذكر مسمى السجون في شهادة اجتياز البرنامج. فيما تدرج المؤسسة أسماء الخريجين من النزلاء والمتبقية من محكوميتهم فترة قصيرة ضمن قائمة الخريجين بالمعهد الثانوي الصناعي بالمحافظة للبحث لهم عن فرص وظيفية.

... ويؤكد اختيار أفضل المدربين لتطوير «النزلاء»

جدة - «الحياة»

أكد محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص، أن اختيار المدربين للبرنامج يتم من طريق تكليف مدرب مسؤول عن التدريب بمسمى وكيل المعهد للتدريب في السجون وهو من ضمن هيكلية المعاهد المشرفة على التدريب في السجن.

وأضاف أنه يتم اختيار المدربين المميزين والقادرين على التعامل مع المتدربين في شكل جيد، وإلحاق المدربين بدورات تدريبية داخلية، وخارجية شأنهم شأن المدربين من أقرانهم داخل محيط وحدات المؤسسة.

وأكد أن المؤسسة تسعى إلى البحث عما يميز برامجها نحو تأهيل النزلاء والتقدم في هذا البرنامج بما يعود بالفائدة على النزلاء مستقبلاً، مشيراً إلى أن المؤسسة وقعت مذكرة تعاون مع المديرية العامة للسجون والبرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية على تدريب نزلاء السجون في الحرف والصناعات اليدوية.

وشدد على ضرورة إكساب النزلاء حرفة يستفيد منها بعد الإفراج عنه وكذلك نشر هذه الحرف والمحافظة عليها كونها إراثاً ثقافياً، إذ سيتم تطبيق البرنامج كمرحلة أولى بالمعهد المهني في أحد سجون الرياض من خلال عدد من الحرف التي تتمثل في الأعمال الخشبية والخرازة والمنتجات الجلدية، الرسم والنقش والزخرفة.

• السجون - الحياة: 80 ألف قضية سجلت على نزلاء

الإصلاحات خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - أحمد الجروان

كشفت المديرية العامة للسجون عن تسجيل 80 ألف قضية خلال العام الماضي داخل السجون في مناطق المملكة كافة، موضحة أن القضايا المسجلة تنوعت بين ضبطيات لمواد ممنوعة، ومحاولات تهريب، وتعنيف بين النزلاء.

وأكد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للسجون الدكتور أيوب بن نحيث لـ«الحياة» أن 80 ألف قضية مسجلة داخل السجون، منها ضبطيات ممنوعات، ومحاولات هرب، ومحاولات عنف خلال العام الماضي، مشيراً إلى أن السجون في المملكة تتوافر على إمكانيات عالية لتجنب وقوع الشغب وتهريب الممنوعات. وأوضح ابن نحيث أن 95 في المئة من السجينات في السعودية من غير السعوديات، مبيناً أن عدد السجينات في الرياض 600 سبينة، وأن الأعداد تتغير لأن السجون تودّع وتستقبل المئات كل يوم. وأفاد بأن المشكلة التي تواجه نزلاء السجون نظرة المجتمع السلبية وعدم تقبلهم، مشيراً إلى أن بعض الأسر تنبذ أبناءها بعد عودتهم من فترة الإصلاح، مؤكداً أن إدارات السجون تمنح نزلاءها شهادات اجتياز في تخصصات تدربوا عليها من دون أن يشير إلى مصدرها الإصلاحية أم السجون. وذكر أن العقوبات البديلة استفاد منها عدد من السجناء لخفض مددهم، مفيداً بأن عدداً من دول الخليج استنسخت التجربة السعودية.

من جهته، أشار المدير العام لمديرية السجون في المملكة اللواء إبراهيم الحمزي، بعد افتتاح أسبوع النزول الخليجي الموحد الثالث لدول مجلس التعاون الخليجي أمس، إلى أن 718 سجيناً تخرجوا من الجامعات السعودية بدرجة البكالوريوس، وثلاثة حصلوا على الماجستير. وأكد أن وزارة الداخلية منحت هيئة المدن الصناعية أرضاً إلى جوار إصلاحية الحائر في الرياض لإنشاء مصانع والاستفادة من الأيدي العاملة المدربة التي تم إطلاق سراحهم من الإصلاحية، موضحاً أن السجون في الوقت الحالي تضم مصانع للذهب والألمنيوم. وبيّن أنه تم افتتاح مدرسة لتعليم قيادة الشاحنات والنقل الثقيل والمعدات داخل إصلاحية الدمام، كاشفاً عن إتمام تسعة مشاريع إصلاحية (فئة ب) قريباً، موضحاً أنه سيتم فتح غرف المراقبة في نهاية شعبان لمراقبة السجناء الذين يحملون الأساور الذكية. الزهراني عن وجود 15 فرعاً لرعاية السجناء في 15 إدارة سجون بالمملكة.



• نزاهة و الكشافة يحتفلون باليوم الدولي لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001382>

الرياض - راشد السكران

يرعى نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالفادر مساء اليوم فعاليات الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد بمقر مركز التدريب الكشفي بالرياض بالشراكة مع جمعية الكشافة العربية السعودية، بهدف توعية الجمهور ضد الفساد، وتعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق تنمية الوازع الديني، وأهمية حماية المال العام، والمرافق والممتلكات العامة. وأوضح الدكتور عبدالله بن سليمان الفهد نائب رئيس جمعية الكشافة العربية السعودية أن الجمعية التي تجمعها بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد اتفاقية مفاهمة كمؤسسة شبابية تربية تعنى في كثير من برامجها بتوعية المجتمع وتنقيفه قد أعدت العديد من الفعاليات بمختلف قطاعاتها الكشفية في جميع مناطق ومحافظات المملكة للإسهام في نشر ثقافة النزاهة لدى أفراد المجتمع وامتثال قيم النزاهة وممارستها وفق رؤية من أن تكون النزاهة سمة مميزة للمجتمع السعودي انطلاقاً من ديننا الإسلامي الحنيف باعتباره عقيدة وشريعة ومنهج حياة، والمسؤولية الوطنية في حماية المصالح والأموال والمكتسبات العامة في مجالات التنمية المتنوعة، والرقابة الذاتية للمواطن في امتثال قيم النزاهة ومن أهمها الأمانة والمسؤولية والعفة والعدالة والمبادرة والوضوح والشفافية.

وقال الفهد إن الجمعية أعدت لهذه المناسبة مشروعاً تحرص من خلاله إلى تعزيز القيم الدينية والأخلاقية والوطنية التي تحث المجتمع السعودي على النزاهة، ونشر المفاهيم السليمة للنزاهة ومكافحة الفساد بين أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم وشرائحهم، وتحفيز الكشافة والقادة وأفراد المجتمع لامتثال قيم النزاهة، والتوعية بمبادئ وأساليب حماية النزاهة والوقاية من الفساد، وإرشاد المجتمع بالخطوات السليمة والأمانة لمكافحة الفساد.

وعن أبرز الفعاليات التي ستنفذها الكشافة من خلال قطاعاتها قال نائب رئيس الجمعية أن من أبرز هذه الفعاليات فعاليات تعزيز الوعد والقانون الكشفي للكشافة والجوالة المشاركين وتنفيذ متطلبات الحصول على شارة نزاهة التي أقرها مجلس إدارة الجمعية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل في رمضان الماضي، بالإضافة إلى مسابقات من المناهج الكشفية خاصة في مجالات التربية الدينية والاجتماعية والوطنية، وتوزيع المطويات والهدايا التوعوية الخاصة بالمناسبة، وأنشطة ثقافية تعزز قيم النزاهة وخطورة الفساد من خلال الإذاعة الصباحية والحصص والمحاضرات والبرامج الاثرية والتدريبية.



هيثم: 75 ألف ريال كلفة علاج وتأهيل الطفل المعاق سنوياً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

أكد مدير عام مركز الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز جمعية الأطفال المعوقين بالمدينة المنورة هيثم مسلم عثمان حرص مراكز الجمعية على تفعيل هذا اليوم وإبراز الخدمات المقدمة للأطفال المعوقين، والعمل على دمج هؤلاء الأطفال في المجتمع، ومن خلال التوجيهات الصادرة من الأمانة العامة للجمعية وتأهيل الأسرة وتعريفهم ببعض الجوانب التي تساعد على خدمة أطفالهم واستكمال برامج تأهيلهم في المنزل خاصة من النواحي التعليمية والترفيهية. وأضاف عثمان: «كما نطلب من جميع فئات المجتمع العمل على دعم توجهات الجمعية، فإن الانتساب لعضوية جمعية الأطفال المعوقين يعتبر مكسباً لأي شخص يسعى لأن يكون له تميز خاص، حيث إن جذب الأعضاء المتميزين أن هذه الجمعية هي خيرية المنهج والمسار وتقدم خدماتها المجانية لهذه الفئة ويستفيد من خدماتها في المدينة المنورة ما يقارب من 250 طفلاً وطفلة تقدم لهم الخدمات العلاجية والتعليمية على أرقى مستوى من خلال كوكبة من الاختصاصيات والمعلمات المتخصصة في هذا المجال».

وقال: إن تكلفة علاج وتأهيل الطفل المعاق في العام الواحد تعادل 75000 ريال تقريباً، لذلك فإن الدعم المعنوي والمالي سوف يساعد كثيراً على تحقيق أهداف الجمعية في المجتمع لهذه العضوية أن تساعد على إثراء الجوانب العلمية والتربوية والمالية، لأن أعضاء مجلس الإدارة يرشحون من خلال هؤلاء الأعضاء المتميزين.



الزهراني: 980 نزيلًا يدرسون في 14 جامعة و40 سجينة لم تتسلمهن أسرهن

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 صفر 1436هـ - 8 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

قال الأمين العام للجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم محمد الزهراني أن الجمعية وفرت وظائف للمفرج عنهم أعلن عنها في الصحف ويعتبر الموظف باثنين في نظام السعودية، مشيرًا إلى أن اللجنة تقدم التدريب والتأهيل والرعاية للمفرج عنهم وأن لدى الجمعية الصندوق الخيري الاجتماعي الذي تموّله وزارة المالية ويقوم بتقديم دورات تعليمية وتخصصات يحتاجها سوق العمل للنزّل، وعن التعليم داخل السجون قال إن هناك 14 جامعة يدرس بها 980 نزيلًا وكذلك وجود فصول دراسية داخل مرافق السجون وإعفاء النزّل من الرسوم الدراسية لتحفيزهم على مواصلة التعليم وأي مفرج عنه أو أسرة سجين يحتاج دورة أو مصروفات بإمكانه مراجعة اللجنة وسوف يجد الدعم والتحفيز والمساعدة في إيجاد توظيف. وأضاف أن لدى اللجنة وظائف برواتب جيدة وسبق الإعلان عن بعضها في الصحف ورواتبها تزيد عن 5 آلاف ريال مع التأمين الصحي وأيضًا مزايا أخرى منها عمل 6 ساعات في اليوم مخصصة فقط للمفرج عنهم وأسر السجناء وسبق واحتفلت السجون بـ 718 نزيلًا أكملوا تعليمهم الجامعي. مبينًا أن هناك ميزة للقطاع الخاص من يوظف شخصًا من المشمولين بالرعاية يحسب له 2 في نظام السعودية في وزارة العمل، كاشفًا أن السجون والجمعية احتفلت قبل أيام بتوظيف أحد المفرج عنهم مديرًا لأحد المصانع الرائدة، مشيرًا إلى أن للجمعية 150 فرعًا تتفاعل مع هذه الفعاليات. وحول عدم استلام أولياء أمور الفتيات لهن بعد السجن أوضح الزهراني أن تلك المشكلة لم تشكل ظاهرة وتمثل حوالي 1% في كافة مناطق المملكة وأن عددهن قليل جدًا، حيث إن متوسط الحالات في المملكة على مستوى العالم لا يتعدى 40 حالة لم يستلمهن أهلهن.



الحمزي: حقوق الإنسان • مصانة بالسجون و10% من النزلاء أصحاب سوابق

4 مشروعات كبرى في السجون.. واستلام 9 إصلاحات خلال شهر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 صفر 1436هـ - 8 ديسمبر 2014م
[اضغط هنا](#)

علي العيسى - الرياض تصوير - حسن إبراهيم
قال مدير عام السجون اللواء أبراهيم الحمزي إن السجون مفتوحة لكل من يرغب بالوقوف على جاهزيتها، مؤكدًا أنه فخور بأن حقوق الإنسان «مصانة» وأن قواعد الحد الأدنى لهيئة الأمم المتحدة تطبق عندنا بحذافيرها، منطلقين من الشرع الإسلامي الذي كفّل حرية الإنسان والنزّل بشكل خاص وأن يتمتع بكامل حقوقه داخل السجن. وكشف عن أن 10% فقط من نزلاء السجون حاليًا «أصحاب سوابق».

وأشار إلى أن برامج النزول في المملكة تمثل موقعاً متقدماً بين دول العالم، وأن المشروعات لدينا لا يوجد لها مثيل في العالم داخلياً جميع الإعلاميين لزيارة تلك المشروعات وماتقدمه من خدمات متقدمة ومتطورة.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بمناسبة تدشين فعاليات أسبوع النزول الخليجي الموحد الثالث تحت عنوان «خذ بيدي نحو غد أفضل» وبحضور المتحدث الرسمي للسجون العقيد الدكتور أيوب بن حجاب بن نحيث والأمين العام للجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم محمد بن عايض الزهراني وعدد من الإعلاميين والمسؤولين في إدارة السجون في المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف أن لدى السجون 4 مشروعات بدأ العمل فيها منذ وقت مبكر منها مركز الرياض والذي تم إطلاق التيار الكهربائي فيه يوم الخميس الماضي وسوف ينتقل بعد شهرين العمل فيه بإذن الله ويتم نقل السجناء من سجن الحابر القديم إليه، وكذلك مشروع جدة والذي يشهد خلال هذا الشهر إطلاق التيار الكهربائي وكذلك مشروع الدمام الذي وصل نسبة الإنجاز فيه إلى 49% ومشروع الطائف وصل إلى 69% منه ولدينا 9 مشروعات إصلاحات فئة ب سوف يبدأ استلامها خلال شهر -إذن الله-.

وقال إن مدينة تبوك سوف تشهد مشروعين جديدين من ضمنها 9 إصلاحات وكذلك مشروعات تحسين السجن الحالي بمبلغ يتجاوز 33 مليون ريال تشمل توسعة العنابر وغيرها. وعن صحائف السوابق وتأثيرها على السجناء بعد الإفراج عنه بين الحمزي: أن صحيفة السابقة الجنائية سبق وصدر من الأمير نايف رحمة الله تعميم خفف بموجبه من أثر السابقة إلى حد كبير، حيث كان أي حكم شرعي يكون سابقة جنائية وقد تمنع صاحبها من التوظيف وتمنعه من الالتحاق بالكلبات العسكرية. واليوم لا توجد سابقة إلا من كان حكمه ثلاث سنوات أو أكثر أو سنتي سجن وقدر من الجلد وهذا النظام أخرج آلاف من شباب الوطن من قائمة السوابق الجنائية والتحقيق بالوظائف، واليوم -والله الحمد- أصبح لا يعاني من نظام السابقة إلا نسبة 10% فقط ولفترة محدودة. وعن استخدام التقنية أوضح الحمزي أن الإدارة العامة للسجون تستخدم التقنية وتتعامل مع الشؤون الاجتماعية ألياً مع حرصها الشديد على خصوصية النزول. وقال الحمزي إن جميع دول المجلس تنطلق من قواعد عامة وعمليات النظام الموحد للسجون لم يناقش لكنه متقارب كونه ينطلق من أنظمة عامة مثل التأهيل وتبادل السجناء وغيرها من الزيارات المشتركة على مدار العام. وبيّن أن السجون قامت بتغيير مسمى الإعاشة المعمول به إلى اسم التغذية لينطلق إلى مفهوم عام كأي مؤسسة، مبيّناً أن السجون شاركت بعدد من التجارب في الدول العربية والتي لاقت نجاحات كبيرة. وأشار إلى أن هناك صناعة متكاملة بجانب إصلاحية الحابر سوف يتم افتتاحها قريباً وفي الشرقية صناعة أخرى تتضمن مدرسة للنقل الثقيل.



توصية ببدل خطر وعدوى للمسعفين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 صفر 1436هـ - 8 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141208/Con20141208739432.htm>

سعاد الشمراني (الرياض) يناقش مجلس الشورى غدا الثلاثاء التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي. وعلمت (عكاظ) أن اللجنة الصحية بالمجلس أوصت بصرف بدل خطر وعدوى للمسعفين والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية بهيئة الهلال الأحمر، وطالبت بتنسيق الهيئة مع الجهات الشرعية والتنفيذية المختصة لوضع لائحة إجراءات للتعامل مع الحالات الإسعافية النسائية وتمكين الفرق الإسعافية من القيام بمهامها، والتنسيق مع وزارة الداخلية لإيجاد آلية لتقوم الدوريات الأمنية من خلالها بحماية المسعفين أثناء نقلهم للمرضى النفسيين.

من جهتها طالبت اللجنة القضائية في المجلس ديوان المظالم بالمبادرة بإقرار المبادئ القضائية في الديوان والإسراع باستكمال إجراءات تنفيذ مشروعات مباني المحاكم التي لا تزال تحت الدراسة والتصميم، وإشغال 1255 وظيفة شاغرة.

.. وآليات جديدة لنقل المعلومات للحد من الحوادث

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141208/Con20141208739576.htm>

أحمد السلمي (جدة)

أكد لـ«عكاظ» مدير العلاقات العامة والإعلام بمكتب وزير التربية والتعليم سلطان الدوسري أن صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم، عقد اجتماعاً عاجلاً مع قيادات الوزارة لوضع حلول لمشكلة تنقلات المعلمات بين المدن والقرى والحد من حوادث السير التي يتعرضن لها على الطرقات السريعة. وبين الدوسري أن الاجتماع ناقش ويبحث وضع آليات لحركة نقل المعلمات ووضعهن في مناطق بعيدة للحد من كثرة الحوادث، مضيفاً أن الاجتماع تطرق إلى مسألة إشراف وزارة التربية والتعليم المباشر على وسائل النقل وعدد من الإجراءات الأخرى من المتوقع إعلانها خلال الأيام المقبلة.

وكانت عشرات المعلمات قد ذهبن ضحية الحوادث اليومية على الطرق التي تسلكها المعلمات في الدوام لمدارسهن البعيدة في القرى والهجر والمحافظات.



عضوة شورى: "المجلس" عطل مقترح "قيادة المرأة"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014 م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=208119&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل

أبدت عضوة مجلس الشورى الدكتورة لطيفة الشعلان استياءها من تعطيل المؤسسة البرلمانية دراسة مقترح قيادة المرأة للسيارة منذ أكتوبر 2013. وبينما غردت الشعلان عبر صفحتها في "تويتر" أمس قائلة "أتمنى الالتفات إلى التكلفة الباهظة المترتبة على استمرار تعطيل مجلس الشورى المؤسسة التشريعية لدراسة مقترح قيادة المرأة"، علمت "الوطن" أن عضوتي الشورى لطيفة الشعلان وهيا المنيع أوردتا مقترحا مستوفيا النواحي الفنية والإجرائية، ومتضمنا ستة مبررات شرعية ونظامية واقتصادية وأمنية وحقوقية واجتماعية لدعم مقترحيهما.

وأضافت المصادر أن العضوتين متمسكتان بحقهما النظامي في أن يأخذ مقترحيهما دورته الإجرائية حتى يصل إلى النقاش في جلسة عامة كأي مقترح آخر دون تعطيل أو مصادرة.

وتطلب كل من الشعلان والمنيع، في مقترحيهما الذي تقدمتا به وفقا للمادة 23 من نظام عمل المجلس "تعديل المادة 36 من نظام المرور، ليتيح للنساء حق الحصول على رخصة قيادة".

لم تجد عضو مجلس الشورى الدكتورة لطيفة الشعلان، بدا من التعبير عن حالة استيائها من تعطيل المؤسسة البرلمانية دراسة مقترح قيادة المرأة، إلا بالتغريد عبر حسابها الشخصي في "تويتر" صباح أمس عن الأمر، وذلك بعد أن بذلت وزميلاتها التي شاطرتها المقترح هيا المنيع كل السبل الرامية لعرض الموضوع للنقاش تحت القبة. وفقا لقواعد عمل المجلس المنصوص عليها نظاما، وهو ما لم يتم حتى الآن.

وتطلب كل من الشعلان والمنيع، في مقترحيهما الذي تقدمتا به وفقا للمادة 23 من نظام عمل المجلس، "تعديل المادة 36 من نظام المرور، ليتيح للنساء حق الحصول على رخصة قيادة".

وفاجأت العضو الشعلان متابعتها على تويتر صباح أمس في تغريدة قالت فيها: "أتمنى الالتفات إلى التكلفة الباهظة المترتبة على استمرار تعطيل مجلس الشورى "المؤسسة التشريعية" لدراسة مقترح قيادة المرأة"، وهو ما عدّه بعض المراقبين معبرا عن حالة من فقدان الأمل في طرح الموضوع على المدى المنظور. في حين عدّه آخرون رسالة من الشعلان إلى "صاحب القرار" ليتولى تحريك هذا الملف المعطل في دهايلز الشورى منذ أكتوبر 2013.

وطبقا لمعلومات "الوطن" فإن عضوتي الشورى لطيفة الشعلان وهيا المنيع، أوردتا مقترحا مستوفيا للنواحي الفنية والإجرائية ومتضمنا ستة مبررات شرعية ونظامية واقتصادية وأمنية وحقوقية واجتماعية، لدعم مقترحهما، وأكدت طبقا للمقترح أن منع المرأة من قيادة السيارة يترتب عليه جملة من المفاصد والأضرار. وأضافت مصادر لـ "الوطن" أن العضوتين، كما يظهر، متمسكتان بحقهما النظامي في أن يأخذ مقترحهما دورته الإجرائية، حتى يصل إلى النقاش في جلسة عامة كأي مقترح آخر دون تعطيل أو مصادرة.



معلومات رحلن وأخريات ينتظرن .. بيروقراطية التعيين القديم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/08/article_912816.html

أحمد الديحاني من المدينة المنورة
كم من الدماء يستوجب أن تُسفك لاكتشاف خطأ ما، هكذا يتساءل أحد المعلمين، وهو يصف الحزن الطافي لأحد زملائه المدرسين الذي فقد زوجته المعلمة في إحدى حوادث الطرق التي عرفتھا الطرقات السعودية الأسبوع الماضي، آخرها الحادث الذي راح ضحيته زمرة من المعلمات، إضافة إلى سائقيهن في طريق المدينة المنورة - القصيم بالقرب من محافظة الحناكية.

لك أن تتخيل خيالا أقرب إلى الواقع، تلك الطموحات التي كانت تملأ قمرة السيارة لمعلمات لم يرغبن سوى في أن يتم نقلهن إلى مدارس قريبة من بيوتهن، أو على الأقل قريبة من مدنهن، غير أن تحطم هذه الآمال جاء مترافقا مع صوت تحطم المركبة لتقضي كثير من معلماتنا السعوديات نحبهن على قوارع الطرق، ترمق دماءهن عيون المارين، وتبكي فواجعهن مقل الباكين. دع من مضين إلى بارئهن فهو أرحم بهن- هكذا يقول المعلم المكلوم الخائف على زوجته من فواجع الطرق- لكنه يلفت الانتباه إلى من يمشين في الطريق ذاته وعيونهن ترقب كل فجر جميع الأسباب التي يذكرها المحصون لحوادث الطرق، فهذه تنتظر إلى عجالات السيارة الناقلة لهن وتبدي قلقا، والأخرى تقتنص النظر إلى عيني سائق ربما ظل ساهرا خشية أن يغرق في نعاس تضيق معه أرواح استودعت أطفالها وأحبابها خشية الغياب القسري في وقت غابت فيه عن الأذهان فكرة تجمع الواجب المهني بالالتزام الأسري لمعلمات رحن ينشرن العلم في قرى وهجر بعيدة، وسالت دماء بعضهن غزيرة في سبيل رسالة تبذل لعلم ينتفع به.

يسأل المعلم المكلوم ومعه لسان حال كثير من المعلمات، متى تغدو البيروقراطية من الماضي، وعلى كرسي قيادة الوزارة رجل مبدع لا يؤمن بالحلول المعلبة لأزمة معلمات بعيدات عن أسرهن يشكين بأصواتهن كثيرا وأحيانا بجبر دمائهن.

مجلس الوزراء: اتفاق مع الهند لتوظيف العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

وافق مجلس الوزراء اليوم (الاثنين)، على اتفاق في مجال توظيف عمال الخدمة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة ووزارة شؤون المغتربين في جمهورية الهند، الموقع عليه في مدينة نيودلهي، والذي يهدف إلى حماية حقوق العمالة المنزلية وحقوق أصحاب العمل وتنظيم العلاقة التعاقدية بينهما، والعمل على تنظيم وضبط تكاليف الاستقدام في كلا البلدين. وفي بداية الجلسة، أطلع المجلس برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في قصر اليمامة بمدينة الرياض على نتائج محادثات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي العهد مع رئيس جمهورية قبرغيزستان المازبيك آتامبايف، وعلى فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه خادم الحرمين من ملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، ونتائج اجتماع ولي العهد مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الوطني بجمهورية بولندا توماس سيمونيالك. وأعرب مجلس الوزراء عن تمنياته بالتوفيق والسداد لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعمال الدورة الخامسة والثلاثين التي ستعقد يوم غدٍ (الثلاثاء)، في دولة قطر الشقيقة برئاسة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، منوهاً بما حقته دول المجلس من إنجازات وتطور على مستوى التنسيق والتكامل، سائلاً الله أن تسهم جهودهم في تحقيق المزيد من الإنجازات تلبية لتطلعات وآمال أبناء دول المجلس، وأطلع مجلس الوزراء على جدول أعمال الدورة (الخامسة والثلاثين) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيه. واستمع المجلس إلى جملة من التقارير عن تطور الأحداث في المنطقة والعالم، ومشاركات المملكة في مختلف الجهود الدولية عبر عدد من المؤتمرات والمنتديات العالمية، ورحب في هذا السياق بالبيان الصادر عن الدول الأعضاء في التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" الإرهابي في ختام اجتماعهم الذي عقد في بروكسيل وما تم خلاله من اتفاق على الاستمرار في العمل للحد من قدرات التنظيم وهزيمته، مشدداً على ما عبرت عنه المملكة خلال المؤتمر من تأكيد على أهمية المضي قدماً في محاربة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأياً كانت مصادره، وأنها كانت وما زالت في مقدم الدول التي تكافح الإرهاب، وتجلى ذلك بمشاركتها في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش في العراق وسورية. ونوه المجلس بانعقاد الدورة الثانية لمنتدى التعاون العربي الروسي الذي اختتم في السودان وأهميته في تطوير العلاقات بين الجانبين في مختلف المجالات. واستمع المجلس إلى تقرير عن إسهامات المملكة الإنسانية في تقديم المساعدات عبر العديد من البرامج واللجان والحملات الإغاثية الغذائية والإيوائية والطبية والتعليمية والتنمية لتقديم المساعدة للمتضررين في الدول الشقيقة والتخفيف من معاناتهم، منوهاً في هذا الشأن بتوجيه خادم الحرمين الشريفين بتقديم مساعدات غذائية للجمهورية اليمنية تقدر كلفتها بـ 54 مليون دولار، وبتوقيع اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني اتفاقية تعاون مشترك مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم مساعدات غذائية للأخوة بالصفة الغربية تشمل 122 ألف مستفيد ممن يعانون انعدام الغذاء الضروري لهم. وفي الشأن المحلي، رفع مجلس الوزراء الشكر والتقدير لخادم الحرمين على توجيهه بصرف مساعدة عاجلة للأسر المشمولة بالضمان الاجتماعي في المناطق الشمالية من المملكة لمواجهة موجة البرد قدرها 358 مليوناً و399 ألف ريال. ونوه المجلس بما حقته الأجهزة الأمنية بعد توفيق الله بتمكنها من متابعة مجموعات مشبوهة فرقها الانتماء الفكري ووحدها الإرهاب ويقف من خلفهم أولئك الحاقدون الذين خيب الله بمنه وفضله آمالهم في النيل من البلد الأمين وأمنه واستقراره، ونتج من المتابعة الأمنية والميدانية القبض على 135 متهماً، من المتورطين في الخروج لمناطق الصراع والانضمام لتنظيمات إرهابية ومن ثم العودة لأرض الوطن للقيام بأعمال تخريبية من شأنها الإخلال بالأمن منهم 26 متهماً من مختلف الجنسيات. واستعرض المجلس جملة من المؤتمرات والنشاطات العلمية التي أقيمت في عددٍ من مدن المملكة خلال الأيام الماضية، مشيداً في هذا الشأن بانعقاد المؤتمر السعودي الدولي الثالث للتقنيات المتناهية الصغر "النانو"، والمؤتمر الدولي عن التقنيات الحديثة في إعادة تدوير واستخدام المخلفات الصناعية، ومؤتمر القيادات الإدارية الحكومية في المملكة.. الواقع والتطلعات، وأثنى على تدشين التحالف السعودي للبحوث المتقدمة لما يمثله من شراكة تعاونية جديدة بين ست مؤسسات تمثل القطاعين العام والخاص في المملكة لتحفيز أنشطة البحث والتطوير المبكرة وتسويقها داخل المملكة. وبناءً على التوجيه السامي، أطلع مجلس

الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 1436 / 2 / 16 هـ على عدد من الموضوعات من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي : أولاً : وافق مجلس الوزراء على إعادة تشكيل مجلس إدارة دار الملك عبدالعزيز برئاسة الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وعضوية ممثلين عن :وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الثقافة والإعلام، والهيئة العامة للسياحة والآثار، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ومكتبة الملك فهد الوطنية، والمركز الوطني للوثائق والمحفوظات، والأمين العام للدارة، واثنان يعينان بقرار من رئيس مجلس إدارة الدارة ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الداخلية - أو من ينييه - بالتباحث مع مركز جنوب شرقي أوروبا لإنفاذ القانون في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين المملكة ومركز جنوب شرقي أوروبا لإنفاذ القانون، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (71 / 40) وتاريخ 21 / 7 / 1435 هـ ، وافق مجلس الوزراء على نظام وظائف مباشرة الأموال العامة. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .ومن أبرز ملامح هذا النظام - 1 :يقضي النظام بأن تحدد المؤسسات والهيئات العامة وما في حكمها (التي لا يخضع منسوبوها لنظام الخدمة المدنية) تسميات الوظائف ذات الصلة بمباشرة الأموال العامة وحفظها وتُدرج تلك التسميات - بعد اعتمادها من مجلس إدارتها أو ما في حكمها - في لوائح ذات الصلة، لضمان حصر تسميات الوظائف ذات الصلة بمباشرة الأموال العامة وحفظها بالنسبة للمؤسسات العامة والهيئات العامة وما في حكمها - 2 .يقضي النظام بوجوب أن تقوم كل وزارة أو مصلحة عامة أو مؤسسة عامة أو هيئة عامة أو ما في حكمها باستخدام الوسائل الإلكترونية التي تضبط مدخلات الصناديق والمستودعات ومخرجاتها .رابعاً :بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العمل ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (46 / 7) وتاريخ 12 / 8 / 1435 هـ، وافق مجلس الوزراء على اتفاق في مجال توظيف عمال الخدمة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة العربية السعودية ووزارة شؤون المغتربين في جمهورية الهند، الموقع عليه في مدينة نيودلهي بتاريخ 1 / 3 / 1435 هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح هذا الاتفاق 1 :- يهدف الاتفاق إلى حماية حقوق العمالة المنزلية وحقوق أصحاب العمل وتنظيم العلاقة التعاقدية بينهما، والعمل على تنظيم وضبط تكاليف الاستقدام في كلا البلدين 2 .- ينص الاتفاق على وجوب أن لا تكون العمالة المنزلية المرشحة من أصحاب السوابق، وأن تكون مدربة في معاهد أو مراكز متخصصة في الأعمال المنزلية، مع تنقيفها بعادات وتقاليده المملكة، وطبيعة أحكام وشروط عقد العمل .خامساً :بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى (111 / 57) وتاريخ 27 / 11 / 1435 هـ، وافق مجلس الوزراء على لوائح الاتصالات الدولية، الواردة في الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات ونقل بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي 1 :- تعيين عامر بن عبدالمحسن بن عامر الدوسري على وظيفة (مستشار شرعي لشؤون الهيئات) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر 2 .- تعيين سعود بن فهد بن محمد بن سويلم على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية 3 .- تعيين عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز المهوس على وظيفة (وكيل الأمين للخدمات) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة منطقة القصيم 4 .- تعيين زايد بن عطاءالله بن زايد الخلف على وظيفة (وكيل إمارة منطقة الجوف المساعد) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة الجوف 5 .- نقل يوسف بن إبراهيم بن محمد بن الحامد من وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للاستقطاب والتوظيف) بالمرتبة الرابعة عشرة إلى وظيفة (مستشار رواتب وبدلات) بذات المرتبة بوزارة الخدمة المدنية 6 .- نقل أحمد بن إبراهيم بن ناصر المنيف من وظيفة (مدير عام فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة إلى وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للاستقطاب والتوظيف) بذات المرتبة بوزارة الخدمة المدنية .هذا، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى خادم الحرمين الشريفين ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه.

• السجون: إنشاء 3 إصلاحيات بطاقة استيعابية تصل إلى 21

ألف سجين.. قريباً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - أحمد الجروان

كشفت المديرية العام للسجون في المملكة عن تشييد ثلاث إصلاحيات تستوعب 21 ألف سجين في مدن الرياض، وجدة، والطائف، مشيرة إلى أنه يجري تمديد الخدمات الأرضية لإصلاحيتي الرياض وجدة، والانتهاء من 68 في المئة من إصلاحية الطائف.

وأشارت الإدارة العامة للشؤون الهندسية للسجون بالسعودية في تقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن السجون الحديثة تحوي 96 وحدة منفصلة بتجهيزات أمنية مشددة وذات تحصين أمني عال، فيما تستوعب العنابر متوسطة التحصين 5120 سجيناً، تحوي نشاطات اجتماعية متنوعة، ويتمتع 512 نزيلًا في وحداتهم ذات التحصين المنخفض بالسماح لهم بالخروج والعودة في عنابر بلا تحصينات أمنية.

وأوضح التقرير أن المستشفى العام داخل الإصلاحية يعمل بطاقة استيعابية لـ 11 سريراً مزوداً بعيادات خارجية ووحدة للطوارئ وغرفة عمليات، مبيناً أنه تم تجهيز العزل الصحي بتحصينات السجون نفسها، جُهِّز لمنع انتقال العدوى، ويحوي قسمين الأول انفرادي خاص بعزل فئة الأمراض المعدية والخطرة، والآخر للعزل الجماعي للأمراض المزمنة. وأفاد بأن هناك 16 وحدة سكنية لإقامة السجناء مع أفراد عائلته مدة يوم كامل بخصوصية كاملة، وتحوي الوحدة غرفة نوم وصالة ودورات مياه ومطبخ، وحديقة تتوافر فيها ألعاب الأطفال، وجهاز الإصلاحية بملاعب ووسائل ترفيهية. وأكد وجود غرفة بنافذة زجاجية ضد الرصاص يتصل الزائر منها بذويه عبر وسيلة اتصال، وركبت بعض وسائل المراقبة داخل الغرف لاستخدامها عند الحاجة، مبيناً أنه سيتم تزويد الإصلاحيات بفصول دراسية للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، إضافة إلى فصول دراسية مزودة بأجهزة حاسب وفصول للجامعة للراغبين في إكمال دراساتهم. ولفت إلى تصميم ورش ومصانع بتصاميم مناسبة لاستبعاد إمكان الهرب أو نشوب أعمال عنف داخلها، ونصبت كاميرات مراقبة وأنظمة إنذار وطفائيات حريق، مؤكدة أن برامج التدريب تركز على حاجات سوق العمل من التخصصات.

وتحدث التقرير عن وجود محميات زراعية داخل الإصلاحيات الجديدة، بحيث سيتم تدريب السجناء من خلالها على زراعة الخضراوات والفواكه، والتدريب على التشجير، وزرع الأشجار وطرق قطعها. فيما وفرت إدارات السجون عدداً من المشرفين والاختصاصيين الاجتماعيين داخل السجون لدرس حاجة النزلاء وتوفيرها كلما أمكن ذلك، ومتابعة السجناء من دون تمييز سواء في الجنسية أم العمر أم نوع القضية.

ممرضة • تبديل المواليـد " لا تزال تعمل.. و" الصحة" تبرر: الخطأ

ليس فادحاً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام – ناصر بن حسين

أكدت المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية، أنها تواصل إجراء تحقيقات «موسعة» في قضية تبديل المواليد التي وقعت قبل أسبوعين في أحد المستشفيات الأهلية بمدينة الجبيل. وذكرت أن الممرضة المتسببة في الواقعة «لا تزال على رأس العمل حتى هذه اللحظة»، مشيرة إلى أن هناك «أخطاء فادحة على أساسها يتم إيقاف المتسبب فيها»، لافتة إلى أنه تم «الانتهاء من التحقيقات المبدئية، وفي انتظار ظهور النتائج كافة في وقت قريب».

وذكرت «صحة الشرقية» أن لديها «تشديداً وإجراءات احترازية وأمنية تمنع اختطاف الأطفال المواليد من غرف الحاضنات». وأكدت أنها تعمل بها في مستشفياتها بالمنطقة، موضحة أنها قامت بتفعيل كاميرات المراقبة في جميع مستشفيات الشرقية، وكذلك اعتماد موظفات سعوديات يعملن في الإشراف على غرف الحضانة الخاصة بالمواليد والتعامل معهم، لتأدية الدور المطلوب. وأشارت إلى أنها اعتمدت أساور إلكترونية تمنع الهروب بالطفل، أو تجاوز البوابة من دون إغلاقها أوتوماتيكياً.

وقال المتحدث باسم «صحة الشرقية» خالد العصيمي لـ «الحياة»: «إنه جرى عمل تحقيقات موسعة في شأن قضية تبديل المواليد التي وقعت قبل أسابيع ماضية في أحد مستشفيات مدينة الجبيل». وأكد أنه تم «الانتهاء من تحقيق مبدئي، وننتظر نتائج التحقيقات كافة». ولفت إلى أن الممرضة التي تسببت في الخطأ «ما زالت على رأس العمل حتى الآن».

وعزا العصيمي عدم إيقاف الممرضة عن عملها، على رغم استمرار التحقيقات للوصول إلى تفاصيل الواقعة، إلى أن «الإيقاف لا يتم إلا في حال كان الخطأ الطبي فادحاً»، لافتاً إلى أنه بحسب ما ورد من معلومات أن الإجراءات التي قامت بها الممرضة «سليمة»، مستدركاً بأن هناك «خطأ وقع منها، في عدم التأكد من معلومات المواليد، ولم يصدر بذلك قرار رسمي حتى الآن».

وأضاف المتحدث باسم «صحة الشرقية»: «نتائج التحقيقات لم تنته بعد». وأردف: «لا أعتقد أن الممرضة في هذه الحال توقف»، لافتاً إلى أن الوزارة «انتهت من عمل تحقيق مبدئي، ولا أعلم بنتائج»، مشيراً إلى أن الإيقاف يتم «في حال كانت الأخطاء الطبية فادحة، وبحسب ما علمت أن الإجراءات التي عملتها الممرضة سليمة، وأنها أخطأت فقط في عدم التأكد»، موضحاً أنه لم يصدر بذلك قرار حتى هذه اللحظة.

ولفت إلى أنه لدى المديرية العامة للشؤون الصحية «ضوابط معتمدة من الوزارة يتم العمل بها». وأوضح أنها تتعلق بـ «برنامج حماية المواليد من السرقة في مستشفيات الولادة والأطفال وأقسام الولادة». وأشار إلى أنه من أحدث برامج حماية المواليد حديثي الولادة، ويتمثل في أحد جوانبه بـ «استخدام أساور إلكترونية، يتم تركيبها في أيدي المواليد والأمهات. وتحوي الأساور رقماً سرياً مطابقاً لما في المداخل والمخارج للحاضنات وغرف الولادة والعمليات والحاضنات ما بعد الولادة، ويحدث جرس الإنذار رنيناً وتغلق الأبواب أوتوماتيكياً، إذا تمت إزالة الإسورة من يد المولود، أو مروره من خلال تلك البوابات».

وأكد أن هناك تفعيلاً لكاميرات المراقبة في حاضنات الأطفال في جميع مستشفيات صحة الشرقية، مشيراً إلى أن هناك «ممرضات سعوديات للقيام بالإشراف على المواليد الجدد في الحاضنات التابعة للمستشفيات، ويؤدين دورهن بالشكل المطلوب، وفي حال حدوث إشكالات تتعلق بعدم التزام أي موظف بالآلية المعتمدة فإن هناك لوائح عقوبات مشددة بحق المقصرين ويتم التعامل مع الحالات وفق الأنظمة المعمول بها».

يذكر أن أحد المستشفيات الأهلية شهد قيام ممرضة بأخذ مولود (ذكر) من والدته، التي أنجبت توأماً. في الوقت التي أنجبت زوجة المواطن مولودة (أنثى)، واستبدلتها ببعض. فيما اكتفى المستشفى بالإقرار بالخطأ، وتوجيه اعتذار خطي لإغلاق ملف القضية.

عضو «شورى»: المحاكم والقضاء أثراً سلباً في «التنمية» بالمملكة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري

«تلام المحاكم والجهاز القضائي لدينا، لأنها أثرت سلباً في تنمية البلد ومناخ الاستثمار، بسبب عدم وجود آلية واضحة لإدارة الدعوى منذ رفع لائحة الدعوى حتى صدور الحكم على رغم وجود نظام المرافعات، وأن الجدول الزمني لنظر القضية يخضع لاجتهاد القاضي، وهو ما يستغله طرف الدعوى الذي يريد المماطلة».. هكذا لخص عضو مجلس الشورى السعودي الدكتور يحيى الصمعان مشكلة تأخر البت في القضايا قبل أن يقدم توصية تتضمن حلولاً عدة تختص بالقضاء الإداري (ديوان المظالم).

وأوضح الصمعان في جلسة أمس (الاثنين)، أن توصيته شبيهة بما يعمل به في دول أوروبية تبدأ بتحديد جلسة استماع وتبادل المذكرات بين أطراف الدعوى، ومن ثم تحديد فترة مناسبة من القاضي للنظر في القضية وطرح التساؤلات. وأشار إلى أن زيادة عدد القضايا ليس السبب الوحيد في تأخيرها، وزيادة القضاة لن تحلها، إذ إن المماطلين سيستمرون في إضاعة الوقت من طريق المدد الزمنية الممنوحة لهم من القاضي من أجل الرد، مضيفاً: «بعض القضايا تطول لسنتين، خصوصاً في الرياض وجدة والدمام».

من جهتها، عزت الدكتورة حنان الأحمدى ارتفاع عدد القضايا المنظورة في ديوان المظالم لضعف الممارسات الإدارية، وقصور الوعي القانوني لدى الجهات الحكومية، مضيفه: «كثير من القضايا ممارسات إدارية سلبية، وقرارات تعسفية، وإساءة استعمال السلطة، أو جهل بالنظام».

واستغربت الأحمدى أن تصر القيادات الإدارية على أن تسيء استخدام سلطاتها، وتتجاهل المطالبات بالحقوق أو تماطل في تنفيذ أحكام ديوان المظالم، أو تمارس مزيداً من التعسف ضد المطالبين بحقوقهم. واعتبرت تعسف الجهات الحكومية ضد من تضرر منها مسكاً خطراً وخلاً في العدالة، «والحقيقة أن معظم الناس لا يستطيعون الصمود أمام ظلم هذه المؤسسات ومماطلتها، ويبأسون من جدوى التقاضي».

وفي الجلسة ذاتها، طلب مجلس الشورى من صندوق التنمية العقاري التنسيق مع وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية لوضع ضوابط لإعفاء المقترضين الذين يثبت عجزهم عن سداد مستحقاتهم، وتعويض الصندوق عن هذه المبالغ.

كما طالب المجلس في قراره وزارة المالية بسرعة سداد مبلغ 38 بليوناً و983 مليون ريال، إذ يمثل المبلغ الفرق بين رأس المال المصرح به، والمدفوع لصندوق التنمية العقارية. المقارنة بدول الجوار تسكت المعارضين لتطوير «النقل العام»

> صمت المعارضون في مجلس الشورى عن التصريح برفضهم لتوصيتين، وتغيرت المعادلة بعد أن صنف زميلهم سلطان السلطان الرفضين لتوصيته بالراغبين في بقاء النقل العام متخلفاً عن الدول المتقدمة أو دول الجوار. وتكرر الصمت حين طالب المهندس محمد النقادي بالإسراع في وضع «كود» موحد لتصميم الطرق يضمن السلامة المرورية، إذ وجّه رسالة مفادها أن الرفض لتوصيته سيسهم في ارتفاع وفيات الحوادث بسبب رداءة الطرق أو حفر الصرف الصحي.

وارتفعت نسب التصويت إلى الضعف، إذ يتطلب إقرارها الموافقة أولاً على مناقشتها، وبعد أن فتح الباب للمناقشة طلب المداخله المؤيدون فقط، واستمر رئيس الجلسة في سرد أسماء الأعضاء رغبة في منح المعارض فرصة الكلام، إلا أنهم أثروا الصمت.

ولم تنجح ردود لجنة النقل والاتصالات في جلسة الشورى أمس في ثني الأعضاء عن انتقاد وزارة النقل، إذ كشف الدكتور عبدالعزيز العطيشان أنه اطلع على خطط الوزارة حين كانت بمسمى وزارة المواصلات قبل 20 عاماً، وكانت معدة من مكاتب استشارية عالمية، مستدركاً: «مع الأسف وضعت على الرف ولم يستفد منها».

وأكد الأعضاء في معرض تأييدهم للعضوين السلطان والنقادي أن معرفة مستقبل النقل في المملكة في علم الغيب، كما لا يوجد أدلة على البدء في تنفيذ إجراءات خاصة بوضع «أكواد» موحدة للسلامة المرورية في الطرق، ما تسبب باختلاف تنفيذ وإدارة وصيانة الطرق وما ينتج منها من حوادث قاتلة.



في أربع توصيات كان السبق لـ"الرياض" في الكشف عنها ومتابعتها حتى

إقرارها

الشورى يطالب المالية بـ38 مليار ريال للعقاري ووضع ضوابط لإعفاء

متعثري السداد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001722>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
في قرارات جديدة لمجلس الشورى تؤكد مجدداً بأنه يولي السكن وتوفيره أقصى اهتمام ويطمح للإسهام في إنهاء هذا التحدي الذي يواجه المواطنين في تملك مساكن مناسبة عبر مختلف البرامج التي تبنيتها الدولة وحرصت على دعمها، وتضاف إلى نحو 20 قراراً اتخذها خلال خمس سنوات لصالح الصندوق العقاري وأغراضه التمويلية لسكن المواطن أقر المجلس أمس الاثنين التوصيات التي انفردت بها "الرياض" قبل شهرين وطالب بالأغلبية وزارة المالية بسرعة سداد مبلغ 38 ملياراً و 980 مليون ريال لصندوق التنمية العقارية وهي فرق رأس المال المصرح به والمدفوع للصندوق ليتسنى له إقراض عدد كبير من المواطنين والتخفيف من قائمة الانتظار حيث بلغ رأس المال المدفوع في نهاية العام المالي 341435، مبلغ 151 ملياراً و 915 مليون ريال بينما المصرح كان 190 ملياراً و 898 مليون ريال .
إعادة النظر في نسبة دفعات القروض مقارنة بالمنجز وبما يؤدي إلى زيادة الدفعة الأولى
وشدد في قراره على وضع ضوابط لإعفاء المقترضين الذين يثبت عجزهم عن سداد مستحقاتهم من خلال تنسيق بين الصندوق وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية، وتعويض الصندوق عن هذه المبالغ حتى يستطيع الاستمرار في ممارسة مهامه، في محاولة من مجلس الشورى لمعالجة معاناة "التنمية العقارية" المستمرة من ضعف تحصيل القروض مستحقة السداد حيث تجاوزت المبالغ غير المحصلة 24 مليار بسبب عدم استطاعة بعض المقترضين للسداد لظروف اجتماعية وفي مواكبة للمستجدات في سوق البناء ومراعاة تكاليفه، دعا مجلس الشورى إلى إعادة النظر في نسبة الدفعات مقارنة بالمنجز في المبنى و بما يؤدي إلى زيادة الدفعة الأولى للمقترض، وطالب في قراره بسرعة تطوير نظام صندوق التنمية العقارية ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية التي تلبي احتياجات المواطن بصيغة أكثر مرونة وحداثة . وفي شأن وزارة النقل، دعا الشورى الوزارة إلى تضمين تقاريرها السنوية القادمة ما يخص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة التي اعتمدها مجلس الوزراء لمعالجة الحوادث المرورية والحد منها .
وطالب الوزارة بمعلومات مشاريع النقل العام في المدن ونسبة الانجاز والصعوبات والحلول المقترحة، كما وافق على توصية للتنسيق مع الأمانات والبلديات لتخصيص مواقع لمحطات نقل البضائع الشاحنات، وأن تكون في المداخل الرئيسية للمدن .
المجلس يطلب خطة النقل الهندسية لإنشاء شبكة النقل العام الثانوية للسكك الحديدية والحافلات
إقرار توصية لدعم برنامج المراقبة الجوية في «الحياة الفطرية» للحفاظ على المحميات
وصوت أعضاء المجلس لصالح توصيات إضافية ووافق الشورى على إقرار توصية تطالب النقل بتوضيح خطتها الهندسية الخاصة بإنشاء شبكة النقل العام الثانوية للسكك الحديدية والحافلات داخل مناطق المملكة، وهي توصية للعضو سلطان السلطان .

وأقر المجلس توصية للعضو محمد النقادي تحت وزارة النقل على الإسراع في إعداد أدلة وطنية موحدة لتصميم وإنشاء وصيانة وإدارة الطرق وآليات متابعة تطبيق تلك الأدلة بما يكفل السلامة المرورية .
وكان المجلس قد أقر في مستهل جلسة أمس الاثنين ثلاث توصيات على تقرير الهيئة السعودية للحياة الفطرية تدعم برنامج المراقبة الجوية في الهيئة للحفاظ على المحميات وذلك للحد من المخالفات المتكررة، ودعا الهيئة إلى التوسع في مناطق الرعي المحمية وتحديد المدة الكافية لنمو النباتات وتنظيم الرعي فيها من خلال لائحة تنظيمية لذلك، وطالب الشورى بدعم ميزانية الحياة الفطرية لتمكينها من بناء مقرها الرئيس ومكاتبها الفرعية، ومتطلبات أعمالها الأخرى وتنفيذ مهامها التشغيلية بكفاءة واقتدار .

وبالعودة إلى أبرز قرارات الشورى السابقة لصالح صندوق التنمية العقاري وافق مجلس الشورى في نهاية جمادى الآخرة عام 1430 على رفع رأس مال صندوق التنمية العقارية المدفوع إلى (200) ألف مليون ريال بدلاً (91,8) مليار ريال وأقر زيادة مبلغ القرض العقاري إلى (500) ألف ريال لمواجهة تكاليف البناء المرتفعة .
وفي الثامن من شعبان عام 1434 مساواة المواطنة بالمواطن في شروط الاستفادة والحصول على القرض من صندوق التنمية العقارية وشدد المجلس على دعم رأس مال الصندوق بمبلغ سنوي ثابت وبما يؤدي إلى إنهاء طلبات المتقدمين خلال 10 سنوات بحد أقصى، كما طالب بإعادة العمل بنظام القروض المشتركة للزوج والزوجة أو الأب وابنه أو الإخوة على نفس قطعة الأرض كما كان معمول به في الصندوق عند إنشائه، وسبق وأقر قيام صندوق التنمية العقاري بالتنسيق مع وزارة المالية لسرعة معالجة وضع المتأخرين العاجزين عن سداد الأقساط المستحقة للصندوق، وإعادة النظر في سنوات السداد المقررة بخمسة وعشرين عاماً وبما يضمن إعطاء فرصة أكبر لأصحاب الدخل المنخفضة، وأيد توصية لوضع آلية للتعاون بين الصندوق والمؤسسات المالية التجارية لمنح تمويل إضافي لمن يرغب من مقترضي صندوق التنمية العقارية تحقيقاً لمصلحة المقترض والصندوق والمؤسسات المالية التجارية .



الشورى يرفض مقترح نظام اللجنة الدائمة لمكافحة الاقتصاد الخفي

انتقادات تأخر "المظالم" في إنجاز 50% من قضاياها ومطالب

بوظائف إدارية عليا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001732>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

على رغم الإجراءات التي اتخذها ديوان المظالم ضمن مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء لإعادة هندسة إجراءات التقاضي ورغم زيادة عدد القضاة إلا أن القضايا المنظورة في الديوان في تزايد وهناك حاجة لتقليص عدد القضايا المنظورة في الديوان والنتيجة عن ضعف الممارسات الإدارية وقصور الوعي القانوني لدى الجهات الحكومية .
بالعبارة السابقة استهلت عضو الشورى حنان عبدالرحيم الأحمدى مداخلتها على التقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1435 الذي ناقشه مجلس الشورى أمس الاثنين، وأكدت بأن كثيراً من القضايا التي ينظرها ديوان المظالم تنتج عن ممارسات إدارية سلبية، وقرارات تعسفية، أو إساءة استعمالها للسلطة، أو جهل بالنظام، وأضافت "هناك قيادات إدارية تصر على اتخاذ إجراءات غير سليمة إدارياً ونظامياً، وتسيء حنان الأحمدى: قيادات سلبية وقرارات تعسفية وإساءة استعمال للسلطة تهدر جهود القضاء استخدام سلطاتها، وتتجاهل المطالبات بالحقوق مما يضطر المطالبين للجوء إلى القضاء بل إن بعض الجهات الحكومية تماطل في تنفيذ أحكام ديوان المظالم؛ وتتحجج بأعذار مختلفة كعدم توفر شواغر أو عدم توفر بند؛ وقد تمارس مزيداً من التعسف ضد المطالبين مما يُعد مسكاً خطيراً وخطراً في العدالة" وزادت الأحمدى "والحقيقة أن معظم الناس لا يستطيع الصمود أمام ظلم هذه المؤسسات ومماطلتها ويأسون من جدوى التقاضي ."

وترى عضو لجنة الاقتصاد بأنه وعلى الرغم من وجود إدارات قانونية داخل كل جهة، إلا أن قصورا في هذه الإدارات يحد من دورها في منع هذه الممارسات واحتواء التظلمات، وربما يكون جُل ما تفعله الإدارات القانونية في بعض الأجهزة الحكومية هو حماية هذه القيادات والدفاع عن أخطائها أمام ديوان المظالم .

وطالبت الأحمدي من اللجنة القضائية بالمجلس إبلاغ الديوان بتضمن تقريره حصراً للقضايا التي ترتب عليها إيقاع المسؤولية على الأجهزة الحكومية نتيجة لممارسات وقرارات إدارية خاطئة وغير نظامية، بهدف اتخاذ إجراءات وقائية على مستوى الدولة لمنع التجاوزات والظلم والهدر المالي المترتب عليها .

ودعت الأحمدي إلى تطوير الجانب القانوني لدى الجهات الحكومية وتفعيل الممارسات الوقائية التي تقلل من الحاجة للجوء إلى التقاضي ومن ذلك إجراءات التظلم وآلية التعامل مع التظلمات التي تصل للجهات سواء من منسوبيها أو من المواطنين عموماً فكلما كانت درجة الوعي القانوني عالية لدى متخذي القرار وكلما ارتفعت الكفاءة الإدارية كلما قلت الحاجة إلى تصعيد الشكوى إلى ديوان المظالم. وتحقيقاً لمتطلبات العدالة والشفافية والارتقاء بممارسات الإدارة في القطاعات الحكومية رأت العضو الأحمدي مسؤولية هيئة الرقابة والتحقيق عن متابعة المخالفات الإدارية الواردة في أحكام الديوان التي يترتب عليها إلغاء قرارات إدارية للجهات الحكومية مؤكدة أنها من صميم اختصاصاتها، ويجب أن يكون للهيئة دور فاعل في وقف هذه التجاوزات .

وداخل أعضاء الشورى على تقرير ديوان المظالم واكدوا أن ارتفاع عدد القضايا والتوسع في عمل الديوان في الفترة الأخيرة يحتم استحداث وظائف إدارية عليا للديوان حتى لا يضطر إلى تكليف القضاة بالقيام بمهام إدارية لتعويض هذا النقص كما أن طول فترة التقاضي في ديوان المظالم تستدعي من اللجنة استيضاح الأسباب وبحث سبل حل هذه المعضلة، حيث قال العضو ناصر الموسى بأن الديوان ركز على الجوانب الكمية على حساب الجانب النوعي مطالباً بأن يكون هناك تفصيلات أكبر عن ما يقدمه الديوان، وأشار العضو عبدالرحمن العطوي إلى عدم انجاز الديوان بسبب عدم توفر الكوادر البشرية لـ "50%" من القضايا وهو ما ينعكس على الناس بتأخر حل مشكلاتهم وقال بأن هناك ماطلة في حقوق الناس مطالباً اللجنة الإسلامية والقضائية بالمجلس مساءلة الديوان عن هذا الامر، وقريب من ذلك أكد العضو يحيى الصمعان بأن تأخر القضايا في الديوان اثر سلباً على التنمية في المملكة وأوضح بأن القضايا المنظورة تجاوزت 117 ألفاً و 800 قضية فيما القضايا المقيدة حديثاً في المحاكم الادارية خلال عام التقرير تجاوزت 62 ألف قضية، واقترح العضو أحمد الحكي حضور رئيس ديوان المظالم للمجلس للمناقشة وابداء الرأي حول تساؤلات الاعضاء .

من ناحية أخرى رفض مجلس الشورى مقترح العضو فهد بن جمعة وأيد التصويت رأي لجنة الاقتصاد التي أوصت حسب افراد "الرياض" بعدم ملائمة دراسة المقترح وصوت 56 لرأي اللجنة و 55 صوتاً ضده، وقد ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مقترح مشروع النظام حيث رأى عدد من الأعضاء ملائمة المشروع المقترح للدراسة معارضين توصية اللجنة بعدم الملائمة، مؤكدين أن الاقتصاد الخفي من الموضوعات المهمة التي تهدد الاقتصاد الوطني والتي يجب محاربتها بالتشريع لنظام يكافحها، في حين أيد أعضاء آخرون ما ذهبت إليه اللجنة وما قدمته من مبررات وهو ما أقره المجلس .



بعد أن قاربت قضايا الحضانة من 3 آلاف قضية: العدل تخصص مقار لزيارة أطفال المطلقين.. ونحصر دوري لضمان عدم تعرضهم للعنف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001782>

الرياض - أسهمان الغامدي

تعمل وزارة العدل على إنشاء مقر مناسب يخصص لرؤية الأطفال وتنفيذ أحكام الزيارة، بجانب محاكم الأحوال الشخصية، وحتى تنفيذ هذه المقار، تسعى الوزارة إلى أن تنفذ أحكام الزيارة في مراكز التنمية الأسرية والاجتماعية كمرحلة أولية، وبوجود اختصاصيات أسريات ونفسيات واجتماعيات، وذلك بعد أن بلغت قضايا الحضانة المنتهية بصك أو قرار 2989 قضية، كان نصيب العاصمة منها 817 قضية، ومكة المكرمة 1207 قضية، بينما بلغت المنطقة الشرقية 319 قضية كشف ذلك لـ "الرياض" مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود وأبان أنه سيتم إخضاع الطفل لفحص دوري للتأكد من سلامته وعدم تعرضه لعنف أو تلقين أو استخدامه كأداة للانتقام بين الأبوين، وللتأكد أنه في بيئة جيدة حال قضايا النزاع الأسري .

وأكد د. العود أن وزير العدل حريص كل حرص على صحة الأبناء النفسية وإنهاء أزمة الوالدين في رؤية الأبناء من خلال مراكز متخصصة تتابع تنفيذ الأحكام .

من جهة أخرى خاطب وزير العدل الشيخ الدكتور محمد العيسى وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، لبحث آلية لتنفيذ أحكام الزيارة للأبناء المنفصلين والديهم، في مكان مهياً ومناسب على ألا يكون في مراكز الشرط .

وقد حصلت "الرياض" على نسخة من الخطاب- الذي وجه للشؤون الاجتماعية لتحقيق مقتضى المادة السادسة والسبعين من نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/ 53 وتاريخ 13-8-1433هـ التي تنص على (يحدد قاضي التنفيذ طريقة تنفيذ الحكم بزيارة الصغير ما لم ينص الحكم عليها، ويجري التنفيذ بتسليم الصغير في مكان مهياً ومناسب لهذا النوع من التنفيذ، وتحدد وزارة العدل تلك الأماكن في اللائحة، على ألا يكون في مراكز الشرط ونحوها .).

يذكر أن هذه الخطوة تأتي في إطار تطبيق نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل الذي وافق عليه مجلس الوزراء مؤخراً.



رئيس "تراحم" خلال فعاليات أسبوع النزول الخليجي لـ "الرياض":

40 سجينه سعودية يتخلى عنهن ذوهن بعد انتهاء

محكوميتهن سنوياً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 صفر 1436هـ - 9 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001855>

الرياض - أسهمان الغامدي عدسة- منيرة السلوم

كشف رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) محمد الزهراني لـ «الرياض» أنه يوجد في المتوسط 40 امرأة سعودية من المفرج عنهم تخلت عنهن أسرهن ليقمن في دار الضيافة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، فهي حالات محدودة كلياً ولكنها صعبة نوعياً، فالنزول أو النزيلة أصبحوا يعانون من صدمتين، صدمة الدخول وصدمة الخروج، فنحاول أن نمحو وصمة العار من جبين النزول والنزيلة المفرج عنهم .

جاء هذا خلال المؤتمر الصحفي المصاحب لفعاليات أسبوع النزول الخليجي الموحد المقام صباح الأحد في نادي ضباط قوى الأمن .

لجنة رعاية السجناء تحتاج إلى 3 أضعاف مواردها لتؤدي مهمتها بشكل كامل اللواء الحمزي: افتتاح غرف مراقبة لمتابعة كافة سجون المملكة نهاية شعبان

وأكد الزهراني أن اللجنة تحتاج إلى ثلاثة أضعاف مواردها الحالية القائمة على الاستثمار والهبات والزكوات والصدقات لتؤدي مهمتها بشكل كامل تجاه هذه الفئات الثلاث، فاللجنة تقوم بالحد الأدنى على الأقل، برعاية المفرج عنهم، بتوفير كافة متطلبات الأسرة، وبعض الجهود تجاه نزلاء السجون كافتتاح مكاتب في السجون للتعقيب على معاملات السجناء وسداد بعض المديونيات والمطالبات المالية البسيطة والمتوسطة .

وشدد على أن اللجنة منوط بها رعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم ولديهم صندوق خيري اجتماعي ممول من قبل وزارة المالية، ويقدم دورات ومناخ تعليمية في مختلف التخصصات التي يطلبها سوق العمل وكذلك الالتحاق بالجامعات، لافتاً إلى

أن أي مفرج عنه أو أسرة نزيل يحتاج لأي دورة في أي صنف من الحرف والمهن والتخصصات الفنية والتعليم العالي، بإمكانه مراجعة اللجنة وسيجد ما يختار والوظيفة كذلك برواتب مجزية .

وقال: «لنتم دعم توظيف النزلاء المفرج عنهم نسقت اللجنة مع وزارة العمل في أن من يوظف إحدى هذه الفئات يحتسب له اثنان في مجال السعودة ولهذا اقبل القطاع الخاص على توظيف هذه الفئة»،

وأوضح الزهراني أنه كان في السابق أي حكم شرعي كان يسجل كسابقة جنائية، ويمنع من التوظيف والالتحاق ببعض الكليات والمهن، ولكن صدر تعميم من الأمير نايف بن عبدالعزيز - يرحمه الله - أن السابقة لا تسجل إلا بمن محكوميته ثلاث سنوات وأكثر أو من محكوميته سنتان مقترنة بعدد معين من الجلد والغرامة، وأن أي سابقة مسجلة بخلاف هذه التعليمات تسقط بقوة النظام، وهذه أخرجت الآلاف من شباب هذا الوطن من قائمة السابقة الجنائية، والتحقوا بالوظائف المدنية والعسكرية، وأصبح لا يعاني من هذه السابقة إلا نسبة قليلة لا تتجاوز 10%، ولفترة محددة .

بدوره، ذكر المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة للسجون العقيد أيوب بن نحيث أن عدم استلام أولياء الأمور لبناتهن بعد انتهاء محكومياتهن ليست ظاهرة، وبلغت حتى الآن 1% فقط من إجمالي النزليات، وتعمل الباحثات الاجتماعيات والنفسيات على أمر النزيلة مع ذويها منذ اليوم الأول لدخولها السجن تجنباً لمثل هذه الحالات .

من جهته، أفاد مدير عام السجون اللواء إبراهيم الحمزي أن السجون تسعى لحل مشكلة تخلي الأهالي عن فتياتهن اللاتي أنهين محكومياتهن بشكل جذري علماً بأنها لا تشكل ظاهرة، ولا بد أن تكون مؤسسات المجتمع المدني شريكة في توعية المجتمع وتتحد مع المديرية التي تحرص على النزيلة منذ دخولها حتى وصولها لدار الضيافة بوزارة الشؤون الاجتماعية، وتعين الأهالي على احتواء بناتهن بعد انتهاء محكومياتهن .

وقال: إن المديرية حرصت على سرعة البت في قضايا النزلاء والنزليات وعملت بالتعاون مع وزارة العدل بإنشاء محاكم بالقرب من السجون لسهولة الانتقال، وقد عملت تلك المحاكم في الرياض والدمام وجار تجهيزها بجدة والتنسيق مع المسؤول عن مشروع الملك عبدالله لتطوير مرافق القضاء، وكذلك البت في القضايا عن بعد وابتدأنا بها في سجن الملز ونفذت خلال شهر 17 قضية من خلال المحاكمات عن بعد .»

وزاد اللواء الحمزي أن السجون حريصة على حقوق النزليات، ولهذا سيتم في نهاية شهر شعبان افتتاح غرف مراقبة لكافة سجون المملكة وجانب منها معني بكاونتر التنبع للنزلاء لمنع حالات الهروب .

وأبان أنه يوجد اتفاقية لتبادل النزلاء بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج منذ فترة طويلة، والتواصل مستمر في تطوير خدمات السجون في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن المديرية تحرص على تأهيل النزلاء لسوق العمل وقامت بتوفير كافة مشاريعها حتى في السجون الفرعية الصغيرة، ويوجد مصانع ذهب وألمونيوم وورش سباكة وخباطة، والآن فتحنا مدرسة لتعليم قيادة الشاحنات في سجون الدمام بهدف سعودة القطاع فهي من المهن المحدود بها السعودة .

وأضاف اللواء الحمزي أن الإصلاحات الجديدة التي تعمل عليها المديرية هي مراكز لا يوجد لها مثيل في العالم، ولديهم أربعة مشاريع بدأ العمل فيها، متوقعاً أن يتم مشروع الرياض بعد شهرين، لنقل السجناء من سجون الحائر القديمة إلى الإصلاحات الجديدة، وينتظر مشروع جدة خلال هذا الشهر انتقال التيار الكهربائي له لنتم الانتقال، بينما الدمام تم انجاز 49% من المشروع، والطائف وصل العمل فيه حتى الآن إلى 69%، كما أنه لدينا تسعة إصلاحات فئة (ب) جار طرحها من خلال وكالة الوزارة للتطوير، وخلال شهر سيتم تسليمها للمقاولين .

وأردف: «انه فيما يخص العقوبات البديلة، اتجهنا لها منذ عام 1405 هـ، حيث انتهجنا نهج المكافأة بإسقاط نصف المحكومية لمن يحفظ القرآن كاملاً، إلى جانب العقوبات البديلة .»

وكشف اللواء الحمزي أنه تم الرفع لوزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للسجون دراسات متعمقة في العقوبات البديلة والأمر رفع لمجلس الوزراء لإقراره .



• نزاهة“ تحتفي باليوم الدولي لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

محمد البخيت - الرياض
تعقد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) ندوة بمناسبة الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد بعنوان «دور المؤسسات الإعلامية والثقافية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد»، وذلك في إطار سعي الهيئة لتنفيذ ما نص عليه تنظيمها، القاضي بعقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
وستعقد الندوة اليوم وهو اليوم المصادف لليوم الدولي لمكافحة الفساد هذا العام (9 ديسمبر 2014م). وتستمر الندوة المفتوحة من الساعة 8.30 صباحاً إلى 1.30 ظهراً، بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بالرياض (فندق انتركونتيننتال)، ويشارك فيها نخبة من ذوي الاختصاص يناقشون فيها - من خلال عدة جلسات - محاور تتعلق بدور المؤسسات الإعلامية والثقافية وشبكات التواصل الاجتماعي وكتاب الرأي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وأهمية الوسائل الإعلامية والأندية والصوالين الأدبية وإسهام المثققات السعوديات في تعزيز قيم النزاهة في المجتمع، وبهذه المناسبة تدعو «نزاهة» الجميع، وبخاصة المهتمين - من رجال ونساء - للحضور والمشاركة في المناقشات.



الاهتمام بمرضى التوحد وزيادة الضمان على طاولة وزير الشؤون الاجتماعية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

عبدالله الزهراني - الدمام
طالب مواطنون من وزير الشؤون الاجتماعية الجديد سليمان الحميد عبر «المدينة» تنفيذ القرارات التي لم تنفذ ومنها سيارات المعاقين وافتتاح فروع جديدة للشؤون الاجتماعية في بعض المحافظات إضافة إلى تأهيل وتحسين دور الرعاية الاجتماعية في جميع مدن المملكة من ناحية الخدمات وتعيين الكوادر المؤهلة لهذه الدور إضافة إلى الرفع بزيادة مبلغ الضمان الاجتماعي لمستفيديه خاصة مع ارتفاع الأسعار.
وقالت نجلاء الناصر أتمنى ضم بعض الجمعيات الخيرية مثل جمعية الوفاء وجمعية النهضة وغيرهما للوزارة وتكون مدعومة من الوزارة وتحت مظلتها إضافة إلى مراقبة كافة الجمعيات وتطويرها من ناحية البرامج والأنشطة وأيضاً فتح وظائف بعقود مع الوزارة فمنها تفيد العائلات عن العمل بالعمل في الجمعيات ومنها استفادة هذه الجمعيات من هذه الكوادر. وشاركها أحمد السالم متمنياً إعادة النظر في مستحقي الضمان، فلماذا لا يشمل مستفيدي الضمان من رواتبهم في الوظائف الحكومية أقل من ٥ آلاف ريال خاصة في ظل ارتفاع الأسعار من ناحية العقار والمواد الغذائية وغيرها ونتمنى أيضاً زيادة مصروفات الضمان للأرامل والمطلقات.

اللجنة العليا للتنظيم الإداري تدرس "التوصيات"

شغل الوظائف القيادية بالتكليف لا التعيين وتعزيز دور المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141209/Con20141209739637.htm>

متعب العواد (حائل)

تدرس اللجنة العليا للتنظيم الإداري التوصيات النهائية لمؤتمر القيادات الإدارية الحكومية الذي نظمه معهد الإدارة العامة واختتم أعماله الأسبوع المنصرم، تمهيدا لإقرارها ضمن مشروع التنظيم الإداري للأجهزة الحكومية، الذي يهدف إلى إعادة الهيكلة الإدارية لمؤسسات الدولة، ودراسة نظام الموظفين، وحجم الوظائف وأعداد الموظفين.

ومن أبرز هذه التوصيات إنشاء مراكز لإعداد وتنمية القيادات الإدارية بما يتفق مع التوجيه الملكي، وتعزيز ممارسة الدور القيادي للمرأة بما يكفل وجود تمثيل للقيادات النسائية، والعمل على بناء قاعدة بيانات شاملة للكفاءات الوطنية للاستفادة منها في اختيار القيادات الإدارية المتميزة، وتطبيق نظام الحكومة في القطاع العام لإعداد وتطوير القيادات الإدارية. كما تتضمن التوصيات شغل الوظائف القيادية بالتكليف بناء على معايير الجدارة ولمدة محددة وإلغاء النظام السابق في شغلها بالتعيين وهي الوظائف على مستوى وكلاء الوزارات والهيئات ونواب الوزراء.

وكان وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك عضو اللجنة العليا للتنظيم الإداري، قد كشف عن تحديات تواجه الخطة الاستراتيجية لوزارة الخدمة المدنية تتمثل في ضعف آليات اكتشاف واستقطاب وتطوير القيادات الإدارية واستثمارها في الأجهزة الحكومية، والتخلص من قواعد التوظيف وفق العلاقة اللائحية والحاجة لتطبيق عقود عمل لأجل يحدده مستوى أدائه والشاركة في تبادل الخبرات مع القطاع الخاص، وديموغرافية القيادات الإدارية في المراتب (11 - 15)، مشيرا إلى ظهور مفهوم التنظيم الإداري الجديد ليحل محل مصطلح الإدارة العامة، وأن هذا المفهوم يرتبط بأربعة محاور وتوجهات أساسية، هي: إبطاء أو تثبيت الإنفاق الحكومي ولمجموع الموظفين، والتحول للخصخصة والشاركة مع القطاع الخاص، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في التنمية، وأخيرا توزيع الخدمات العامة بالاعتماد على مبدأ الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة وهو ما يرتبط بمبدأ الجودة الشاملة.

وأفاد بأن القيادات الإدارية من المراتب (11-15) يبلغ عددها 10137 موظفا وموظفة، و80 في المائة من مجموع القيادات الإدارية في الخدمة المدنية ضمن الفئة العمرية من 51 إلى 60 سنة، فيما بلغ عدد القيادات الإدارية في الفئة العمرية 56 عاما فأكثر 4038 موظفا وموظفة يشكلون نسبة 40 في المائة، وفي الفئة العمرية من (51-55) عاما، 4007 موظفين وموظفات يشكلون 40 في المائة، فيما تشكل بقية الفئات العمرية ما نسبته 20 في المائة.

وأوضح البراك أن من بين التحديات التي تواجه وزارته الحاجة الملحة لإعادة تأهيل نسبة كبيرة من شاغلي الوظائف القيادية بالخدمة المدنية، حيث يبلغ عدد أصحاب شهادات الدكتوراه 219 موظفا وموظفة، يشكلون ما نسبته 2 في المائة، فيما بلغ عدد موظفي وموظفات الماجستير 915 موظفا وموظفة يشكلون ما نسبته 9 في المائة، إضافة إلى 5777 موظفا وموظفة من حملة البكالوريوس بنسبة 53 في المائة، و731 موظفا وموظفة من حملة الدبلوم بنسبة 7 في المائة، و2495 موظفا وموظفة بشهادات أقل من الجامعة من حملة الثانويات التجارية والصناعية والعامة بنسبة 25 في المائة.

وأكد البراك على منع أي تجاوز في تحويل الوظيفة النسائية لرجالية..

عدم توافر استراحات خاصة يعرضهن للتحرش اليومي بالصور.. عاملات سعوديات يفتشن الأرصفة ومواقف السيارات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/W2sgde>

سلطان السلمي- سبق- جدة:

لم تجد الموظفات السعوديات في المولات الكبرى بجدة أماكن مخصصة لتناول وجبات الطعام وقضاء أوقات الراحة من قبل بعض الشركات المشغلة لهن، على الرغم من تشديد وزارة العمل على ذلك، غير اللجوء إلى الهواء الطلق وافتراض الأرصفة في مواقف السيارات؛ وأصبح مثيراً للسخرية والشفقة والتحرش من قبل أصحاب المركبات.

"سبق" قامت بجولة ميدانية على أحد الأسواق الكبرى بجدة، وفتحت ملف النقاش، وطرحت القضية للرأي العام مع الموظفات السعوديات اللاتي اشتكين من الحال والمعاناة الشديدة في أوقات الاستراحة والطعام؛ إذ لا يجدن مكاناً يرتحن فيه بعد ساعات عمل طويلة سوى المواقف العامة للمول؛ وذلك بسبب إقدام بعض الشركات المشغلة لهن على استغلال الأماكن المخصصة للراحة للموظفات في تخزين البضائع، غير مباليين بحال فتيات هذا البلد بما يحفظ حقوقهن وكرامتهن. عدم وجود أماكن مخصصة

وقالت "ليلى محمد"، وهي موظفة سعودية تعمل بإحدى الشركات الكبرى لبيع الأزياء النسائية: "في أوقات الاستراحة (البريك) نعاني كثيراً؛ فليس هناك مكان مخصص لنا نقضي فيه ساعة من الراحة بعد عمل يوم طويل."

وذكرت "مي القرني"، وهي تعمل في قطاع العطور بإحدى الماركات المعروفة: "منذ سنة كان في الشركة غرفة للجلوس بها، وقضاء ساعة الاستراحة، ولتناول الطعام، لكن قبل فترة تم استغلال تلك الغرفة لتخزين العطور والبضائع.. وعندما تحدثنا للمدير قال: يجب أن نتكيف مع الوضع الحالي، ولديكن المطاعم تستطيعن الجلوس بها."

وتساءلت: "هل ذلك من المنطق؟ المطاعم خصصت للزبائن وليس للجلوس وأخذ قسط من الراحة؟!"

وطالبت "مي" الجهات المختصة بأن تقوم بجولات ميدانية، وتؤكد من وجود أماكن مخصصة للراحة كما ينص النظام. مواقف السيارات

وقالت "سماح راشد": "أصبحنا مؤخراً نلجأ إلى مواقف السيارات، ونقوم بفرش الرصيف، وجلب الطعام معنا برفقة عدد من الموظفات في السوق، معرضات أنفسنا إلى خطر الدهس أو المضايقة، ولاسيما أن المواقف مخصصة لوقوف السيارات، وهناك تضاييق كبير عندما يرانا السائقون نفتش المواقف الخاصة لسياراتهم."

وأضافت: "نحن على هذه الحال منذ شهور. في أوقات الاستراحة أو الصلوات نذهب إلى المواقف، والكثير من الموظفات تركز العمل بسبب ذلك، وبعضنا تذهب إلى منزلها بحكم قربه من السوق، والأخريات يفتشن المواقف والأرصفة."

وقالت "هاجر الأسمرى"، موظفة في المول: "إن مشقة الدوام والعمل لساعات طويلة تجعلنا نتحمل المضايقة ودخان السيارات الذي أتعب صحتنا، والجلوس في مواقف السيارات. كل ذلك بسبب جشع الشركات المشغلة باستغلال الأماكن المخصصة في التخزين أو العرض، بلا حسيب أو رقيب، أو مراعاة لشعورنا وصحتنا وكرامتنا."

التحرش والمضايقة

وقالت إحدى الموظفات السعوديات: "بشكل يومي نتعرض للمضايقة والتحرش من قبل المارة وأصحاب المركبات بالوقوف بجانبنا، والتلفظ بكلام خادش جداً، لا يُذكر؛ بسبب جلوسنا في المواقف الخاصة بالمول، رغم أن عدداً كبيراً لكي نحتمي بعضنا من تصرفات بعض الشباب الطائش."

وأضافت: "في حال تعرضت -لا قدر الله- إحدى الموظفات إلى أي أمر من يتحمل المسؤولية حينها؟ ومن الذي جعلنا نضطر إلى الجلوس على الأرصفة والمواقف في أوقات راحتنا! أتمنى من وزارة العمل أن تكثف جولاتها الميدانية والرقابية، والحرص على رؤية الأماكن المخصصة، وليس فقط جولة عابرة."

من جانبه، أوضح وكيل الوزارة المساعد للبرامج الخاصة، الدكتور فهد بن سليمان التخيفي، أن "وزارة العمل فيما يخص توظيف النساء تسعى لوضع تشريعات وتنظيمات لتهيئة بيئة عمل المرأة، وفي الوقت نفسه تتابع تطبيقها، إما من خلال التفتيش الدوري من مكاتب العمل، أو وفق ما يرد لها من شكاوى. ونحن لا نسعى فقط لفتح فرص ومجالات، وإنما أيضاً حرصون على أن تكون بيئة العمل لهذه المجالات مناسبة وأمنة، وتتميز بالخصوصية والاستقلالية". وأضاف: "في حال وجود مخالفة لا يعني أن وزارة العمل توافق عليها، بل تحاربها، وتسعى جاهدة لوضع التنظيمات المناسبة التي تحد من وقوع فيها، ووضع عقوبات على المخالفين". وأوضح أن "للوزارة قرارات عدة متعلقة بعمل المرأة بشكل عام، والقرارات التي أصدرتها لتنظيم المستلزمات النسائية وضعت مواد ملزمة لصاحب العمل بتهيئة بيئة العمل الآمنة. ومثال لهذه المواد: يجب على صاحب العمل إذا كان المحل قائماً بذاته أو كان واقعاً في مركز تجاري مفتوح على توفير حارس أمني أو نظام أمن إلكتروني في المحل، ما لم يكن هناك حراسة أمنية عامة موفرة من قبل المركز التجاري المفتوح الذي يقع فيه المحل. ويمكن للمحل المخصص للنساء فقط اتباع أسلوب النظام المغلق، كالنظام المتبع حالياً في المشاغل النسائية". وأوضح أنه "يجب على صاحب العمل إذا كان المحل قائماً بذاته أو كان واقعاً في مركز تجاري مفتوح توفير دورة مياه أو أكثر داخل المحل بحسب الحاجة، ما لم يكن هناك دورات مياه مخصصة للنساء في المركز التجاري المفتوح الذي يقع ضمنه المحل، لا تبعد أكثر من 50 متراً عن المحل". وأشار إلى أنه يجب على صاحب العمل الالتزام بما يأتي: تُقصر خدمة العاملات في محاسبة المبيعات على النساء والعوائل فقط، ويجب وضع حاجز بين العاملين والعاملات في حالة كونهم في صفوف متتالية (جنباً لجنب)، ويجب توفير مقعد لكل من المحاسبات للجلوس عليه أثناء دوامهن في حال رغبن بذلك، ويجب توفير مكان مخصص للموظفات لأداء الصلاة والاستراحة. ولفت التخيفي إلى أنه يُمكن للعاملات تقديم شكوى بإرسال رسالة على الإيميل TaNeeth@mol.gov.sa ، أو الاتصال بالرقم 1911، وسيقوم فريق العمل المعني بمتابعة مخالفات عمل المرأة في محال بيع المستلزمات النسائية، باتخاذ اللازم، وإلزام صاحب العمل بتعديل تلك الأوضاع. وطالب التخيفي المجتمع بأكمله بالإبلاغ عن أية مخالفات لبيئة العمل، سواء بعد توظيف السعوديات أو في حال وجود رجال يعملون مع نساء في القسم المخصص للنساء، أو في حال لم يتم توفير بيئة العمل الآمنة.



• العنف الأسري "أبرز تحديات الحميد"

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

جدة - أحمد الهلالي
موجة من الأمنيات يدفع بها بحر آلاف المستفيدين من المواطنين أمام شاطئ وزير الشؤون الاجتماعية الجديد، لتجد سفن آمالهم الراسية التطوير والتحديث.
«مخصصات الضمان الاجتماعي» تأتي في أولوية المستفيدين، إذ يأملون بزيادتها، لاسيما مخصصات غلاء المعيشة، إضافة إلى أمنيتهم بشمول بعض الحالات ضمن الضمان الاجتماعي من أصحاب الدخل المحدود من موظفي القطاع الخاص، على أن تكون المساندة ثابتة وفي شكل شهري عوضاً عن المساندة المقطوعة.
وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية منحت العام الماضي المستفيدين مساعدات مقطوعة وصلت حتى ثمانية بلايين ريال، لأكثر من 600 ألف مستفيد، غالبيتهم في منطقة مكة المكرمة، إذ حصلوا على بليون ريال من كامل المساعدات المقطوعة.
ويأمل ذوو الاحتياجات الخاصة بتفعيل سرعة الحصول وتسليم مركباتهم الخاصة، التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في وقت ماضٍ، إضافة إلى خفض سن المستفيدين من تلك المركبات وعدم تحديدها عند الـ 6

أعوام، إضافة إلى صرف إعانات لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة في حال وجود إعاقات شديدة، خصوصاً في حال رفض قبولهم في مراكز التأهيل الشامل.

أما المعنفون من النساء والأطفال، فيضعون آمالهم أمام الوزير الجديد، لتفعيل الدور الذي تقوم به مراكز الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، خصوصاً في ما يتعلق بتلقي البلاغات من ضحايا الإيذاء والعنف الأسري لمن هم دون سن الـ 18 عاماً، واحتواء المرأة أياً كان عمرها، وذلك ليتسنى إرشادهم نحو أقرب مكان إيواء صحي وجيد، يتلقون فيه المساعدة اللازمة في أية منطقة من مناطق المملكة.



ريما الجريش بعد • فوضى الاعتصامات... تعلم أطفالها

الوحشية والنحر

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - منيرة الهديب

إيغالاً في الإجرام والوحشية، نشرت الداعشية ريما الجريش، صورة ملتقطة لطفل، يرجح أنه أحد أبنائها، يحمل بيده سكيناً، وشعار التنظيم الأسود بالآخرى. فيما تعد جريمة جديدة تشارك فيها الجريش، التي هربت مع أطفالها من المملكة إلى اليمن، ومنها إلى مناطق يسيطر عليها «داعش» في العراق وسورية.

ويوظف التنظيم ريما في محاولة لجذب الانتباه، وكسب التعاطف الشعبي معه بشتى الوسائل، حتى لو كان ذلك عبر استغلال «براءة الطفولة» في محاولة للعبور إلى قلوب الناس، التي سئمت نهج التنظيم القائم على الصور الدموية وقطع الرؤوس، وإخضاع الناس بالقوة. إلا أن كاميرات «داعش» تسللت إلى براءة الأطفال لتشرکہم في المشاهد الدموية المصورة، التي يتلذذ عناصر تنظيم داعش من «نساء ورجال» في النقاطها، وبثها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. فبعد أن دفعت الجريش ابنها المراهق معاذ الهاملي (16 عاماً)، إلى منزل صفوف التنظيم قبل نحو عام، جاءت هذه المرة لتنتشر صورة طفل ملثم على معرفها الشخصي في «تويتر» يحمل سكيناً، ويرفع لواء التنظيم الأسود، في مشهد منافٍ للإنسانية، يُنشئ الأطفال على حب الجريمة والتعطش للدماء. ويرجح أن الطفل في الصورة هو الابن الأصغر للجريش عمار الهاملي، الذي لم يتجاوز السادسة.

وكانت الجريش أعلنت أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وصولها برفقة أبنائها الأربعة (مارية 14 عاماً، وعبدالعزيز 13 عاماً، وسارة 8 أعوام، وعمار 6 أعوام) إلى سورية، وانضمامهم لـ «داعش»، وذلك بعد انضمام ابنها الأكبر معاذ الهاملي قبل عام إلى صفوف التنظيم. وبدلاً من أن تُلحق الجريش أطفالها بالمدارس للتعليم، اتخذت من أطفالها وسيلة لترويج قضية زوجها، والمطالبة بالإفراج عنه عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بإنشاء معرفات تحمل أسماءهم الخاصة، ما دفع عدداً من المتطرفين في مناطق الصراع خارج السعودية إلى تأييدها ودعمها. ودفعت الجريش أطفالها الأربعة إلى المشاركة في الاعتصامات للمطالبة بالإفراج عن والدهم محمد الهاملي، الذي تم توقيفه في 2004، بعد تورطه بالانضمام إلى «خلايا الفتن الضالة». ويمثل حالياً أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، بعد أن عُثر على أسلحة وذخائر، دفنها في حديقة منزل.

واعتبر الباحث في علم الجريمة الدكتور يوسف الرميح، إشراك الأطفال في الاعتصامات بمثابة «اعتداء صريح على الطفولة»، مشيراً إلى أن إقحام الأطفال في هذه الأحداث «يغرس فيهم العداء إزاء كل ما يمثل الأمن، وهو ما يجعلهم في المستقبل مهينين ليكونوا مجرمين». وأكد أن «التربية الأسرية غير السوية هي العامل الأول في وجود الإرهابيين والمجرمين».

وتوقع مراقبون، تحدثوا إلى «الحياة»، وجود الجريش في محافظة الرقة (شمال وسط سورية)، التي تضم معسكرات «أشبال الخلافة»، وهي معسكرات تابعة لـ «داعش»، وتدار من طريق قادتته، لتدريب الأطفال على القتال واستعمال الأسلحة. وقال الباحث في شؤون الجماعات الإرهابية حمود الزبيدي لـ «الحياة»: «يتضح في ما تبثه ريما الجريش الأزواجية والتناقض الذي تعيشه. فهي تتحدث عن الوجد والشوق ثم تتحدث عن القتل والذبح، وتضع صور عناصر

«داعش»، وهم ينحرون ضحاياهم، ممجدة الفعل الوحشي في تناقض مع طبيعتها الأنثوية، ما يؤكد أنها ومثيلاتها من المتطرفات وصلن حالاً من الانحراف الفكري الخطر، ويجب على المجتمع اليقظة لهذه التجمعات النسوية ومحاولة معالجة الحالة التطرفية قبل توسع دائرتها.»

وأضاف الزيايدي: «هي تنضوي على مفارقة، أو كما يسمى في اللغة الإنكليزية (Paradox)، كما هي حال التطرف في العموم. قبل عامين وثلاثة أشهر خرجت ربما في اتصال هاتفي من بريدة على قناة «الحرّة» الأميركية، قناة العدو للدود لتنظيمي «داعش» و«القاعدة» الإرهابيين التي تؤيدهما ربما، مدعية تعرضها لمظالم من الأمن السعودي. بينما كانت هي ومجموعة من الأفراد يمارسون شغباً في أحد الشوارع، ما ضايق السكان والمارة وتعامل معه الجهاز الأمني، بحسب مسؤولياته، وفرّق التجمع المعكر لصفو الحياة العامة بهدوء.»

يذكر أن ربما الجريش، إحدى السعوديات التي أعلن التنظيم انضمامها إلى ساحاته القتالية في سورية قبل شهر، وهي إحدى إعلاميات تنظيم «داعش» ومن المتحدثات باسمه قبل «نفيها» بحسب وصفها، على رغم تصريحها سابقاً بعدم تعاطفها مع التنظيم. وأوقفت غير مرة بسبب اعتصامات شاركت فيها في القصيم، ودعت فيها إلى التعاطف مع متهمين تُنظر قضاياهم المحكمة الجزائية المتخصصة. كما طالبت بإطلاق سيدة سعودية عرفت بـ«سيدة القاعدة»، التي لا تزال تستكمل محكومتها، بعدما حكم عليها بالسجن والمنع من السفر 15 عاماً.



• الشورى يهاجم • المحتكرين • ويطالب بتحويل • مجلس المنافسة • إلى • هيئة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014 م

[اضغط هنا](#)

الرياض - خالد العمري

شنّ أعضاء في مجلس الشورى السعودي هجوماً حاداً على التجار الذين يحتكرون قطاعات التجزئة والعقار والمواد الغذائية. وحذروا من أن «الممارسات الاحتكارية ضيقت على المواطنين، وطردت صغار المستثمرين من السوق، لأن المحتكر يستطيع تحمل خسارة مؤقتة من طريق خفض الأسعار والانفراد بالسوق لاحقاً». وأقر المجلس بالغالبية توصية تطالب «مجلس المنافسة» السعودي بدراسة وإفية للممارسات الاحتكارية التي تؤثر في المنافسة المشروعة. [\[المزيد\]](#) وتحولت مداخلات الأعضاء في جلسة مجلس الشورى أمس (الثلاثاء) إلى قرارات للمجلس للمطالبة باستقلال «مجلس المنافسة»، وتحويله هيئة عامة ترتبط برئيس مجلس الوزراء، وتوفير الدعم المالي والكوادر الفنية المتخصصة اللازمة للهيئة، والعمل على نشر ثقافة المنافسة، وزيادة الوعي بأهميتها.

وأقرّ المجلس بغالبية أعضائه توصية للعضو منصور الكريديس تطالب مجلس المنافسة بدراسة علمية للوقوف على الممارسات الاحتكارية في السوق السعودية. وعلى رغم أن الكريديس أوضح في مبرراته أن مجلسي المنافسة والشورى ليست لديهما بيانات موثقة عن الاحتكار، على رغم معرفتهما العامة، إلا أن أعضاء في «الشورى» قدموا أمثلة عدة تثبت احتكار قلة من التجار للأسواق المحلية، خصوصاً في قطاعات السوق الزراعية والتجزئة والعقار، ويقوم فيها المحتكر بالتحكم بأسعار السلع والخدمات، عبر الحد من حرية تدفق السلع والخدمات، أو افتعال وفرة مفاجئة. وقال العضو مفلح الرشيد: «إن خروج صغار التجار من السوق المحلية جاء نتيجة ممارسات احتكارية قضت عليهم». وأضاف: «المنشآت الاقتصادية الكبيرة تدعمها الدولة، والمنشآت الصغيرة تجب حمايتها من مجلس المنافسة، لأنها المصدر الرئيس للمواطن الذي يحاول أن يدخل السوق.»

وأوضح نائب رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي أن كل ريال ينفق على مجلس المنافسة يوفر على الاقتصاد السعودي 10 ريالات، لذلك رأت لجنته أن «استقلال المجلس وتحويله إلى هيئة مطلب ضروري للاقتصاد الوطني»

• الرياض“ ترصد مطالب لوزير الصحة الجديد التأمين.. مراكز صحية.. توظيف المؤهلين الصحيين.. الاستعانة بالخبرات العالمية.. دعم الجهاز التمريضي والفني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1002123>

استطلاع - راشد السكران
عقب صدور الأوامر الملكية الكريمة التي تم بموجبها تعيين عدد من الوزراء الجدد ومنهم الدكتور محمد بن علي بن هياز آل هياز وزيراً للصحة.
رصدت "الرياض" عدداً من المطالب التي يرى المواطن أن على الوزير الذي تولى حقيبة وزارة الصحة قادراً على تحقيقها لأن الدولة لم تعينه إلا لأجل القيام بدوره اتم قيام.
بداية طالب المواطن سحمي السبيعي بإنشاء هيئة عامة تعنى بالصحة، وعدم ارتباطها بوزارة الصحة بناتاً، وتأمين صحي عائلي يسمح للعائلة بالعلاج في أي مستشفى حكومي أو أهلي دون تفريق أو تصنيف، وأن لا تتم السعودة في القطاع الطبي على حساب الجودة التي تعد خطأ أحمر، لأن أخطاءها لا تغتفر، كما طالب السبيعي: بضرورة استقطاب الكوادر والكفاءات الطبية الصحية خصوصاً فيما يتعلق بالتمريض والأطباء والفنيين من جميع أنحاء العالم وعدم التركيز على دولة بعينها، وتفعيل الرقابة على المنشآت الصحية أهلية وحكومية، مع إنشاء مستشفيات خاصة لعلاج المدمنين، وتمنى السبيعي الاطلاع على التجارب العالمية فيما يتعلق بجودة الخدمات الصحية، وخصوصاً التجربة الكويتية التي أضحت تتميز بجودة عالية للمواطن الكويتي، فالتجربة الكويتية، استطاعت أن تكون نموذجاً للخدمات الصحية والمختبرات المتطورة بجهود أبنائها، وأصبحت تلك التجربة يشار إليها بالبنان، وأضاف: لدينا الكثير من الشباب والشابات الذين لديهم استعداد لأن يبدعوا في المجال الصحي ولكن البيروقراطية قتلت طموحهم وجعلتهم يتحولون إلى وظائف أخرى رغماً عنهم.
وقال: لقد اطلعت من خلال أحد المواقع الإلكترونية على تلك التجربة حيث تعتبر كوبا الرعاية الصحية حقاً من حقوق الإنسان ولجميع المواطنين أولوية وطنية، وأن سياسة كوبا الصحية تؤكد على أهمية الوقاية والرعاية الصحية الأولية والخدمات في المجتمع. وقد أسفرت هذه التأكيدات على مستوى عالٍ ولافت للمؤشرات الصحية الرئيسية، على الرغم من المعوقات الاقتصادية..
ونقل لنا السبيعي بعض ما تناولته وسائل الاعلام الجديد فيما يتعلق بالشأن الداخلي لبعض منسوبي وزارة الصحة منها: ما طالبت به المغردة حنان آل جاسم التي طالبت بضرورة تفعيل دور عيادات الرعاية الأولية والعمل على إيجاد نظام صحي سليم، كما طالبت مغرده أخرى وهي اختصاصية التغذية رجي التي تخرجت منذ عشر سنوات ولم يتم ترسيمها - كما ذكرت - فوَقعت كبش فداء فيما بين شركات التشغيل والصيانة المشتشفى الذي تعمل به، كما طالب المواطن نواف الدرسوني عبر تغريدة أخرى وهو يحمل دبلوم صحي من الكليات الأهلية أنه وزملاؤه لم يتعينوا ويطالب الوزير بسرعة تعيينهم لسد حاجة مستشفيات وزارة الصحة منه فهم أولى ببلدهم من غيره.
وفهد ابن أحمد وافق من سبقه ببعض المطالبات مضيفاً: اتمنى أن يحفظ الوزير الجديد مكانة المواطن وينهي الوساطات في تقديم مريض على آخر، فمثلاً إذا احتاج مواطن موعداً في مستشفى أو سريراً فإنه للأسف ينتظر كثيراً قبل أن تتم اجابة طلبه وكأنه يتسول هذا الموعد أو السرير والدولة رعاها الله لم تقصر في دعم وزارة الصحة بكل ماتريد ولكن للأسف الواقع يقول غير ذلك، وقال الواضح الآن أننا نرى مستشفياتنا اقل من المستوى المطلوب بمراحل، والوضع الصحي مزر في الصحة، إذا ما قارناه بحجم الدعم الكبير الذي توليه الدولة لهذا القطاع..
كما شارك في هذا الاستطلاع عدد من الإعلاميين بداية طالب الإعلامي علي بن عايض القرني وزير الصحة الجديد بتحسين مستوى الخدمة الصحية في المستشفيات، وتفعيل الاوامر الصادرة سابقاً بخصوص قبول الحالات الاسعافية لدى

المستشفيات الخاصة، إضافة لحل مشكلة مواعيد الانتظار في المستشفيات الحكومية، وتحسين مستوى الخدمة في المراكز الصحية القائمة، وضرورة قيام الوزير بجولات ميدانية لمستشفيات المحافظات وخاصة مستشفى سبت العلايا ببلاد بلقرن الذي وصل لحالات لاتليق بمستشفى يقدم الرعاية الصحية للمواطن السعودي.

وأضاف القرني: لدي ملاحظة وهمة أيضا وهي: أننا نشاهد عند كل مستوصف سيارة اسعاف ولكن لم يتم صيانتها ولا تحريكها منذ مدة طويلة، وقال: من هذا المنبر أطلب د.آل هيازع بضرورة وجود مركز صحي في كل حي ودعمه بالكوادر المؤهلة السعودية وغيرهم، لتخفيف العبء على المستشفيات الحكومية؟

أما الإعلامي ياسر الحكمي مقدم برامج فلخص طلبه من وزير الصحة الجديد بكلمات قليلة مؤثرة حيث قال: أريد من وزير الصحة حماية أطفالنا وأطفال المجتمع من ظاهرة التدخين التي باتت منتشرة في الأماكن العامة والخاصة، وأضاف: يجب وضع آلية جديدة لمحاربة التدخين لأن العادة التقليدية في التوعية والارشاد لم تنفع تعد مجدية ويجب أن يبحث عن آليات جديدة.

أما الإعلامي منصور الطلحة فيرى أن أول مطلب أساس يتركز على أهمية التأمين الصحي، كما يرى أهمية التفات الوزير الجديد إلى أهمية تفاعل الناطق الإعلامي بالوزارة منعاً للشائعات بالوزارة، وقال حسب رأيه أن هناك تقصيراً واضحاً للمتحدث الرسمي للوزارة، وأضاف الطلحة: يجب أن تُحل مقولة لا يوجد سرير، وقال: كما يجب على وزيرنا الجديد النظر في تطبيق قرار شراء الخدمة لمرضى الكلى وتحديد مصير الشركة الأجنبية بعد نهاية العقد مع الوزارة فيما بعد، ومصير الكوادر السعودية، وطالب بتحفيز المرضى والمرضات وخصوصاً السعوديين منهم وإعطائهم حقوقهم من بدلات وغيرها كي يقدموا الخدمة الطبية على أكمل وجه، إضافة للنظر في جميع من عين من قبل الوزير السابق وإعادة تقييمه، وعن المراكز الصحية التي تكاد تفتقد -حسب قوله- وخاصة بالأحياء الجديدة، لابد من وضع آلية عمل لها وإعادة تأهيلها أيضاً الالتفات لنقص الكادر الصحي والأدوية، وأن يقوم الوزير بزيارات مفاجئة للمراكز والمستشفيات دون سابق إنذار ودون علم أحد بالزيارة لتتضح الرؤية الحقيقية ليرى بأمر عينه، وقال هناك الكثير من الملاحظات التي نشاهدها ونعايشها يومياً ولكن أكتفي حالياً بهذه الأساسيات.

ويرى مهند أبو عبيد أن وزارة الصحة وزارة خدمية كبيرة تقدم خدماتها بشكل مباشر لأجل من يعيش داخل المملكة من توفير الخدمات الطبية والرعاية الصحية وتوفير الأدوية، ولكن أحد المعوقات التي تؤثر على عمل وزارة الصحة هو العمل الورقي البطيء والبطيء جداً، وهي حالة تتواجد تقريباً في كل القطاعات الحكومية، وطالب معالي الوزير الجديد بضرورة استبدال النظام الورقي بالنظام الإلكتروني (الإيميلات) لأن ذلك سيختصر الكثير في تطوير وتسريع الخدمات بشكل ملحوظ دون انتظار توقيع ورقة أو التأشير عليها.

الأمر الآخر، هناك ضغط كبير جداً على المستشفيات الحكومية المركزية مما يؤثر على جودة الرعاية الصحية التي يستحقها المواطن، وقال: أعتقد أن الحل المجدي هو تطوير مراكز الرعاية الأولية داخل الأحياء بتحويل أطباء جدد للعمل بها مع منحهم حوافز مادية وذلك يحتاج للتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية.

وأضاف أبو عبيد: أن أغلب الحالات المحولة للمستشفيات والتي تنتظر مواعيدها قد تجد حلها بزيارة لمراكز الرعاية الأولية خاصة أصحاب الأمراض المزمنة كالضغط والسكر.

وأيضاً ملف التأمين الطبي للمواطنين والمتروك حبيس الأدراج لفترة طويلة سيخفف كثيراً من الضغط الهائل على المستشفيات الحكومية.

وقال: إن الوزير المكلف السابق غير التشكيل الإداري في الوزارة بشكل جذري ما اعتدناه بجمع مجموعة إدارات كبرى تحت حقيبة واحدة، وقام بعزل عدة قيادات في الوزارة، وتلك القرارات نفذت قبل شهرين، فالتساؤل هنا هل سينقضيها الوزير الجديد؟ وإذا كان الأمر بنعم فستنشأ مشكلة أخرى بحد ذاتها.

هل يشهد عهد الوزير الجديد صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

الشؤون الاجتماعية.. وزارة الملفات الساخنة!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م
<http://www.alriyadh.com/1002128>

تقرير - عادل الحربي

الأستاذ سليمان بن سعد الحميد وزير الشؤون الاجتماعية القادم من عضوية مجلس الشورى وتجربة ثرية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية امتدت لنحو أربعين عاماً ينتظره العديد من الملفات الساخنة في وزارة مرتبطة بفئات اجتماعية غالية تعتمد بعد الله عليها.

أبرز الانتقادات التي تلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية في الفترة الأخيرة ما وجدته تقريرها تحت قبة مجلس الشورى من انتقادات حادة أبرزها مقالته عضو المجلس صاحبة السمو الملكي الأميرة موزي بنت خالد "إن الأرقام بالمليارات، وهناك سيل من المبادرات بأسماء براقة لم أسمع عنها من قبل ولم ألمس أثرها على أرض الواقع، وأنا أعمل في هذا المجال منذ 37 سنة، واحتكاكي مباشر بالعاملين بالميدان"، مضيئة "أنه سبق للملك حفظه الله أن تحدث أمام العالم كله وعلى التلفزيون وسمى الأشياء بأسمائها، واستعمل مصطلح الفقر ولم يواره مثل ما فعلت الوزارة تحت مسميات الصندوق الخيري الاجتماعي، أو إستراتيجية الإنماء الاجتماعي، أو برنامج الدعم التكميلي".

ويواجه معالي الوزير الحميد تصاعد المطالبات بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتكون الذراع المساندة لبرامج الوزارة، ولتكون مستعدة للتوجه الجديد نحو تخصيص قطاع المعوقين وفق إستراتيجية التخصيص المعتمدة من المجلس الاقتصادي الأعلى؛ التي ستشمل مراكز التأهيل الشامل، ومراكز التأهيل المهني، ومراكز الرعاية النهارية، ودور الرعاية الاجتماعية للمسنين، كما تواجه الوزارة مهمة تطوير العمل الخيري حيث أن صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية يحتاج إلى دعم الوزارة ليرى النور.

كما يواجه معالي وزير الشؤون الاجتماعية ملف مستقدي الضمان الاجتماعي وتنامي أعدادهم الذي يعتبره بعض المراقبين مؤشراً فاشلاً يثبت عجز برامج الوزارة عن خفض نسبة الفقر في المجتمع.

وعلى الرغم من التحولات الاجتماعية الكبرى التي يعيشها المجتمع السعودي إلا أن أبرز الانتقادات تناولت مركز الوزارة البحثي (المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية) (الذي لا زال بعيداً عن اللحاق بهذه التحولات وبعيداً كذلك عن تقديم التنبؤات الصحيحة عن مستقبلها، حيث ينتظر من الوزارة في الفترة المقبلة أن تدرس هذه المشكلات وتضع الحلول لها، خصوصاً مشكلات انتشار العنف الأسري، والطلاق، والعنوسة، والمخدرات، وغيرها من المشكلات التي تتطلب التحرك سريعاً قبل تفاقمها.

تفعيل دور منظمات المجتمع المدني.. ووقف اتساع قائمة انتظار مرضى «التوحد»

وفيما يتعلق بمراكز رعاية وتأهيل المعوقين؛ لا زالت الحاجة ماسة لوجود مؤهلين في مجال رعاية المعوقين والتعامل معهم بشكل مهني يراعي احتياجاتهم الضرورية ووضعهم الصحي؛ بدلاً من العمالة الموجودة حالياً التي يجب عدم السماح لها بالتعامل المباشر مع المعوقين.

كما ينتظر من الوزارة السعي لتوفير متخصصين في مجال التأهيل الطبي، وفي مجال التمريض المتخصص في مجال الإعاقة؛ كونهم الأقدر من غيرهم على تقديم الرعاية الصحية الشاملة للمعوقين، وتوفير المتطلبات الضرورية لهم، عبر التنسيق المباشر بين الوزارة ووزارة التعليم العالي لتوفير ما تحتاجه من متخصصين مؤهلين في هذه المجالات؛ لتغطية الاحتياجات المطلوبة في مراكز رعاية وتأهيل المعوقين.

والوزارة أيضاً أمام تحدي تغطية مناطق المملكة وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد للوصول إلى كافة الشرائح المستهدفة في مختلف محافظات المملكة حيث هناك الكثير من الخدمات الضرورية التي قد لا تصل إلى بعض المحتاجين،

بسبب البعد أو الجهل بتلك الخدمات؛ لذلك لا بد من التوسع في إنشاء وافتتاح المزيد من مكاتب الخدمات ودور التوجيه الاجتماعي، والملاحظة الاجتماعية، ورعاية الأطفال المعوقين، والرعاية الاجتماعية للمسنين وغيرها من مكاتب الخدمات.

وبشأن التعامل مع قضية العنف الأسري فإنه على الرغم من صدور نظام الحماية من الإيذاء، واللائحة التنفيذية له إلا أن ما يجري على أرض الواقع ودور الجهات التنفيذية لا يرتقي لمستوى الطموح ويحتاج إلى متابعة لتنفيذ النظام ومحاسبة المقصرين من الجهات التنفيذية المختلفة. وفي ذات السياق فإن العديد من أطفال التوحد الذين يتجاوز عددهم (200,000) طفل لا زالوا يشكون قلة المراكز بل أن العديد منهم يلجأ إلى العلاج في دول الجوار نتيجة عجز الوزارة عن مواكبة الزيادة السنوية في أعداد المصابين. وكما هو حال العديد من الجهات الحكومية فإن الوزارة لا زالت تعتمد على المباني المستأجرة؛ لكن ما يؤزم وضع الوزارة أن مبانيها المستأجرة ليست مكاتب أو فروعاً إدارية بل مراكز رعاية وتأهيل قد لا تستوفي أدنى شروط ومتطلبات الرعاية بوضعها الحالي.

ويواجه الوزير تحدي الإجابة عن مصير سيارات المعوقين التي أمر خادم الحرمين الشريفين بها لذوي الإعاقة؛ حيث إنه رغم مرور قرابة عشر سنوات على الأمر السامي إلا أنه لم يتم تسليم سوى عدد قليل من السيارات، ولا زالت قوائم الانتظار في اتساع.

التوسع في مكاتب الخدمات.. ودعم مراكز رعاية وتأهيل المعوقين بالكوادر الصحية المؤهلة كذلك في ملف رعاية المسنين فإن الوزارة لا زالت بعيدة عن توقعاتهم وتلبية رغباتهم عبر برامج اجتماعية وثقافية، وتعليمية، وتدريبية؛ ترفع معنوياتهم وتشعرهم باستمرار عطاءهم وحاجة المجتمع ورعايته لهم، وعدم حصرهم في سياق صحي أو إيوائي فقط، وكان حياتهم قد انتهت. وفي ملف مكافحة التسول فإن مكاتب مكافحة التسول تغطي فقط سبع مناطق، وتغفل باقي المناطق رغم أن بعضها حدودية مثل جازان والتي يكثر فيها المتسولون من مخالفي أنظمة الإقامة من الدول المجاورة، والأرقام المضبوطة من بعض المكاتب في بعض المدن لا تعكس الأعداد الكبيرة من المتسولين الذين نشاهددهم في الأسواق، وعند إشارات المرور، والمساجد. ملفات كثيرة ومتشابهة يجمعها أمل جديد بأن الوزير الجديد سيعيد ترتيبها لتتوافق مخرجاتها مع الدعم الكبير والاستثنائي الذي تلقاه الوزارة من الحكومة.



• الداخلية "تشارك في قمة حماية ضحايا استغلال الأطفال"

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

واس - الرياض
نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، يرأس مساعد وزير الداخلية لشؤون التقنية صاحب السمو الأمير بندر بن عبدالله المشاري وفد الوزارة المشارك في قمة (حماية ضحايا استغلال الأطفال عبر شبكة الإنترنت)، والمقرر عقدها في لندن خلال الفترة 17-19 / 2 / 1436 هـ، الموافق 9-11 / 12 / 2014م.

وتأتي مشاركة المملكة في مثل هذه المحافل لعرض تجربتها في مجال مراقبة محتوى الإنترنت والاستفادة من تجارب الدول المشاركة، ورفع مستوى التنسيق التقني والقانوني بين الدول.



تحسين أوضاع الأربطة ودعم الأرامل والمطلقات

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

أعرب عدد من الأراذل والمطلقات ونزليات دور الأيتام بمكة المكرمة، عن أملهن في إيجاد حلول لمعانتهن من غلاء المعيشة ودعم مشاريعهن الصغيرة، لافتات إلى أن الغلاء لا يتناسب مع ما يتقاضينه من الضمان الاجتماعي، والمقدر بـ 62 ريالاً للمواد الغذائية والإعانة المقدرة بـ 800 ريال، مما لا يكفي لقضاء حوائجهن، مبيئات أن الخدمات المقدمة لهن من الجمعيات والجهات الخيرية لا تشمل الجميع، كما يأملن في أن تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية في عهد وزيرها الجديد الدكتور سليمان الحמיד الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة للأسر المستفيدة من الضمان.

في هذا السياق، تطالب الأخصائية الاجتماعية شادي غزالي بالنظر في أوضاع المساكن والدور الخيرية، حيث أن أغلبها قديم ومتهالك وغير صالح للسكن، وتعاني من انعدام الصيانة ونقص شديد في الخدمات الصحية، خاصة أن أغلب القاطنات نساء من المسنات والأراذل والمطلقات من اللائي يعشن على الصدقات ومخصصات الضمان الاجتماعي، وهن بحاجة لمبان تتوفر فيها اشتراطات الأمن والسلامة، وبعض الخدمات الهامة لكبار السن كالمصاعد الكهربائية والممرات الخاصة لأصحاب الإعاقات الحركية والبصرية، مضيفة أن غالبية تلك المساكن تتواجد بالأحياء الشعبية والمخططات البعيدة عن الخدمات العامة، فضلاً عن الخوف الذي تعاني منه الساكنات بالأحياء الشعبية القديمة التي استوطنتها العمالة الوافدة من المخالفين وكثرة الجرائم والمخالفات، مقترحة أن تتبنى وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع عدد من الجهات المسؤولة في الدولة حل مشكلة مباني الأربطة والمساكن الخيرية القديمة وتحسين أوضاع قاطنيها، بإنشاء مبان سكنية حكومية ملائمة لحالة كل أسرة وتعمم تلك المشاريع على مستوى مناطق المملكة، مبيئات أن مشروعاً هكذا يقتضي الحد من التلاعب والخداع الذي يحدث في المساكن الخيرية والقضاء على السكن العشوائي بها كتأجيرها على بعض الأسر الوافدة، ومنحها لمن لا يستحقها، وحرمان العوائل المحتاجة من السكن بها، ووضع نظام مقنن لسكن المقيمت بالأربطة والدور الخيرية، وتوفير الخدمات الصحية والأمنية والاجتماعية، إضافة إلى توفير برامج لدعم هذه الفئة وتحويلهم من مستهلكين عاطلين عن العمل إلى منتجين يشاركون في التنمية الاقتصادية ومساعدة أنفسهم بدون الحاجة إلى الآخرين.

واقترح الكاتب بسام فتيني رفع سقف الفئات المستحق للضمان الاجتماعي على أن يشمل الفتيات غير المتزوجات فوق سن 25 عاماً ممن يقل دخل أبائهن عن 6 آلاف ريال أو أن يقدر وفقاً لمعايير معينة منها حجم الأسرة ونوعية السكن لقياس مدى استحقاق الفتاة لمخصص الضمان الاجتماعي.



طالبات بحمايتهما من ذويها.. والشؤون الاجتماعية: المعنفة ترفض

الدار

التحقيق في محاولة مواطن دهن زوجته وطفلها

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141210/Con20141210739940.htm>

عبدالله آل يحيى (أبها)

تحقق شرطة عسير في شكوى مواطنة ضد زوجها متهمه إياه بمحاولة دهسها، مشيرة في دعاها أنها كادت تلقي حتفها حين استدرجها زوجها للركوب معه في السيارة وعند محاولتها للصعود أخذ في التقدم بسرعة جنونية ما تسبب في سقوطها بشكل خطر وتدرجت لمسافة طويلة على الطريق.

وقالت صافية حسين (21 عاماً): شاهد الجيران الموقف وجرى إبلاغ الشرطة، وعلى أثر ذلك جرى نقلي لمستشفى عسير المركزي أنا وطفلي حسين من زوجي السابق، مبيئة أنها تتعرض للعنف والإيذاء من قبل زوجها بشكل مستمر.

وشكت من أن ظروفها المادية قاسية جدا فلا مسكن يؤويها بشكل دائم هي وطفلها إضافة لعجزها عن شراء بعض التزامات طفلها كالحليب، موضحة أن طفلها حسين دون أي أوراق رسمية تثبت هويته، بعد أن تركه والده منذ تخليه عنها ولم يتابع أحواله.

وناشدت صفية بحمايتها وطفلها وجنينها الذي لا يزال بأحشائها وإدخالهم لدار الحماية الأسرية، مطالبة بأخذ حقها من زوجها وإخوتها الذين يتعاملون معها بقسوة.

إلى ذلك، أكد المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير علي الأسمرى بورود بلاغ من لجنة العنف والإيذاء بمستشفى عسير المركزي يخص المواطنة صفية حسين يفيد بتعرضها لمحاولة دهس وتعنيف من قبل زوجها وقد توجه فريق الحماية إلى المعنفة في حينه لإياداعها وطفلها دار الحماية لحمايتهم إلا أنها رفضت ذلك كما رفضت عودتها لمنزل والدها وإخوتها طالبة بقاءها وطفلها بالمستشفى وبناء على ذلك تم اتخاذ جميع الإجراءات الرسمية. فيما قال المتحدث الإعلامي لشرطة عسير المقدم عبدالله شعثن إنّه ورد بلاغ من المواطنة صفية يفيد بتعرضها للاعتداء من قبل زوجها، مشيراً إلى أن القضية رهن التحقيق، مشيراً إلى أنه سيجري كشف نتائج التحقيقات فور كشف ملابساتها.



”التربية“ تضع بدائل عن العقاب البدني والنفسي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 صفر 1436هـ - 10 ديسمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=208361&CategoryID=5

المدينة المنورة: مخلص الحافظي

في الوقت الذي شددت فيه وزارة التربية والتعليم على منع العقاب البدني بكافة طرقه، مؤكدة أنه يدخل في منع الإيذاء النفسي الذي يمارس على الطلبة في المدارس، وأنها وضعت نقاطاً تربوية تعتبر بدائل عن العقاب البدني والنفسي وخطة تربوية جديدة، مهيبة بكافة المعلمين والمعلمات على ضرورة التقيد بها.

وبحسب تعميم وزعته وزارة التربية أمس على جميع المدارس - اطلعت عليه "الوطن" - أكدت على الالتزام ببدايل العقاب البدني والنفسي، وتفعيل دور المرشد الطلابي في المدارس بمساعدة الطلاب لفهم ذاتهم ومعرفة قدراتهم والتغلب على ما يواجهون من صعوبات، وذلك من خلال ما يقدمه من برامج إرشادية ومتابعة للحالات الفردية والجماعية. وبينت التربية أنه لتفعيل منع العقاب في المدارس يجب تكريم الطلاب الذين ينتهجون ممارسات سلوكية حسنة مادياً ومعنوياً مما يجعلهم قدوة لزملائهم، مشددة على ضرورة إلمام المعلمين والمعلمات بخصائص ومطالب النمو في مراحلهم المختلفة، وتلبية حاجات الطلاب والطالبات النفسية والتربوية. وتضمن التعميم ضرورة التواصل مع أولياء أمور الطلاب لإطلاعهم على مشكلات أبنائهم مبكراً لإيجاد الحلول المناسبة لها، كما يجب إشراك الطلاب ذوي السلوك غير المرغوب في الأنشطة اللاصفية والتي من خلالها يتم تعديل سلوكهم، ويجب الاستفادة من دليل التربيين لرعاية السلوك وتقويمه في تعديل أو تنمية أو إطفاء سلوك الطلاب. وأكدت الوزارة أنه يجب العمل بقواعد السلوك وتفعيل دور المواظبة لطلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية في مدارس التعليم العام للارتقاء بالسلوك الإيجابي وتعزيزه، والحد من السلوك السلبي وتقويمه لتحقيق بيئه تربوية آمنة.

داخل عمارة تحت الإنشاء وأخبرت والدتها تحويل "طفلة" للطب الشرعي لاتهام السائق بالاعتداء عليها

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 نوفمبر 2014م
<http://sabq.org/EAsqde>

عبيد الرجباني- سبق- الرياض:
علمت "سبق" أن الجهات الأمنية بمدينة الرياض حولت طفلة تبلغ من العمر ثماني سنوات؛ إلى الطب الشرعي، وحولت كامل أوراق القضية إلى دائرة التحقيق في قضايا الاعتداء على العرض في هيئة التحقيق والادعاء العام، بعد اتهام والدتها للسائق بأنه اعتدى جنسياً على طفلتها بإحدى العمارات تحت الإنشاء في حي النظيم بالرياض.
وكانت مواطنة قد تقدمت ببلاغ إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحي الجندرية، مفيدة بأن سائقاً من جنسية عربية يعمل في توصيل الطلبات اعتدى على ابنتها التي تبلغ من العمر ثماني سنوات داخل أحد المواقع السكنية تحت الإنشاء، وما لبثت ابنتها أن أخبرتها.
وبأشرت الجهات الأمنية بشرطة منطقة الرياض إجراءات القبض على الجاني.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أمير الرياض يستعرض أول نص نظامي أصدره المؤسس سنة 1347 • مكافحة الفساد" في يومها العالمي .. ندوة عن دور الإعلام من دون صحافيين متحدثين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/10/article_913486.html

بدر القحطاني من الرياض
امتألت الصالة وبدأ حفل خطابي بالتأكيد على أن الفساد يجب أن يكافح، وأن البلاد تسجل مراكز متقدمة في ترتيب الشفافية العالمي، وأن جميع الجهود المبذولة، والتي ستبذل، ستركز على تعزيز مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة وإشراك المجتمع ومؤسساته في التصدي لكل أشكال الفساد وأنواعه.
وزعت الحقائق، والبروشورات تملأ الأبواب، وبحضور ما يربو على 100 حاضر، بين أكاديمي وموظف ذا صلة، وبضعة إعلاميين، نظمت هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) في الرياض أمس، ندوة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد.
نُي
العنوان كان يتحدث عن "دور المؤسسات الإعلامية والثقافية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد"، بيد أن الإعلاميين الذين تحدثوا لم يخرجوا عن طور مسؤولين في قطاع رسمي أو كتاب رأي.
لم يكن من المتحدثين، صحافي يركض كل يوم ليكشف حقيقة ما، أو آخر سبق أن أضناه التعب ليخرج بقصة تؤكد فساد مسؤول أو آخر، كان الصحافيون الحاضرون فقط لتغطية المناسبة، ومحاولة اصطياد تصريح من محمد الشريف رئيس "نزاهة"، الذي فضل أن تكون الأسئلة والتغطية عن الندوة فحسب.

وبدأت الندوة بحفل خطابي سريع في تمام التاسعة صباحاً، بحضور أمير الرياض الأمير تركي بن عبدالله، الذي رعى المناسبة، واستذكر خلال كلمته أولى خطوات الملك المؤسس في وضع صناديق للشكوى ولم يمنح مفاتيحها لأحد سواه. واستعرض الأمير نص بلاغ رسمي للملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن في عام 1347 هـ، حيث أكد البلاغ "أن من له ظلامة على كائن من كان موظف أو غيره كبير أو صغير، ثم يخفي ظلامته فإنما إثمه على نفسه، وأن من له شكاية، فقد وضع على باب دار الحكومة صندوقاً للشكايات مفتاحه لدى جلالة الملك، فليضع صاحب الشكاية شكايته في ذلك الصندوق".

ودعا الأمير تركي بن عبدالله وسائل الإعلام إلى كشف الفساد "ورصد المخالفات والممارسات الفاسدة بأسلوب موضوعي، يلتزم المصداقية، وأمانة الكلمة، والحياد"، وقال إن "المملكة كانت وما زالت وستظل تدعم الجهود الدولية في مكافحة الفساد، وما انضمام المملكة لاتفاقية الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقيات إلا تأكيداً على محاربة الفساد والمفسدين".

وقال محمد الشريف إن أي مجتمع لم ولن يكون بمنأى عن ممارسة الفساد واختراق القوانين، ما لم يتكاتف الجميع على محاربته.

وأضاف في كلمته إن "الهيئة تتابع بكل اهتمام، ما تنشره الصحافة الورقية والإلكترونية بوجه خاص، من أخبار ومقالات واستطلاعات تتعلق بنقص الخدمات المقدمة للمواطنين".

وخلال حديثه في جلسة بعنوان "دور المؤسسات الإعلامية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد"، قال الدكتور سليمان العبيدي المشرف على قناتي القرآن الكريم والسنة النبوية، إن القنوات الرسمية لا تستطيع وحدها تنفيذ البرامج المحترفة بشكل واسع، لكن القطاع الخاص يشترك في ذلك أيضاً. ولفت العبيدي إلى أن القنوات الرسمية لا تزال تسجل قبولاً لدى المشاهد، واستدل بإقبال المشاهدين على القنوات الرسمية ليلة ثبوت هلال شهر شوال أو رمضان.

المهندس عبدالمجيد السيف مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات في "نزاهة" استعرض عدة محاور شارك فيها المجتمع في الكشف عن الفساد، خصوصاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال تحركات تطوعية مثمرة، مثل الحملات التي تكشف أغطية الصرف الصحي بعد وفاة الدكتور علي منشو في قضية شارع التحلية الشهيرة، أو حتى قضية الأبار التي راحت ضحيتها الطفلة لمى الحربي. وقال نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرياض فراس غرابية، إن إنشاء "نزاهة" في عام 2011 خطوة بالغة الأهمية في مكافحة الفساد، وما قامت به في وقت قصير جدير بالإعجاب والتهنئة، ولكنها وحدها غير قادرة على تحقيق الأهداف الطموحة لمحاربة الفساد إذ إن الفساد مشكلة معقدة تحتاج إلى تضافر جهود مختلف الجهات الحكومية، وإلى تعاون وثيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية والمتقنين والأكاديميين. وأضاف أن المملكة العربية السعودية دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ عام 2013 م، وقد اتخذت خلال السنوات الماضية سلسلة من الخطوات لتعزيز الشفافية والمساءلة، وقد تسارعت وتيرة هذه الخطوات في الفترة الأخيرة التي انعكست إيجاباً على مركز السعودية في مؤشر مدركات الفساد لهذا العام الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، فقد تقدمت بثلاث نقاط (من 46 نقطة في 2013 إلى 49 نقطة في 2014)، وهي من الدول العربية التي أحرزت أكبر تقدم هذا العام، كما تقدمت ثمانية مراكز دولية حيث احتلت المركز الـ 55 عالمياً والثالث عربياً من بين 175 دولة حول العالم.



2042 بلاغاً عن حالات تعرض للإيذاء.. العام الماضي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1002394>

الرياض - أحمد الحوتان :

كشف الرائد سعيد المري مدير إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام عن استقبال الأمن العام عدد 2042 بلاغاً عن حالات تعرضت للإيذاء في العام المنصرم، موضحاً بأنه تم التعامل مع تلك البلاغات وفقاً لمقتضيات نظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية.

وذكر مدير إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام خلال " ندوة نظام الحماية من الإيذاء ودور الأجهزة الحكومية والأهلية في تطبيقه" مساء أمس الأول بالرياض عن وجود عدة معوقات تواجه جهود الأمن العام، يأتي في مقدمتها الوعي بنظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية وآليات الحماية منه لدى بعض المواطنين والقيمين لا يزال في حاجة للتوعية منه، وكذلك بعض العادات والتقاليد التي تمثل بيئة مناسبة لحالات الاعتداء ومقاومة جهود الحماية والعلاج والتأهيل، وصعوبة وصول المختصين لبعض الحالات في الوقت المناسب، أو التواصل معها لبعد المنافسة أو وعورة الطريق، إضافة إلى قلة الإحصائيات التفصيلية الدقيقة عن حالة الإيذاء بالملكة وجهود الحماية منه، وأخيرا حاجة بعض المختصين بما نص عليه النظام ولائحته التنفيذية الى تطوير.

وقدم الرائد المري مقترحاته عن طريق ورقة عمل تحت عنوان (جهود الأمن العام في الحماية من الإيذاء) عن تكثيف ورش العمل والدورات التدريبية المشتركة بين مختصي جهات الاختصاص لمزيد من اثراء المعارف وتبادل الخبرات وكذلك التدريب على رأس العمل، وكذلك تطوير الآليات الحالية من حيث ساعات العمل المحددة لاستقبال البلاغات وآليات التعامل معها وإيجاد قاعدة بيانات موحدة لحالات الإيذاء والحماية منه، إضافة الى التوسع والاستمرار في نوعية الجمهور بنظام الحماية من الإيذاء وآلياته، وأخيرا التحديث المستمر لما تتضمنه المواقع الالكترونية للجهات المختصة بالحماية من الإيذاء من بيانات ومعلومات.



القحطاني: برامج التعليم والتدريب تسقط ١٥٪ من محكومية السجين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1002489>

مكة المكرمة - جمعان الكناني
كشف مدير سجون العاصمة المقدسة العقيد صالح بن علي القحطاني، بأن كل سنة دراسية تسقط 5% من مدة محكومية السجين أو اجتيازه لبرنامجين تدريبيين بنجاح، على ألا تتجاوز نسبة الإسقاط 15% لمرة واحدة خلال فترة تنفيذ المحكومية التي تصل لمدة عام فأكثر، جاء ذلك خلال الحفل الذي نظمته إصلاحيّة مكة المكرمة، مساء أمس، بحضور كل من وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة المساعد لشؤون الحقوق أيمن مداح، ومساعد مدير تعليم منطقة مكة المكرمة طلال الحربي، ورئيس مجلس إدارة لجنة تراحم مكة يحيى الكناني، وسط مشاركة كبيرة من النزلاء بمناسبة أسبوع النزول الخليجي الموحد الثالث.

وأشار العقيد القحطاني في تصريحه الصحفي إلى أن سجون العاصمة المقدسة وفقا لاستراتيجيات شراكة القطاع الخاص ووزارة العمل شرعت في وضع الضوابط والقواعد الخاصة لتمكين السجناء من الخروج للعمل خارج أسوار السجن ومن ثم العودة إليه، بناء على توصيات اللجنة المشكلة، واستنادا على ما ورد من تعليمات بهذا الخصوص، كأن يكون الحد الأدنى على مدة العقوبة المتبقية 4 أشهر، ويرى العقيد القحطاني بأن تكون الأولوية للسجين رب الأسرة، وأن يبدأ سلم الرواتب من 4 آلاف ريال، مستدركا بأن عددا من شركات القطاع الخاص تواصلت مع سجون العاصمة المقدسة بهدف توظيف عدد من النزلاء فيها.

وأضاف مدير سجون العاصمة المقدسة، إن فعاليات الأسبوع تضمنت أكثر من 40 فعالية ونشاطا تنوعت بين ترفيهية ورياضية ومسابقات ثقافية ومحاضرات دينية توعوية تم تنفيذها بكل من الإصلاحيّة والسجن العام وسجن النساء، كما حظي أطفال السجناء وأسره بدخول مجاني لمدينة الألعاب بمكة مول بالإضافة لوجبة مجانية من أي من مطعم يقع اختيار طفل النزول عليه ضمن سلسلة المطاعم الشهيرة الموجودة بالمول، وذلك بجهود ودعم خاص من قبل مدير المول خالد الغامدي.

تبنتها لجنة الإدارة لعضو المجلس عبدالله الجعيان.. و"الرياض"

تنشر تقريرها

• "الشورى" يحسم توصية لدراسة تعديل نظام سلم الرواتب من الثابت إلى المرن.. الإثنين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014
<http://www.alriyadh.com/1002501>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
عادت لجنة الإدارة والموارد البشرية بتوصية جديدة تخضع للمناقشة على التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي 341435، وأخذت اللجنة بمضمون توصية العضو عبدالله الجعيان الإضافية على تقرير اللجنة وطالبت الخدمة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدراسة تعديل نظام سلم الرواتب من النظام الثابت إلى النظام المرن.
ورفضت لجنة الإدارة دراسة ضم وزارة الخدمة المدنية لوزارة العمل، وهي التوصية التي قدمها العضو سلطان السلطان، كما لم تقبل بتوصية طالب الخدمة المدنية بالعمل مع الجهات ذات العلاقة لرفع قيمة بدل النقل للموظفات السعوديات، وهي الإضافية للعضو عبدالعزيز الحرقان الذي أشار إلى تساوي بدل النقل بين الموظف والموظفة رغم أنها تلتزم بتكاليف مالية أعلى تتلخص في الاستعانة بسائق خاص، وأكد إمكانية تحقيق رفع قيمة البديل بشكل غير مباشر بالتنسيق مع وزارة العمل لإسقاط أو خفض تكاليف استقدام السائق الخاص.
من جهتها أكدت عضو مجلس الشورى نورة عبدالله العدوان على الحاجة الماسة لتطبيق النصاب الجزئي في التوظيف النسوي في التعليم الذي صدر بشأنه أمر ملكي في الثاني من شهر رجب عام 1432 وقضى بإيجاد حلول عاجلة قصيرة المدى لتطبيقه وحدد القرار مدة زمنية قدرها ستة أشهر من تاريخ الاعتماد، وقرار مجلس الوزراء الصادر في السادس من شهر جمادى الأولى العام الماضي الذي نص في بنده السادس على تكليف وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع وزارة العمل باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بعد وتوفير الدعم اللازم لإنجازه.
العضو الحرقان يرفض سحب توصية لرفع قيمة بدل النقل للموظفات السعوديات
د. السلطان يتمسك بضم «الخدمة المدنية» لـ «وزارة العمل» ضمن توصية بـ «الدراسة»
تأجيل إلزام «الخدمة» بتطبيق القرارات السامية لعمل المرأة عن بعد والدوام الجزئي بالتعليم
وطالبت بن عدوان في توصية تأجلت على تقرير الخدمة المدنية الذي سيتم التصويت على توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأنه الاثنين المقبل، بـ "دعوة وزارة الخدمة المدنية إلى تحقيق التزاماتها تجاه توظيف المرأة بتطبيق القرارات السامية لنظامي العمل عن بعد والعمل الجزئي وفق خطة زمنية محددة"، وبررت توصيتها بعدم وجود أي معلومات في تقرير الخدمة للعام المالي 341435 والتقارير السابقة تفيد مشروع الوزارة في تنفيذ القرارات السامية وعدم وجود أي تطوير في نظام الخدمة بضم أنظمة العمل عن بعد والجزئي بوضع البيئة التشريعية والتنظيمية لها، إضافة إلى شدة الحاجة إلى هذه الأنظمة لمناسبتها للمرأة والأسرة في المملكة ولتوظيف الخريجات.
وتأجلت حسب تقرير اللجنة المختصة بدراسة تقارير الخدمة المدنية توصيتان للعضو فائز الشهري، الأولى نصت على تطوير النظام الإلكتروني للربط مع إدارة شؤون الموظفين في مؤسسات الدولة المدنية لضمان تحديث المعلومات ودقة الإحصاءات والمخرجات، والثانية طالب فيها الشهري بتضمين التقرير السنوي للوزارة جدولاً تفصيلياً مقارناً لإحلال السعوديين محل الوافدين تبين فيه الأعداد والنسب تماشياً مع الإقرار السامي بخصوص تفعيل قرارات السعودية.



برامج وطنية لحماية الطلاب والطالبات من المخدرات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

سلوى حمدي - الرياض
أكدت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات أن هناك برامج وطنية وقائية ستنفذ بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والمديرية العامة لمكافحة المخدرات واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات تعنى بحماية الطلاب والطالبات. أكد أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات عبدالإله بن محمد الشريف أن الجامعات هي المنبر الثقافي لأي مجتمع، وأن المملكة تزخر بالعديد من الجامعات التي تمتلك الكفاءات والخبرات السعودية والطموحة والقادرة على المساهمة في صنع البرامج الوقائية والعلاجية والتوعوية ضد آفة المخدرات. جاء ذلك خلال استقبله لمدير جامعة سلمان بن عبدالعزيز بالخرج الدكتور عبدالرحمن بن محمد العاصمي والوفد المرافق له بمقر الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالرياض.



المملكة تتبرع بمليون دولار لمساعدة اللاجئين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

واس - جنيف
قررت المملكة العربية السعودية تقديم مبلغ مليون دولار تبرعاً طوعاً غير مشروط للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقديرًا من حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- للجهود الإنسانية المخلصة التي تبذلها المفوضية لمساعدة اللاجئين حول العالم. وأكد سفير خادم الحرمين الشريفين ومندوب المملكة الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف فيصل بن طراد، في كلمته أمام الاجتماع السنوي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لجمع التبرعات، استمرار دعم المملكة لتلك الجهود.



• نزاهة“ تؤكد على أهمية الجامعات في محاربة الفساد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

واس - الرياض
نظمت الجامعة السعودية الإلكترونية، أمس، محاضرة توعوية بعنوان «دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز قيم النزاهة ومحاربة الفساد» بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، وذلك في إطار فعاليات الحملة الوطنية

الشاملة لمكافحة الفساد، بحضور مدير الجامعة المكلف الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الموسى، وكلاء الجامعة، وعمداء الكليات والعمادات المساندة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين والطلاب. وتناول مسؤول الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عايض بن حسن الشهراني في المحاضرة، أنواع الفساد الإداري المتمثلة في الاستخدام السيئ للسلطة، ومخالفة الأنظمة والتعليمات والاختلاس والرشوة، وأسبابها المتمثلة في ضعف الوازع الديني، وغياب الأمانة والعدل والمساواة بين الموظفين، إلى جانب التكاسل والإهمال في تنفيذ الأعمال المكلفة بها الفرد. وأكد أهمية دور الجامعات كمؤسسات تعليمية في تعزيز مبادئ وقيم النزاهة، من خلال مناهجها العلمية وموادها التدريسية، كما تعمل على نشر هذه المفاهيم والقيم من خلال رسائلها الموجهة للمجتمع، بالإضافة إلى تنظيم مجموعة البرامج التوعوية، وتحفيز العمل الجماعي الذي يبيت في النفوس روح الفريق الواحد.

من جانبه أكد مدير الجامعة السعودية الإلكترونية الدكتور عبدالله الموسى في مداخلة له، أن الجامعة تسعى من خلال هذه المشاركة إلى تعزيز دورها التوعوي في خدمة المجتمع.



• اجتماعية المدينة“ تنظم فعاليات لمناهضة العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

أحمد السالم - نهلة الجمال المدينة المنورة تصوير - زاهد بخش

نظم فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة ممثلاً بلجنة الحماية الاجتماعية ووحدة الحماية الاجتماعية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة صباح أمس بتقديم فعالية بهذه المناسبة، ضمت عدداً من المحاضرات قدمها نخبة من المتخصصين في الجوانب النفسية والاجتماعية والشرعية والطبية، حيث تضمنت الورقة الأولى اللاتحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء والعنف الأسري من منظور نفسي قدمها الدكتور نايف بن محمد الحربي، مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة رئيس لجنة الحماية بالمنطقة وأستاذ الصحة النفسية المشارك بجامعة طيبة، فيما كانت الورقة الثانية بعنوان العنف ضد المرأة والشرعية مرآة قدمها فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله البشر رئيس محكمة الأحوال الشخصية بمنطقة المدينة المنورة وكانت الورقة الثالثة بعنوان العنف الأسري من منظور أمني قدمها سعادة اللواء الدكتور نايف بن محمد المرواني وكانت الورقة الأخيرة بعنوان الطب الشرعي وقاية وحماية قدمها الدكتور محمد بسام قارة استشاري ومدير الطب الشرعي بصحة المدينة.

وقد شاركت العديد من الجهات المعنية بموضوع العنف الأسري بأركان تعريفية بخدماتها، التي ضمت العديد من المطويات والمطبوعات وكيفية تلقي البلاغات والتعامل مع حالة العنف الأسري كان في مقدمتها وحدة الحماية الاجتماعية التابعة لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة، بالإضافة لبرنامج الأمان الأسري التابع لوزارة الحرس الوطني، وكذلك الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة ومديرية الشؤون الصحية بالمنطقة ومديرية شرطة منطقة المدينة المنورة، وكذلك بعض مؤسسات المجتمع المدني كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية أسرتي. سجل حافل

قالت المشرفة العامة على فرع الجمعية بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي: إننا نحتفل بهذا اليوم ونحن نشعر بالفخر بسجل حافل للمملكة - حفظها الله - في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وإنجازات وطنية ملموسة على مدى السنوات الماضية في مجال التشريعات التي أصدرتها وفي مجال حماية وتعزيز الحريات الأساسية للأفراد وحقوقهم القانونية خاصة ما يتصل بحقوق المرأة والطفل.

ويسعى فرع الجمعية في هذا اليوم الى توظيف دورها من خلال المشاركة المجتمعية في المناسبات المحلية والعالمية كافة، التي تعنى بحقوق الإنسان، وقد فعل فرع الجمعية هذا اليوم من خلال مسؤولية مشتركة مع عدة قطاعات إيماناً بأن حماية الحقوق والتمكين منها منظومة متكاملة لا تتحقق إلا بتضافر جميع الجهود.. وجاء ذلك من خلال التعاون مع

الكليات القانونية والأندية الطلابية في الجامعة الإسلامية وجامعة طيبة لنشر إصدارات الجمعية والتعريف بدورها ورسالتها.

قضية العنف

وأشارت رانيا عسيلان باحثة اجتماعية إلى أن التعامل مع قضية العنف ضد المرأة في مجتمعنا على وجه الخصوص ليست بالسهلة، لأنها حديثة عهد في المملكة العربية السعودية، ويجب أن يتم تكاتف عدة جهات بالإضافة لأهمية رفع مستوى الوعي لدى الأسر والنساء بشكل خاص، مشيرة إلى أنه لا يمكن حصر مطالب المرأة لأن الفئات العمرية والخلفيات الثقافية والظروف المحيطة تختلف من مكان لآخر وشخص لآخر، ولكنها تدور حول الحصول على حقوقها وإثبات وجودها واحترام شخصها ودورها في أسرتها سواء كان أما أو زوجة أو ابنة من واقع عملنا المعروف أنه يتم الأخذ بالمسميات العامة والمعروفة كالعنف الجسدي والنفسي والجنسي .. وهذه يندرج تحتها الكثير من الأساليب على سبيل المثال لا الحصر الإهمال والتهميش التهمج على شخصها أو منزلها ومكان عملها والحرمان من الحقوق والتعليم، وكذلك الحرمان من الأبناء وعزل المرأة اجتماعيا وحرمانها من أهلها والتفتير عليها في النفقة وغيرها.

استوصوا خيرا

وذكرت الباحثة الاجتماعية من وحدة الحماية ريم فيصل محلاوي تطالب باحترام إنسانيتها.. وتقدير مكانتها التي حث عليها سيد البشرية بقوله (استوصوا بالنساء خيرا) وتشير إلى التعامل مع قضايا العنف يختلف التعامل من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى، وبالتالي لا يمكن تحديد آليات محددة للتعامل، لذا يتوجب أولا وعي المجتمع بمصطلح العنف، ثانيا إقامة الدورات وورش العمل، التي توضح مصطلح العنف مع ذكر بعض الإشارات التي تشير الى وجوده، وذلك من أجل جو مجتمعي وأسري يسوده الاستقرار

وتشير سامية العنبري اخصائية اجتماعية في مجمع الأمل تطالب المرأة بحقوقها المسلوبة وبكيانها بإثبات ذاتها بالدفاع عن نفسها.. فظاهرة العنف ظاهرة كبيرة جدا في مجتمعاتنا الشرقية وللأسف ومازال قائمه بشكل ملحوظ فالיום وضحت أكثر عندما تسلط عليها الضوء، فقد كانت متخفية بثوب العادات والتقاليد والخوف من سلطة الرجل.

الحربي: الأسرة مصدر لتشكيل الأنماط السلوكية عند الأبناء

وأشار الدكتور نايف الحربي خلال كلمته بالورقة العلمية بعنوان العنف الأسري من منظور نفسي أن الأسرة تمثل مصدراً لتشكيل أنماط سلوكية متنوعة لدى الأبناء؛ فالأفعال العديدة الموجهة نحو الأبناء، وأساليب التربية، وطرق الثواب والعقاب من قبل الأسرة، تمثل مصدراً لدفع الأبناء لرد فعل قد يتمثل في أنماط سلوكية سوية أو غير سوية، إيجابية أو سلبية؛ فالأسرة منظومة تلعب دوراً رئيساً في تشكيل وبناء الشخصية، وتؤثر في شكل ووظيفة سلوكيات الأبناء.. ويعتبر العنف الأسري أحد مصادر إكساب الأبناء السلوكيات الأكثر خطورة على الفرد والمجتمع، مثل السلوك العدواني بأنماطه المختلفة، ويولد خللاً في نمط الشخصية خاصة عند الأطفال، مما يؤدي على المدى البعيد إلى خلق أشكال غير سوية من السلوك، وأنماط من الشخصية ذات البناء النفسي المضطرب، وفي المقابل فإن تمتع الأبناء بصحة نفسية جيدة، واتسامهم بالهناء الشخصي والسعادة، هو انعكاس للعيش في هناء وسعادة أسرية. وقال إن العنف الأسري مشكلة تمتد في الزمن عمقاً إلى نشأة المجتمعات الإنسانية، كما أنها ظاهرة عبر حضارية؛ حيث توجد في كل المجتمعات المعاصرة دون تمييز على أساس ثقافي أو عرقي أو اقتصادي.



كادر التمريض: نحن خط الدفاع الأول فأعينونا بـ "بدل عدوى"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740022.htm>

صباح مبارك (مكة المكرمة)

يسعى الممارسون الصحيون والمرضون والمسعفون، وراء اعتماد وزارة الصحة، بدل عدوى لهم، نظير التعامل المباشر مع المرضى والمصابين الذين يعانون من مختلف الأمراض المعدية. ويؤكد المسعف «ريان تركستاني» أن طبيعة عمله تقتضي عليه التعامل مع المصابين ممن يتوقع إصابتهم بأمراض معدية، لذلك يرى بأنهم في حاجة إلى أن يصرف لهم بدل عدوى لما في ذلك من دعم أكبر للعمل في هذا المجال.

وتقول الممرضة «علوية هوساوي» بأن احتكاكها المباشر مع المريضة المصابات بأمراض معدية هو من أخطر ما تتعرض له في عملها وصرف البدلات لهم ممرضين وممرضات حق لهم وداعم نفسي لمقاومة الأخطار. وبحكم عمل الممرض الفني في قسم الطوارئ يأسر الصاعدي وتعرضه للأشعة بشكل مستمر وتأثيرها الكبير على الجسم وتعرضه أحيانا للإيذاء من المرضى النفسانيين، يؤكد أنه يستحق بدل العدوى لما في ذلك من رفع همته للعمل وتحمل للمخاطر فيه. ويطلب فني التمريض بقسم العمليات الجراحية عماد الربيعي بدفع بدل عدوى لمن هم في مجاله لما قد يتعرض له من أذى وانتقال الأمراض المعدية له من خلال تعامله مع المرضى المصابين. ويؤكد فني التمريض بقسم الباطنة وجدي فلمبان على ضرورة صرف بدل العدوى لهم لأنهم وفي مهنتهم يكون لهم احتكاك وتعامل مباشر بالمرضى منهم من يعلمون بمرضه ومنهم من يجهلونه كالمراجعين في أقسام الطوارئ.

ويرى فني التمريض سمير المحمادي بأن الكادر التمريضي هو الخط الأول في الاحتكاك بالمرضى وهم أولى من غيرهم في استحقاق بدل العدوى.

ويؤكد فني التخدير الممرض مبارك الخزاعي أن مهنة التمريض تعتبر من أخطر المهن والتي تعرض الممارس فيها لأخطار كثير منها انتقال الأمراض المعدية بسبب واجب الممرض من التعامل المباشر مع المريض لذلك يحتاج لدعم على أداء هذا العمل كسرف بدل عدوى أسوة بغيرهم ممن هم في مهن خطرة وتدفع لهم البدلات.



ما يريده المواطن من وزير الشؤون الاجتماعية

التصدي للفقر .. دور للمسنين .. ودعم الأسر المنتجة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740032.htm>

سليمان النهايي (القصيم)، محمد الجاسر (بريدة)، منذر الهزاع (الأحساء)، عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)، عبدالخالق ناصر الغامدي (الباحة)، سطاتم الجميعة (حائل)

رفع عدد من المواطنين في مختلف المناطق مطالبهم لوزارة الشؤون الاجتماعية مطالبين بالإسراع في صرف الإعانات المقنونة للأسر الفقيرة في مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار.

عدد من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية طالبوا الوزير الجديد سليمان الحميد بمساواة الأخصائيين الاجتماعيين بزملائهم في وزارة الصحة من حيث تحويلهم من نظام المراتب الوظيفية إلى المستويات وإتاحة الفرصة لهم للابتعاث الخارجي.. وقال كل من جابر محمد الفاهمي، عبدالعزيز مبارك آل جازع، وأحمد الحربي: نأمل من وزيرنا الجديد أن يعطي مديري فروع الوزارة بمناطق المملكة صلاحية نقل الموظف أو تكليفه بالعمل والسماح بإعطاء مشاهد بالراتب للموظفين لتسهيل متطلبات حياتهم، مشيرين إلى ضرورة التركيز على تنمية الكوادر العاملة وإتاحة الفرصة لهم لإكمال دراستهم.

وعبرت أسر منتجة عن أملها في دعم الكثير من الأكلات والملبوسات الشعبية والحياكة والتطريز وإقامة المهرجانات الشعبية لتسويق منتجاتها على مستوى المملكة.

أما العم حمد البراهيم الدليقان فيناشد بإقامة ديوانيات لكبار السن في عدد من الأحياء، فيما يقترح العم ناصر السعيد تخصيص يوم لهم.

عبدالله الصعب طالب بتفعيل دور الشباب بالجمعيات ورعاية الأسر الفقيرة وتأهيل المعوقين، وشدد عبدالكريم الحربي على ضرورة تفعيل العمل الاجتماعي والتصدي للفقر.

علي محمد الغامدي وناصر عبدالخالق ناصر أشارا إلى أهمية إنشاء دار للملاحظة الاجتماعية ودار للمسنين بالباحة. وفي محافظة الأحساء أعرب رئيس جمعية المراح الخيرية صالح بن عثمان المرشد عن أمله في وجود كادر وظيفي للجمعيات الخيرية على التأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع الخدمة المدنية وإعفاء الجمعيات الخيرية من نسبة التأمينات

الاجتماعية ومعاملة موظفي الجمعيات الخيرية معاملة موظفي الحكومة بالسماح لهم بأخذ دورات بمعهد الإدارة العامة وربط الوزارة والجمعيات الخيرية بنظام محاسبي موحد.

ويضيف سامي أحمد القاسم رئيس مركز جمعية البر ببلدة الشقيق أن على الوزارة أن تهتم بالمواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود وإيجاد لجان لتسريع تسليم أراضي الجمعيات والمراكز التابعة لها وإنشاء برنامج قرض حسن ميسر لدعمها ودعم المستفيدين المسجلين رسمياً لديها بمبلغ مقطوع شهري أوسنوي.

ويطالب خالد الخالدي بمتابعة الدور الذي تقوم به قطاعات الوزارة كلجان التنمية الاجتماعية، فيما يطالب عبدالله العساف بمعالجة مشاكل التسول والفقر ومحاسبة الجمعيات الخيرية التي لا تقوم بدورها وكذلك متابعة صرف سيارات لذوي الاحتياجات الخاصة.



1000 معوق ومعوقة في رفحاء بانتظار مركز للتأهيل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740033.htm>

فليح ملاك (رفحاء)

هناك ما يزيد على 1000 من ذوي الاحتياجات الخاصة في رفحاء لم يحظوا بأي مركز للتأهيل الشامل، على الرغم من الحاجة الملحة لافتتاحه في محافظة تعد من أكبر محافظات المنطقة، وتتبع لها أكثر من 15 هجرة ومركزاً، ما يبرر لسلطان المحافظة حق الأولوية في افتتاح مركز حرماً من خدماته سنين طويلة، ما أدى إلى هجرة بعضهم إلى مدن أخرى، بحثاً عن ملجأ لإيواء أبنائهم وبناتهم المعوقين.

أولياء أمور المعوقات والمعوقين في المحافظة، يناشدون وزير الشؤون الاجتماعية الجديد بضرورة إيجاد مركز للتأهيل الشامل للذكور والإناث في المحافظة لرعاية بناتهم وأبنائهم المعوقين، مؤكداً حاجتهم الماسة والملحة لمثل هذه المراكز لإيوائهم وتأمين متطلباتهم وتعليمهم على أيدي مختصين في هذا المجال.

وعلمت «عكاظ» من مصادر خاصة، أن في المحافظة أكثر من 1000 معوقة ومعوق يراجعون مكتب الضمان الاجتماعي، منهم من يعانون من إعاقة شديدة، والبعض الآخر إعاقة متوسطة، وجميعهم تصرف معونتهم عن طريق مكتب الضمان في رفحاء بالتنسيق مع مركز التأهيل الشامل في عرعر، مبيّنة أن الطلبات على التسجيل ما زالت مستمرة وأن الكثير من الحالات لم تسجل حتى الآن.

يروى فرحان الشمري أنه يقطن في طلعة التميّاط، وله طفلان معوقان، ويعاني من رعايتهما وتوفير احتياجاتهما وتقديم أبسط الخدمات لهما، مشيراً إلى أن أقرب مركز تأهيل شامل يقع في مدينة عرعر على بعد قرابة 600 كلم ذهاباً وإياباً، ما تسبب في امتناعه عن ضم طفليه المعاقين لهذا المركز، بسبب بعد المسافة وظروفه الصعبة للذهاب إلى هناك بشكل مستمر لمتابعتهم، مضيفاً: نأمل افتتاح مركز في رفحاء لتوفير احتياجات التأهيل لهما.

وفي السياق قال المواطن عابد الشمري: ابني المعوق يحتاج إلى رعاية، إلا أن المشكلة تكمن في عدم وجود مركز قريب لمراجعتهم وتذليل الصعوبات التي نواجهها.

وأضاف نايف الشمري: ابني مصاب بإعاقة ويحتاج لرعاية صحية وتأهيلية متكاملة، إلا أن هذا لا يتحقق بسبب بعد مركز التأهيل، ويصعب علي أن أسجل ابني فيه لبعده، وفيما لو كان المركز قريباً منا لكان الأمر هيناً واستطعنا زيارته بشكل مستمر والاطمئنان عليه، لا سيما أن قربه راحة للبال واستقرار نفسي لنا كوالدين.

أما المواطن محمد الشمري، فأكد أن هناك حاجة ملحة للعناية بذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة رفحاء، مناشداً المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية بإيجاد مركز للتأهيل الشامل للذكور والإناث في المحافظة لرعاية بناتهم وأبنائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيوائهم وتأمين متطلباتهم وتعليمهم على أيدي مختصين في هذا المجال.

اعتذار معنف أبناؤه الـ9.. ودار الحماية تتسلم البنات الـ3

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Con20141211740157.htm>

زين عنبر (جدة)
أبدى الأب الذي اتهم بتعنيف أبناؤه التسعة، أكبرهم فتاة في الـ18 من العمر وأصغرهم رضيعة لم تتجاوز الأشهر الثلاثة، ندمه الشديد على ما اقترفته يده تجاه أبناؤه بكيهم بسيخ حديد ملتهب، نتيجة اختفاء 100 ريال من المنزل دون علمه، في حين تسلمت دار الحماية الاجتماعية في جدة الفتيات الثلاث المعنفات (طالبة بالمرحلة الثانوية وطالبتان في المتوسطة)، بعد إخضاعهن للكشف الطبي في مستشفى الملك فهد بجدة، وحضور جلسات نفسية واجتماعية من قبل الأخصائيات في دار الحماية التي سترفع تقريراً للجهات المختصة عن الحالة في وقت لاحق.

وأوضح (عكاظ) مدير الحماية الاجتماعية في محافظة جدة صالح سرحان الغامدي أن الأب حضر بصحبة باقي أبناؤه إلى الحماية الاجتماعية وتم استكمال الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات، مشيراً إلى أن الأب لم تظهر عليه سلوكيات خاطئة وأن حالته النفسية مستقرة جداً، ووصف تجاوبه مع الحماية بالجيد، حيث أبدى أسفه لما أقدم عليه من تعنيف لأبنائه (باستخدام السيخ)، مبرراً تعنيفه لأبنائه إلى حرصه على تربيته وعدم تكرارهم لأخذ 100 ريال بدون استئذان. وتابع الغامدي بقوله: أحد الأبناء اعترف بأخذه الـ100 ريال دون استئذان وفي مفاجأة غير متوقعة وصف الأبناء والدهم الذي عنفهم (بالطيب والحنون).

وأكد مدير الحماية الاجتماعية في جدة أنه لا يوجد أي تهاون في حالات التعنيف ضد الأطفال والنساء لأنهم أمانة في أعناق الأسر وهذا يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية في تربية وتأديب الأبناء، لاسيما عقب البدء في تطبيق نظام الحماية من الإيذاء الذي يجرم مثل هذه الأفعال. مشيراً إلى مباشرة الحماية لكافة بلاغات العنف خلال الأربع وعشرين ساعة لتقديم الرعاية والحماية الاجتماعية للمعنفين، منوها لاستكمال كافة الإجراءات النظامية مع الجهات ذات العلاقة.



القاسم: لجنة من جهات عدة ستجتمع للنظر في وضعه.. الأحد المقبل جازان.. نازح توفيت عمته فطرد وأسرت من مسكنها "الخيرى" المشارع

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://sabq.org/UFsgde>

محمد المواسي- سبق- جازان:
ينتقل مواطن نازح من الحد الجنوبي بين الشوارع، بعد أن أخرج من إسكان جازان الخيري بحي السويس، حيث كان يعيش مع عمته -أم زوجته- التي توفيت وهي مستفيدة من السكن ويعيش معها "علي الكعبي" وابنتها زوجته، وهي

مريضة نفسياً، إلا أنه عقب وفاة عمته بدأت مضايقته حتى انتهت بقطع التيار الكهربائي عليه وأسرته، واضطر للخروج بأسرته واستئجار شقة مفروشة، لكنه فوجئ بعد خروجه برمي محتويات المنزل في الشارع.

"الكعبي" أب لخمس بنات إحداهن كفيفة، يعولهن وليس له أي دخل أو وظيفة أو مسكن بعد نزوحه من الحد الجنوبي؛ وما زال هو وأسرته ينتقلون من منزل قريب لآخر، ومن شارع لشارع وسيارة أخرى، بعد أن اضطر لبيع سيارته من أجل مصاريف أسرته وإيجار الشقق المفروشة.

وقال "علي الكعبي" في حديثه لـ "سبق" إن الأمر بدأ بعد وفاة عمته من مضايقات تعرض لها من الإسكان حتى انتهت بقطع التيار الكهربائي عنه، بغير تقدير لظروفه وأطفاله وابنته الكفيفة، وانتهى به في شوارع مدينة جازان ومنازل أقاربه بعد أن نزح من دياره خلال فترة الحرب الحوثية.

وأضاف "الكعبي": "منذ أن أخرجت من المنزل وأنا من شقة مفروشة لأخرى بتكاليف باهظة كثير منها ما زال ديناً عليّ، حتى بيعت سيارتي التي كنت أعمل عليها بمبالغ زهيدة تسد جوع أبنائي، لكن حالي وأسرتي يتدهور مادياً ومعنوياً، فقد نلنا من الإذلال في الشوارع كثيراً؛ بسبب إخراجنا من الإسكان الذي كانت أم زوجتي مستفيدة منه مع حاجتنا الماسة له، بما أني نازح ولا منزل لي".

وتابع: "أنشد الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود بتوفير مسكن لي يسترني وأسرتي؛ كوني نازحاً في إسكان الروان".

من جهته أوضح المتحدث الرسمي بالإنابة، ياسين القاسم، لـ "سبق"، أن لجنة من عدة جهات ستعقد اجتماعها الأحد المقبل بشأن النظر في وضع علي الكعبي.



وزارة العمل لـ "الاقتصادية": حرمان مخالفين التنظيم من المناقصات الحكومية

إطلاق وظائف العمل عن بعد" رسمياً الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/11/article_913773.html

بدر القحطاني من الرياض
كشف مسؤول في وزارة العمل لـ "الاقتصادية" عن عزم الوزارة إقرار آليات لتنظيم "العمل عن بعد" في السعودية وإطلاقها خلال الأسبوع المقبل، ومن أبرزها "تسجيل العاملين عن بعد في التأمينات الاجتماعية، خلال مدة أقصاها 12 أسبوعاً، مع إقرار عقوبات صارمة بحق أصحاب المنشآت المتحايلة تصل إلى الحرمان من المناقصات الحكومية. وقال المسؤول، الذي تحدث شريطة عدم ذكر اسمه، إن التنظيم يخصص للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وسيلزم أصحاب العمل بتوقيع عقود يكتب فيها أن العاملات أو الأشخاص من ذوي الإعاقة "يعملون عن بعد".
التنظيم يشمل الموظفين الجدد، أو للموظفين الحاليين بتعديل العقود معهم وتوضيحها في العقد بتحديد أنهم يعملون عن بعد تحت هذا الإطار، حتى يتسنى لاحقاً حساب العاملين عن بعد في نطاقات وفق النسب التي جرى إقرارها، لأن الوزارة ستحدد نسبة معينة لكل شركة وفقاً لضوابط ستعلنها ضمن الآليات تعتمد على نطاق المنشأة وعدد السعوديين فيها.
وهناك ما يربو على 200 ألف سعودية يبحثن عن العمل، ويحملن الإجازة في درجة البكالوريوس بحسب تقديرات رسمية نشرت قبل عام ونصف العام، وتقيد أن هناك نحو مليون شابة وفتاة يبحثن عن العمل ويجيدون استخدام الحاسب الآلي.
"ستطبق الوزارة عقوبات صارمة حيال أصحاب الأعمال الذين لا يلتزمون بتعديل أوضاع العاملين عن بعد خلال ثلاثة أشهر"، والحديث للمسؤول "لحد من استخدام التنظيم أداة للتوطين الوهمي".

أشد العقوبات بحسب المسؤول ستطبق بحق من يستخدم السعودة الوهمية بحرمان من الاستقدام ونقل الخدمات، وقد تصل العقوبة إلى الحرمان من المناقصات الحكومية، وأي عقوبات أخرى نص عليها قرار مجلس الوزراء رقم 50 بشأن إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

من ناحيته، يقول معتز جستنيه وهو مدير موارد بشرية في شركة كبرى في جدة "تمثل مزية العمل عن بعد فرص عمل متعددة في أغلب القطاعات النشطة في سوق العمل السعودية، خاصة فيما يتماشى مع التوجهات الحديثة لمؤسسات القطاع الخاص في طرح وإتاحة فرص العمل الحقيقية لتجنب مشاغل السعودة الوهمية سابقاً".

ويضيف جستنيه خلال حديثه لـ «الاقتصادية»: «توفر بعض الشركات في القطاع الخاص العمل عن بعد للموظفات وذوي الاحتياجات الخاصة، في وظائف إدارية وتسويقية».

ويساعد العمل عن بعد الشركات في تخفيض النفقات، ويقول جستنيه "لا تحتاج الشركة إلى مقر نسائي خاص، ويشمل ذلك التكلفة المكتبية التشغيلية، فضلاً عن توفير الموازنة بين الحياة والعمل للموظفة، فحسب الدراسات برز عنصر العمل عن بعد أعلى العناصر الجاذبة للشباب والشابات بسوق العمل، وغالباً ما تنتم الشركات والمؤسسات، التي تعتمد على هذا النظام المرونة الإدارية وانخفاض مستوى البيروقراطية الإدارية".

في الوقت نفسه، يحذر مدير الموارد البشرية من سلبات تتمثل في استغلال المؤسسات الصغيرة للمزие واستخدامها في التحايل والسعودة الوهمية، وهو ما يشدد على تطبيقه التنظيم ويعد المتحايلين بالعقوبة.

كانت مصادر قد أكدت لـ «الاقتصادية» مطلع كانون الأول (ديسمبر) الحالي، شروع وزارة العمل في تطبيق نظام العمل عن بعد بشكل تجريبي، تمهيداً لقرار وزاري يحدد الشروط والضوابط والمميزات.

وأشارت المصادر إلى بدء شباب وفتيات في العمل عن بعد مع شركات سجلتهم بدورها في التأمينات الاجتماعية، ورصدت الوزارة الجوانب الفنية وتطبيقها لمدى نجاعة النظام الذي أعلنت عنه مسبقاً، للقضاء على التوظيف الوهمي وتوفير مرونة في أماكن العمل من خلال المنزل أو مراكز العمل عن بعد، الذي ناقشت الرأي العام حول أنظمتها عبر بوابتها الاستشارية على الإنترنت "معا".

وتشرح لائحة العمل عن بعد التي نشرتها وزارة العمل في بوابة "معا" سابقاً، أنه "بشكل عام هو عمل محدد الوصف يؤديه عامل مستوفي الشروط من مكان بعيد عن مكان العمل الاعتيادي لأداء الواجبات الوظيفية، وهذا المكان ممكن أن يكون منزلاً أو مركزاً للعمل عن بعد".

اللائحة استعرضت أيضاً مميزات أخرى، لكن المسؤول فضل الانتظار حتى يجري الإعلان الكامل للتعليق على المميزات، التي وردت في موقع "معا"، التي تشمل "حساب الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين عن بعد بأربعة عمال سعوديين عند حساب نسب توظيف الوظيف، على ألا يقل الأجر الشهري عن ثلاثة آلاف ريال، وأن يكون مسجلاً في التأمينات الاجتماعية، ولا يعمل في كيان آخر، أما إذا زادت نسبة ذوي الإعاقة في المنشأة أو الكيان على 10 في المائة من عدد السعوديين في الكيان الواحد، فإنه سيجري احتساب كل عامل من ذوي الإعاقة كأبي عامل سعودي آخر، وفقاً لللائحة". كما يشترط لاحتساب المرأة العاملة عن بعد ضمن نسبة توظيف الوظائف (السعودة) في برنامج "نطاقات" ألا يقل عمرها عن الـ 18 سنة ولا يزيد على 50 سنة، وأن تكون مسجلة لدى التأمينات الاجتماعية، وأن يقدم صاحب العمل شهادة مصرفية تثبت تسلم العاملة لأجورها فترة عملها لديه.

ومن مميزات توظيف النساء اللائي يقعن مقر سكنهن في مدينة أو محافظة بعيدة من مقر المنشأة، أن تحسب ضمن نسبة توظيف الوظائف (السعودة) بـ 1.25، بمعنى احتساب كل أربع عاملات بخمس عاملات، وفقاً لللائحة المنشورة سابقاً.

المعاقون والتنمية المستدامة!!

المصدر: جريدة اليوم الاحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014 م
<http://www.alyaum.com/article/4032237>

انيسة الشريف مكي

اليوم العالمي للمعاقين من كل عام يوم واحد؛ للتذكير فقط بالاهتمام بالمعاق، ولزيادة الوعي الاجتماعي بقضايا الإعاقة، وضمان حقوق المعاقين، وضرورة إدماجهم في نسيج مجتمعي شامل متاح للجميع سياسياً واقتصادياً وثقافياً. اتفق العالم على خدمة المعاق - وقليلاً ما يتفق العالم في وجهة نظر مشتركة!!- إلا أن اتفاقهم على أن تتمتع هذه الفئة الغالبة بحياة كريمة تتحقق لها مشاركة فاعلة في المجتمع، قائمة على الإنصاف والمساواة بتنمية مستدامة في عهد التكنولوجيا، شيء عظيم.

فقضية المعاقين ليست قضية فردية، وليست قضية يوم واحد نذكرهم فيه، وإنما هي قضية مجتمع كامل، يحتاج جميع أفرادها لاستنفار كل الهمم، من مؤسسات وقطاعات خاصة وعامة؛ لتنمية مستدامة تحقق حياة سهلة لهم وترفع من مستوى هذه الحياة.

وليسهل هذا الإدماج بعد تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم ودعم مواهبهم، يؤمل مع الشكر من كل مساهم: إزالة كل المعوقات وذلك بتكثيف البيئة الطبيعية لهم، ومنها: وسائل النقل العام والخاص لا تلبي احتياجاتهم وقدراتهم، فحذا لو توفرت لهم وسائل نقل وفقاً للمعايير العلمية والعملية لكل معاق، وإن تعذر ذلك فالبديل توفير مواصلات خاصة تلائم احتياجاتهم.

ويؤمل من شركات تأجير سيارات ليموزين إعداد سيارات خاصة ومجهزة برافعات هيدروليكية و«كراسي» كهربائية ومتحركة تناسب وضع المعاقين حركياً.

وحتى يستفيد منها الكفيف يؤمل أن تكون ناطقة بالصوت؛ ليعلم الكفيف أن هذه سيارة أجرة لنقله للمكان الذي يريد.

كما أتمنى أن تُحدد مقاعد خاصة بالمكفوفين في جميع وسائل النقل مزودة بلوحات إرشادية، يوضع عليها اسم ورقم الحافلة، وأرقام الطوارئ بطريقة "برايل".

مواقف خاصة لهذه المواصلات وخاصة لهذه الفئة مع صرف بطاقة للمعاق تدل على نوع إعاقته.

وبالنسبة للمواقف أتمنى أن يميز كل موقف بعلامة الإعاقة -سمعية، بصرية حركية.. الخ، ويلفت نظر من يستغلها من غير المعاقين أو يغرم.

وحذا لو وضعت تنبيهات صوتية مرئية على إشارات المرور وأماكن عبور المشاة؛ لمساعدة المعاق سمعياً وبصرياً.

منح المعاق الحق في استخدام وحجز موقف له بالقرب من بيته، وتُميز سيارته بالشعار العالمي للمعاقين.

وفي الطائرات بالإضافة إلى مساعدة الكفيف ومرافقه في اختيار المقعد المناسب، يؤمل وضع ملصقات وسائل الأمن والسلامة في جيب المقعد، مكتوبة بطريقة برايل.

أما الخريطة الصوتية فمطلب أتمنى أن يتحقق، يحدد للكفيف بالصوت مكان طريقه عسى أن يتحقق.

مساعدة المعاق واجب ديني، يتحتم على كل المؤسسات وقطاعات المجتمع الخاصة والعامة أن تعمل معاً للتقليل من آثار الإعاقة، بتجهيز الطرقات والأرصفة والمباني والحمامات العامة والحدائق وغيرها من المرافق العامة، بما يتناسب والإعاقة؛ لسهولة تنقله مع توفير العصا البيضاء بالكمبيوتر الناطق والمبرمج في جميع مناطق الحي واتجاهاته.

وبما أننا في عصر التكنولوجيا، لا يستحيل علينا شيء، فوضع جهاز ناطق أرضي عندما يطأه الكفيف ينطق باسم المكان، ضرورة.

في حوار نشرته إحدى الصحف المحلية مع المبتعث السعودي في أمريكا، شاهر المرزوقي الذي يدرس الماجستير، عن سر تفوقه إلى حد أنه اكتشف مشروعاً طبياً يقود إلى حل لمعضلة "مبتوري الأذرع" قال: في بداية الأمر كنت معتقداً أن الغربية والدراسة في الخارج ستكون صعبة نوعاً ما، خصوصاً لوضعي الخاص، ولكن تفاجأت بما شاهدته من خدمة لذوي الاحتياجات الخاصة من تسهيل الطرق، وتخصيص أقسام خاصة في الجامعة؛ لتسهيل أمورهم.

ورداً على سؤاله عن كيفية قيادته للسيارة بمفرده. كانت إجابته: "لا.. أبداً.. الطرق هنا والأرصفة مبسطة لذوي الاحتياجات الخاصة؛ وكل المباني سواء الحكومية أو الخاصة مجبرة على أن تخصص مسارات ومواقف خاصة لذوي الاحتياجات، والحمد لله لا أحتاج أحداً في خروجي لشراء احتياجاتي سواء من الأسواق أو المتاجر، وأيضاً لنا الأولوية في كل الأمور".

فقرار الدمج قرره القرآن الكريم والسنة النبوية والأدلة كثيرة، أذكر منها تولية المصطفى -عليه أفضل الصلاة والسلام- ابن أم مكتوم وهو أعمى، على المدينة عندما خرج لإحدى غزواته، فالإعاقة لا تنقص من قدر صاحبها، والميزان الحقيقي التقوى.

شكراً للدولة، وعلى رأسها والدنا الحبيب، وجعل أعماله في ميزان حسناته.



مخاتلة (منظمات حقوق الإنسان تحب العرب)

المصدر: جريدة الحياة الأحد 15 صفر 1436هـ - 7 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

جاسر الجاسر

إما أن هواها عربي أو أنها عوراء، فهي سريعة التفاعل مع كل شأن عربي، مبالغة إلى التشكيك في الأحكام القضائية والطعن فيها مهما حرصت البلدان العربية على الاقتراب منها والتوضيح لها. الدول العربية لا تملك سمعة حسنة في هذا الحقل، فلقد مرت عليها عقود كانت فيها قبلة السهام من جميع الجهات، ربما لأن أكثرها يستهزئ بالديموقراطية ويتلاعب بها لجعلها معطفاً لديكتاتورية خانقة، إلا أن هذه الجمعيات انتقائية في شكل لافت حتى أنها لا ترى أحياناً الجرائم الكبرى لشدة انشغالها بتفاصيل صغيرة ربما بحكم الإرث والاعتقاد لا أكثر. عربياً تستهدف هذه الجمعيات السعودية ومصر والإمارات والبحرين، وتخصها بتقارير وبيانات كثر كأنها مراكز انتهاك الحقوق على رغم جهودها للارتقاء في هذا المجال ليس من أجل التقارير، لكن حرصاً على مواطنيها وسعيها لبناء مؤسساتها. هذه الجمعيات لم تهتم بما حدث في العراق طوال السنوات الماضية من مذابح بشعة، ولم تضع النظام السوري ضمن نطاق رؤيتها على رغم سجله غير المسبوق في التعذيب، وقتله وتشريده يومياً لآلاف السوريين. لم تنشغل بتاييلاند وانقلاباتها العسكرية العنيفة، ولم يستثرها عشرات الآلاف من شباب هونغ كونغ، بل إن عينها العوراء يغشاها الرمد حين تلقت نحو طهران وما يحدث على أراضيها، ما يجعل السبب الأبرز هو أنها تفتقر إلى الإبرانيين العاملين معها أو أن تعاطفهم يغلب عليهم فلا يرون انحرافاً وخطأ في البلد الأم. الورطة الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا التي بدأت تنتهج أساليب عنيفة لكتم الحريات، وتتوسع في ذلك بما يفوق الإرث العربي باستثناء سورية والعراق، ولعل لندن هي أكبر المرتدين عن منهجها الحقوقي بعد أن وصلت النار مهددة بحرائق تنسف كل مفردات تاريخها الحقوقي. كانت الجمعيات الحقوقية تعيش في نعيم، فهي قسّمت العالم إلى مناطق خضراء وحمراء، وكانت الخضراء هي الأكثر والأقوى، لكنها اليوم لن تجد أرضاً تمتدحها سوى مواطن الشعوب البدائية المنعزلة. لقد نجح الإرهاب الذي تشعب واستطال، ودخل مناطق كانت محمية ومستعصية إلى إيقاظ الشعور الوجودي الأساس الذي يعني أمراً واحداً: البقاء لا يحتمل الرهانات المترفة. أصبح التعبير عن الرأي دعوة للقتل، كل النشاطات غدت مريبة أما الحريات الشخصية فهي تضيق كل يوم لتتنبت للجدران أذاناً ترصد كل صوت. امتياز الجمعيات الحقوقية السابق أن بياناتها كانت مكثفة ومحددة وتجد دعماً عريضاً، لكنها اليوم مضطرة إلى إصدار بيان كل ساعة حتى تلاحق الأحداث المتتابعة، فلا تستطيع لها رصد، ولم يعد صوتها إلا صراخاً وعويل.

لا صوت للجمعيات الحقوقية والسكين تهدد الرقاب، فلعلها تعتزل مؤقتاً وتراجع آلياتها وتصوراتها لتكون مستعدة للانطلاق مع العالم الجديد الذي يتشكل برؤية لا تتفق مع المقولات التقليدية لهذا النوع من المنظمات والجمعيات، خصوصاً أنه لم يسبق أن راجعت ذاتها وصحت أخطاءها من قبل.



المرأة بين فكر الوصاية واللامبالاة بأمنها

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001111>

د. حسناء القنيعير

على الرغم من أن المرأة السعودية حققت نجاحاً وتفوقاً على أكثر من صعيد، وأثبتت قدرة عالية في المطالبة بحقوقها والدفاع عن قضاياها التي تتسجم مع واقعها المتجدد؛ إلا أنه ما زال هناك من ينصب نفسه نائباً عنها في أخص خصوصياتها، فلقد دأب بعض المتشددین في بلادنا من محترفي التجريف الفكري، على ممارسة الوصاية على المرأة في كل أمورها، بكل جراءة، وبلا احترام لها كذات مستقلة، ولا لذويها من المواطنين الرجال. فكل ما يهدف إليه من نصبوا أنفسهم أوصياء عليها هو أن يكونوا أبطالاً، حتى بتنا أسرى لأمزجتهم وشغفهم بالشهرة، أولئك العصاةيون الذين يحسبون أنهم على شيء وهم ليسوا كذلك، يحتكرون الدين لهم وحدهم ويريدون مصادرة قرارات الوطن، وجعل المواطنين رهينة لأمزجتهم وتسلطهم، كمحاربتهن لعمل النسوة المحتاجات للعمل، وتدخلهم في عمل الوزراء وكبار المسؤولين، وإفساد المناسبات الثقافية والترفيهية، وما ذاك إلا لأن المرأة تشكل جزءاً مهماً في تلك المشاهد .

لقد تقاسم أولئك الأدوار، وتعاهدوا على الإثارة والتشويش، حتى باتوا لازمة لكل ما له صلة بالمرأة! متذرعين بقاعدة (سد الذرائع) غلواً ومبالغة في الأخذ بالاحتياط، فأصبحت كل فتاوى المرأة تنحو نحو الغلو والتشدد، وبالغوا في الأحكام المتعلقة بها، ما أدى إلى سلب كثير من حقوقها التي لم يحرمها الدين .

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، متجاهلين أن التشدد في غير موضع التشديد يُعدّ من التمتع المذموم شرعاً، فما جعل الله فيه سعة ومجالاً للاختلاف لا يكون موضعاً للإنكار والتشدد، ولهذا تقرر في قواعد الفقه أنه " لا يُنكر المختلف فيه، وإنما يُنكر المجمع عليه " .

لقد أصبح كل ما تفعله المرأة، طفلة كانت أم كبيرة، محل نقاش وفتاوى وتحريم، من الدعاة والمريدين، في الوقت الذي يتجاهلون فيه كثيراً من الأمور التي تشكل خطراً على أمنها وحياتها ومستقبلها وسبل عيشها، وما أكثر ما تنشره الصحف عن تلك القضايا. لكن أولئك لا يشغلهم شيء سوى عمل المرأة، ولباسها وعدم اختلاطها بالرجال حتى لو كان ذلك محفوفاً بضوابط. وكان الوطن لا يسكنه أحد سوى المرأة، وكان قضاياها الشائكة حُلّت جميعها فلم يعد لدى أولئك من قضية سوى المرأة !

=منذ أيام هاجم أحد الدعاة الفرق الإنشادية المخصصة للفتيات في المملكة، قائلاً: إن " هذه الفرق من المنكرات، ويتضمن تربية البنات الناشئات على قلة الحياء، وعلى ممارسة الرقص والحركات المثيرة أمام الرجال ". مطالباً الدعاة في القنوات الفضائية بالتدخل السريع لمحاربة الفرق الإنشادية بسلاح " العلم والدين "، والتعاون لوقف هذا البرنامج "الأثيم" .

ويتساءل العقلاء عن ماهية الإثم في تلك الفرق الإنشادية للبنات الصغيرات اللاتي يشاركن في المهرجانات الموسمية والحفلات، والأعياد، واليوم الوطني، والأنشطة الصيفية، والدعايات للأسواق التجارية؟ هناك من الآباء من يزوج بناته اللاتي في عمر تلك الصغيرات المنشدات، لكن لا أحد من أولئك الدعاة حذر الآباء من انتهاك طفولة بناتهم بتزويجهن لرجال طاعنين في السن بما يشبه المتاجرة بهن، فتلك القضية لا تحرك فيهم ساكناً، وأنى لهم ذلك وأحد دعاة سبع نجوم يقول في قناة فضائية: إن الاتفاقيات الدولية " تجرم زواج البنت تحت 18 عاماً " ما يعني أن انتهاك حقوق الصغيرات مشروع عندهم، أما فرجهن وإنشادهن فهو الإثم بعينه الذي تجبئ له الحشود، لأنه يثير الشهوات، لكنه في ظني لا يثير إلا شهوات الشواذ والمنحرفين ودعاة تزويج من هن في سن العاشرة وما دونها !

=أمرت إحدى الجامعات طالباتها بلبس العباءة غير الملونة بصفتها الزي المناسب للبيئة التعليمية، محذرة الطالبات المخالفة من مساءلة مشرفات الأمن، وتسجل المخالفة في ملفها عند التكرار! وهنا نتساءل هل للون العباءة حكم شرعي؟ وما صلة اللون الأسود بالبيئة التعليمية؟ أو ليس اللون الأسود مجرد عادة فرضها الفقر، نظرا لأنه يتحمل الأوساخ أكثر من الألوان الفاتحة، كما أنه مثل كثير من الأمور التي فرضت على المرأة بحكم العادة والتقليد، فأصبح لها قداسة تحرم مناقشتها .

وهذه الجامعة هي التي كانت إحدى عضوات هيئة التدريس فيها "داعشية" بدرجة دكتوراه في الفقه وأصوله، وكانت تدرس طالباتها حتما فكرها الإرهابي، لكن الجامعة ومن تعاقدها لم يعلموا عن توجهها الفكري وتطرفها إلا بعد أن رحلت معلنة أنها داعشية قبل أن تظهر داعش، فماذا يعني هذا؟ أليس تقريبا من الجامعة التي تستमित في مراقبة العباءات، التي ألقتها عن مراقبة ما كانت تفعله تلك الداعشية من تدمير لعقول طالبات الجامعة! وهنا يحق لنا أن نسأل ما الذي فعلته الجامعة لكي تتابع عضوات هيئة التدريس المتشدات مواطنات ومتعاقبات، بعد إعلان إحدى منسوباتها عن دعشيتها، كي تحافظ على عقول بناتنا من التدمير الممنهج الذي يسلكه المتطرفون، وستكون له آثار تنعكس على أمن الوطن؟ أم أن انشغال الجامعة بعباءات البنات أكثر أهمية من مراقبة من يعبث بعقولهن، ثم ماذا عن التعاقد من خارج الوطن؟ هل وضع التشدد الديني في حسابان المسؤولين في تلك الجامعة المهمومة بلون العباءات؟ أم أن الأمر سيمر كما مر غيره بلا أدنى شعور بالمسؤولية الوطنية .

ولم تقف حدود الوصاية عند ذلك بل امتدت إلى الفضاء الخاص وأعني به المناسبات النسائية، فقبل أسابيع عقدت داعيات في مكة ورشة عمل، لمطالبة النساء باللباس المحتشم في الأعراس، ومنع من لم تلتزم من الدخول، وتخيير المخالفة بوضع شال على كتفيها أو (دراعة) توفرها صاحبة الدعوة لتجبر المدعوة على تغيير فستانها الذي أعدته من أجل تلك المناسبة! أو تلزم بعدم خلع عباؤها داخل القاعة مع مراقبتها أو تومر بالمغادرة! وقد وضعت الداعيات برنامجا لذلك، منه التنبيه في بطاقة الدعوة على الاحتشام، مع إرفاق مطوية تشرح حدود عورة المرأة، ودعوة المحتشبات لحضور الحفل لوعظ النسوة، والقائمات بالرقية الشرعية لبيان أن اللباس سبب للحسد، ومغسلات الموتى للإخبار عما شاهدن من أحوال متوفيات غير محتشمات ..

وأكدت الداعيات على ضرورة الاتصال بالتجار والمشاغل والمصممات للتعاون من أجل إسباغ الحشمة على النسوة الراغبات في حضور حفلات الزواج!! وهذا فرض وصاية مضاعفة على المرأة التي ما تزال تعامل كناقصة أهلية، وغير قادرة على اتخاذ قراراتها، حتى وصل هوس الوصاية إلى ملابسها وهندامها في الفضاء الخاص بعيدا عن المدارس والجامعات التي أحكموا تشددهم عليها !

لقد مرّ علينا زمن ونحن نطالب بحقوق المرأة المطلقة والمعضولة واليتيمة والأرملة والعاطلة والفقيرة. لكن ما يحدث الآن للمرأة من مشكلات تهدد أمنها وحياتها تجاوز كثيرا ما كنا نطالب به، وأعني تلك الأمور التي تشكل خطراً على المجتمع برمته، إن لم يتكاتف الجميع لاجتراح حلول لها لاسيما أولئك الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على المرأة وهم الذين لديهم تأثير على الناس لاسيما البسطاء! ومن ذلك :

التحاق النسوة بالتنظيمات الارهابية التي تعمل ضد بلادنا، وآخرهن داعشية سعودية أعلن تنظيم داعش عن وصولها، وأبنائها إلى الأراضي السورية التي يسيطر عليها التنظيم، واستقبل ابنها الأكبر وأصغر مقاتلي التنظيم النهائي بوصول والدته إلى أرض داعش، وكانت قد شاركت في عدد من الاعتصامات داخل المملكة، ثم هربت إلى اليمن. واتخذت من وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة لترويج قضية زوجها الإرهابي مطالبة بالإفراج عنه. (انظر مقالتي: جناية الأمهات الداعشيات على أطفالهن .)

التحرش والاعتصاب، إذ نفاجا كل أسبوع تقريبا بحادثة تحرش بيناتنا من قبل سائق أو عامل أجنبي، ومما وقع في الأيام الأخيرة اغتصاب سائق من الجنسية السورية لطفلة عمرها ثماني سنوات عند إيصالها إلى المدرسة، ويتضح من الخبر أن الطفلة اغتصبت عدة مرات، وقفز فتاة من سيارة ليموزين عند تحرش السائق الآسيوي بها، وعثر الجهات الأمنية على جثة طفل يبلغ من العمر عشر سنوات، حاول شاب اغتصابه وعندما لم يتمكن من ذلك خنقه حتى الموت . تلك مشكلة اجتماعية تحتاج منا إلى مراجعة جادة لإيجاد حلول لها، لكننا نقف عاجزين بل متفرجين على مصادرة بعضهم حقّ المواطنين في إصدار قانون يعاقب المتحرشين، لأن هناك من يرى أن ذلك سيكون مبررا للاختلاط!! ذلك الغول الذي يهددونا به لدن مقارنة أي موضوع يخص حقوق المرأة .

العنف ضد المرأة وإيذاء الأطفال، حيث تتعرض عشرات النسوة والأطفال إلى أشكال متعددة من العنف، ومن المحزن أن من يمارس ذلك أقرب المقربين إليهم، من أزواج وآباء وأشقاء وبعض أفراد عائلاتهم، ولا توجد لدينا قوانين واضحة للحد من العنف ضد النسوة، سواء أكن زوجات أم بنات أم شقيقات، أما إيذاء الأطفال فقد وافق مجلس الوزراء في جلسة

ماضية على نظام حماية الطفل، وهو النظام الذي يحمي من الإيذاء كل شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر .. ويغطي هذا النظام جوانب كثيرة من ممارسات العنف والإيذاء في حق الطفل مثل التسبب في حرمانه من التعليم، أو التحرش به، أو الحط من كرامته بالقول أو الفعل، أو التمييز ضده بسبب انتمائه الاجتماعي أو العرقي، أو تعريضه للمواد والمشاهد الإباحية، وغير ذلك من الممارسات المسيئة له ."

أخيراً، أين الدعاة والداعيات والأوصياء على المرأة وخطباء المساجد من هذا كله؟ أليس هذا جديراً بالتحذير ووعظ الناس وتنبيههم؟ أم أن الاختلاط وعمل المرأة في الأسواق والاحتفالات والأناشيد ولبس المرأة هي وحدها ما يشكل خطراً، وتشغل حيزاً كبيراً من اهتماماتهم؟



المعلومات بين الحاجة وموت الحوادث

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 1 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

د. عائض الرادادي

لا اتصور حال اطفال المعلمة وهم يبلغون بموت امهم، وانها صارت تحت الارض ولن تراها عيونهم المغرقة بدموع الفراق وفجيعة الخبر، هكذا صار المعلومات امام خيارين كلاهما مر: الموت بالجوع او بحوادث الطرق، ودمأهن تسيل، ولا تسيل دموع من يستطيع حل المعضلة، تقول احدها من سرير المستشفى "قبل خروجي في الرابعة فجراً احضن اطفالي وهم نيام ويعتصر قلبي الألم وانا اضم على صدري طفلي الرضيعة خشية الا اعود اليها، لدي الرغبة في ترك العمل لاتخلص من معاناة العمل في المناطق النائية، لكن الحاجة تجبرني ان انحني للظروف واكابد مشقة الترحال وعذاب الطريق" (المدينة 1436/2/12 هـ).

مشكلة المعلومات مشكلة تعيينات ومشكلة مروية، فلا الذين يعينون نظروا في حلول لها، ولا المرور نظر في حلول مروية: فالسائقون متهورون، والسيارات أكثرها رديء، والإطارات لا تفحص وقد تكون مشتراة من المستخدم، وتحويلات الطرق كثيرة، وقد تكون ترابية، وساهر لا يراقب الطرق ويكتفي بالترصد داخل المدن، فالمسافات طويلة، ووسائل النقل غير آمنة، والطرق فيها تحويلات أو لا يوجد سياج عليها أو تكون ضيقة، وسائقو الشاحنات يضايقون السيارات ان لم يحثوا عليها التراب، والسائق في غرفة معزولة قد يداهم النوم، كل تلك الاسباب تتسبب في نزف دماء المعلمات التي لا تكاد تتوقف، وقد حصل عدة حوادث في الاسبوع الماضي حصدت ارواحاً أو عوقت أو جرحت ولن تكون الأخيرة، لانه لم توجد معالجة لا في التعيين في الوظيفة، ولا في النقل، ولو لم يكن هؤلاء المعلمات (اللاتي ينتظرن الموت في كل مشوار) محتاجات للقامة عيش كريمة لما صار عن الموت يومياً، فهن امام خيار الجوع او الموت، والمسلسل يتكرر بلا علاج، وينسى الموضوع بعد تقديم العزاء.

صباح الاربعاء الماضي توفيت معلمة واصيب 7 مع السائق، قرب قرية الملييح على طريق المدينة المنورة تنوك، هذا الطريق بدأ العمل فيه منذ سبع سنوات ولم ينته، وهو طريق حيوي رئيس، وتحويلاته كثيرة وتسببت في حوادث كثيرة، ولا يعرف "ساهر" بالرغم من السرعة الزائدة فيه، وكثافة الشاحنات، وعدم وجود لوحات إرشادية، وإن كان التأخر هو السبب الرئيس في الحوادث كما شهد بذلك الأهالي في تحقيق المدينة المشار إليه سابقاً.

وفي ظهران الجنوب تعرضت مركبة نقل معلومات لحدث مروري تسبب في كسور وجروح لثلاث معلمات وسائقهن، وفي الطريق بين الينبعين توفيت معلمة (أم لثلاثة أطفال) في حادث مروري وتم استئصال طحال لآخرى وكسور لثلاث معلمات، وفي صباح الخميس توفيت معلمتان والسائق واصيبت ثلاث على طريق المدينة/القصيم، هذا كله في اسبوع واحد.

في مواقع التواصل الاجتماعي صور لسائقي نقل معلومات يسيرون بسرعة تزيد عن 160 كلم، إن هذا السائق قاتل وليس سائقاً، ولذا لا عجب إن رويت الأرض بالدماء.

لو بذل نصف ما بذل في مواجهة كورونا لمواجهة هذا القتل العيثي لثم الوصول إلى حل، فالحل ليس مستحيلاً: لا في التعيين، ولا في النقل، ولا في الطرق، ولا في المراقبة المرورية، وهذه الأرواح التي دفعتها الحاجة إلى طرق الموت في ذمة كل مسؤول في تلك الجهات.

مراوغة مكاتب الاستقدام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/08/article_912794.html

كلمة الاقتصادية

أوقفت وزارة العمل الخدمات عن 121 مكتباً وشركة تعمل في استقدام العمالة المنزلية فشلت في التسجيل في برنامج "مساند". وبدأت بالفعل العقوبات تجاه الشركات والمكاتب المتخلفة عن التسجيل، حيث تم إيقاف خدمة التفويضات الإلكترونية وهذا يعني إيقاف خدمات الحاسب الآلي بكامله؛ حيث لا تتمكن المنشأة من إصدار تفويض عن طريق وزارة الخارجية والمكاتب الموجودة خارج السعودية.

من الواضح أن وزارة العمل تهدف إلى إلزام الشركات والمكاتب بالإفصاح عن تكاليف الاستقدام والتيسير على المواطنين والمقيمين لاختيار الأسعار المناسبة لهم، إضافة إلى رفع درجة التنافس بين المكاتب والشركات لتقديم أفضل الخدمات، الأمر الذي سيسهم في تحقيق مصلحة جميع أطراف عملية الاستقدام.

إن خدمة نشر تكاليف الاستقدام إحدى الخدمات التي يقدمها موقع "مساند" الذي يتيح للعمالة المنزلية وأصحاب العمل على حد سواء التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات، إضافة إلى توفير النماذج والمستندات المطلوبة كطلب استقدام الأفراد، ونموذج الراتب، واستمارة الخروج والعودة، واستمارة إصدار رخصة إقامة، وطلب إصدار رخصة قيادة وغيرها من النماذج التي تتحقق بها الشفافية والوضوح في الإجراءات القانونية وجهات الاختصاص والمرجعية الإدارية للأطراف وآلية حل الخلافات بينهم.

هناك وعود بتحسين أوضاع الاستقدام من حيث الخدمة والأسعار والسرعة وضمان حقوق الأطراف وقرب انفراج الأزمة، وأن المفاوضات لا تزال قائمة.

ما إن يبدأ الحديث عن توقيع اتفاقيات ثم ظهور معوقات جديدة، حتى ينتقل الحديث عن الأسعار وتعرثر الاتفاق عليها ثم تركها للشركات والوسطاء الذين يتحكمون في السوق رغم وجود تفاهم بين الجهات الرسمية في الدول الأطراف. سبب ذلك أن سوق العمل ليست بيد الجهات الرسمية، فهناك شركاء في القطاع الخاص يتحكمون في صياغة العقود وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين الجهات الرسمية، وهناك لجان وطنية واتحادات عمالية وتجمع للوسطاء من مؤسسات وشركات يسهمون في تسيير أوضاع الاستفادة من خدمات العمالة. وفي الجانب السعودي هناك رجاء من وزارة العمل لشركات الاستقدام بمراعاة المواطنين بعدم رفع الأسعار. هذا يعني أن رهان وزارة العمل على المنافسة في الأسعار بين شركات الاستقدام لن ينجح، في حين تدافع شركات الاستقدام عن موقفها من الأسعار، بأن سياسات وزارة العمل تؤثر في قوى العرض والطلب، وهذا جعل الأسعار أعلى بكثير من دول مجلس التعاون رغم تشابه الظروف.

ينبغي أن وزارة العمل ليست مستاءة من تعثر برامج الاستقدام، فلديها برامج سعودية وتوطين وتركيز على توظيف العنصر النسائي، وهي برامج تستطيع الوزارة أن تنجز فيها لأنها تمسك بجميع عناصر التأثير. أما الاستقدام فهناك أطراف رسمية وأهلية في الدول المصدرة للأيدي العاملة، وهو ما يجعل العمل في موضوع الاستقدام مناصفة بين جهات رسمية وأهلية من الداخل وكذلك من الخارج.

لقد فوّض مجلس الوزراء في وقت سابق وزير العمل بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المرسل للعمالة في إطار التنظيم الجديد، حيث تشارك وزارة العمل عدداً من الجهات المعنية بالاستقدام، وهي جهات رسمية، ومنها ما يمثل القطاع الخاص في الغرف التجارية والصناعية التي تحتضن هموم رجال الأعمال الذين تضجروا من تلك الشروط التي تعتبر تجاوزاً وتدخلًا في خصوصيات المواطن السعودي التي لا يقرّها النظام في المملكة.

إلى الشباب أكتب.. خلقنا البطالة، وحلولاها عليكم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1001884>

د. عبد الله بن موسى الطائر

لو أصبحنا وليس لدينا عاطل، ستكون هناك أفراح غامرة في طرف من المدينة، وأحزان تخيم على الطرف الآخر حيث يقبع النائحون والمتاجرون بقضايا الشباب، فكل مأساة هناك تجار لها ومستفيدون منها .

السيد Colin Ball ، من استراليا، والشاب البريطاني العاطل عن العمل - Max Kirby الفائز بجائزة أفضل مقالة بعنوان: كيف نعالج قضايا الشباب العاطلين عن العمل، ونشرتها صحيفة التليجراف البريطانية - تجربتان تفصلهما آلاف الأميال ومساحة من الزمن تصل إلى عشرين عاما .

إنشأتين له مقولة: "لا يمكننا حل المشاكل باستخدام ذات التفكير الذي خلقناها به". العقلية التي تحاول إيجاد حلول للبطالة اليوم تنهج التفكير نفسه الذي أسهمت به في صناعة المشكلة؛ نحن نتاج فكر ولد مشكلة البطالة، ومن غير المستساغ أن نكون المشكلة والحل. في السياق ذاته يرى ماكس أن على الجيل الباحث عن العمل التوقف عن السؤال " لماذا أنا؟ وإنما "لماذا لا؟" بمعنى لماذا لا أحصل على عمل؟ وما الذي يمنعني من ذلك؟

الشباب اليوم يُنظر إليهم على أنهم عبء ثقيل، وهذا النوع من التفكير سبب التلاوم الذي يتخطف القرارات والحلول من جهة إلى أخرى؛ إلى درجة أن البعض يتطرف في حوله ليتمثل ذلك الشاعر الذي يصف حاكما مستبدا أصدر أمرا رئاسيا بإلغاء الشتاء عندما لم يجد من البطاطين ووقود التدفئة ما يساعد به شعبه .تماما، هناك من يود إلغاء التعليم على اعتبار أنه يخرج لنا "عاطلين" عن العمل، فهل سيؤدي ذلك إلى عقم النساء فلا يلدن؟ ربما يكون لديهم فلسفة في ذلك، وإلى حين معرفتها فإن الدافع من وجهة نظري ليس سوى إحساسهم بأن الشباب عبء شديد الوطأة .

المطلوب حلول للمشكلات وليس تأجيلا لها، وأول الحلول قراءة الفاتحة على روح السيدة "وظيفة مدى الحياة"، وأن نتحمل الألم والحزن بعض الوقت .وثانيهما أن الشباب نعمة، وليس نقمة والتعامل معهم بناء على هذا الفهم الإيجابي. عدم وجود وظائف تلوح في الأفق، وشعور الشباب بأنهم على هامش المجتمع وعبء إضافي كل يلقي به على الآخر يفاقم المشكلة ولا يحلها، في حين أن الشباب ثروة أية أمة، وكون بلدنا شابا فإن ذلك يعني قيمة مضافة يجب أن نخطط لاستثمارها كفرصة وليس كمعضلة تبحث عن علاج. السيد Ball قدم مقارنة جميلة عندما نقلنا من المجتمعات الصناعية إلى مشهد الشباب في المجتمعات الفقيرة؛ هل فيهم عاطل؟ لن أذهب بعيدا إلى إفريقيا، أو شرق آسيا أو حيث الفقر والعوز، ولن أوغل في الماضي السحيق، وإنما أصطحبكم إلى قريتي والقرى المجاورة عندما كنت يافعا. لم يكن في القرية عاطل؟ الكبار والصغار جميعهم يعملون، ومن تشرق عليه الشمس نائما يكون عارا على أسرته وقريته. هذا يرعى، وذاك يحمي الزرع، وثالث يحرق، ورابع يبني، وغيرهم يحفر، ولا توجد مهنة تعيب صاحبها كما يعيبه البقاء في المنزل بين القواعد من النساء، والزوج والولد والبنات نعمة، لأنهم عناصر مفيدة وليسوا عالة. لا مقارنة مع الوضع الراهن، ولكن لنضع في الاعتبار أن قلة عدد السكان صاحبها شح شديد في الفرص، ومع ذلك فالجميع يعملون إما لهم أو عند غيرهم. تلك الصورة الحقيقية تبعث الأمل، وتحفز على التحدي في اقتناص الفرص. ولكن، من يستحضر الأمثلة المنيعة على التفاؤل والأمل؟ بعض النخب تبحث عن قضايا تتاجر بها، حيث الشهرة والتصفيق، وليسوا معنيين بمناقشة المشكلات وتقديم الحلول الواقعية التي قد تفقدهم شعبيتهم أو تؤثر فيها، وهنا تتصل فاضح عن مسؤولية الكلمة والرأي .

الشباب وحدهم القادرون على تقديم فكر جديد مغاير للفكر الذي صنع مشكلة البطالة، فريادة الأعمال هذه الأيام هي توجه عالمي لصناعة فرص العمل عن طريق شباب طموح قادر على بناء فرص إضافية للتوظيف، ويحتاجون دعما ماديا ومعنويا واعترافا ضمنيا بالفشل كجزء من عملية التعلم والنجاح، وتقديم ضمانات بأنه ليس نهاية المطاف، وإنما يمكن البدء من جديد، ودائما هناك فرص .

القطاع الخاص في كل دول العالم يشككي بضعف مخرجات التعليم، هذه حالة كرونية، ولكن ليُشعل القطاع الخاص شموعا من خلال التواصل مع الشباب وهم مازالوا على مقاعد الدراسة لتدريبهم في الصيف وبعض أيام أو ساعات الأسبوع .

ليس هناك جامعة في العالم يمكن أن تخرج شخصا مناسباً لعمل محدد، وليست تلك وظيفتها، ولكنها تخرج شباباً مؤهلاً بالمهارات والمعارف الأساسية، وعلى القطاع الخاص أن يدرّبهم بما يتناسب مع الحاجات الحقيقية لبيئات العمل. وفي المقابل يجب أن يبدأ تأهيل الشباب لسوق العمل من مراحل التعليم العام، وذلك حتى إذا ما قرر أحدهم عدم مواصلة دراسته الجامعية، أو لم يحصل على مقعد، فإنه يكون مسلحاً بحد أدنى من المهارات التي تساعد على اقتناص وظيفة. لنخرج لشبابنا وشاباتنا برسالة واضحة "نحن نحتاجكم، ولكم مكان الصدارة بيننا" و"أنتم قيمة، لا عبئاً مضافاً على مجتمعكم"، حاجتنا لكم حقيقية، وليس شعاراً للاستهلاك المحلي. وبعد ذلك لنترك لهم مجال الإبداع في معالجة المشكلة، وسوف ترون العجائب، فقد خلقوا لغير جيلنا، ويتمتعون بذكاء حاد، وعقليات تفكر بطريقة أسرع من تفكيرنا، ولديهم قدرات إبداعية وتقنية يصعب علينا الإحاطة بها، وهم وحدهم القادرون على تفعيلها شريطة أن نمنحهم الثقة ونحملهم المسؤولية، ونرفع عن رقابهم سيف الفشل.

اليوم

العدل ومكافحة الفساد في حياتهم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر 2014م

<http://www.alyaum.com/article/4032628>

طرفة عبدالرحمن

نتوقف أمام الحرية والعدل ومكافحة الفساد في المجتمع وإدانتها بالطريقة الصحيحة، لأننا ببساطة وبدون لغة فلسفية عصية على الفهم، نتصف بقيم فكرية وأخلاقية ونفسية مغايرة. فالحرية على سبيل المثال مخنوقة في العرف الاجتماعي بصور متعددة، منها، أن بعض الأفراد يعاملون منذ ولادتهم كممتلكات خاصة إلى آخر مطاف حياتهم وهم خلال دورتهم المعيشية ينجبون أولاداً بنفس الظروف ويورثونهم ذات القيم والمعاينة، فبعض الأسر تعامل الابن أو الابنة بنوع من الصرامة وتفرض عليه قيوداً عدة من باب الأدب والتعلم وتقنعه بأن كثيراً من حقوقه سوف تمنح له بطريقة صحيحة وعادلة بمجرد زواجه وارتباطه بشريك حياة يلبي هذه الاحتياجات، خاصة الفتيات! حتى لو كانت هذه الحقوق تنحصر في شكل طلبات صغيرة يمكن تلبيتها بدون ضرر، مثل زيارة الصديقات أو الخروج برفقتهم أو غيرها من هذا القبيل، وهذا ينطبق أيضاً على الشاب ولكن بوجوه أخرى، أي أن حريته قد ترتبط بزواجه أو ببلوغه مرحلة عمرية معينة تحدها الأسرة، لذا نجد أن كثيراً من الفتيات تتحفظ لفكرة الزواج لمجرد أنه باب يفضي إلى ممارسة بعض حقوقها وحريتها، لكنها تتفاجأ بعد ذلك أن هذه المؤسسة الاجتماعية الجديدة التي انتقلت لها ليست مجالاً لذلك، كما أن شريك حياتها يتفاجأ أيضاً بحجم الطلبات التي يجب أن يلبيها لها لإسعادها، ومن هنا يحدث التضارب والصراع، فكلا الطرفين جاء محملاً بالطموح والطلبات ولم يجد مجالاً لتلبيتها.. والمشكلة أننا نشك في هشاشة الثقة التي يعاني منها كثيرون منا، فكيف نتوقع أن يكون هناك فرد واع بحقوقه ويدافع عنها ويملك ثقة وأهدافاً عالية وهو ابن هذه البيئة الاجتماعية التي تفكر بهذا المنطق؟

أما القضية الأخرى وهي قضية العدل، واقصد تحديداً العدل الاجتماعي «كقيمة يمارسها الأفراد تجاه بعضهم» اشكاليتهما تبرز في أننا نحاول تطبيق العدل وأكثر من العدل فيما يتعلق بحقوقنا الشخصية، لكن عندما يتعلق الأمر بحقوق الآخرين يختل الميزان، نحن نطلب السماح والعفو من الآخرين عندما نخطئ ونذكر كل القيم الأخلاقية والدينية لصفة السماح والغفران بينما في خطأ الآخرين نستجلب كل الأدلة العرفية والشرعية والأخلاقية التي تجرم هذا الخطأ ونرى أن إدانتنا له تمثل عقاباً اجتماعياً لا بد منه لتقويم هذا الزلل! إن الأصل في الإنسان أن يكون أنانياً محباً لنفسه، وهذه صفة إن لم تهذبها الحضارة والثقافة والعلم فلن تتحقق قيمة العدل والحقوق والنبل الأخلاقي وكل ما من شأنه أن ينظم الحياة الاجتماعية..

أما قضية إدانة الفساد ومكافحته فكيف ستتحقق كمبدأ فعلي لعملية الإصلاح الاجتماعي عندما لا يحدد مفهوم الفساد إذ يظنه البعض فقط في سرقة المال العام، ولا يراه في التقصير والإهمال وضعف الهمة عن أداء مهام العمل، بل إن بعض الموظفين يمارسون نوعاً من الفساد في العمل لكن كونه لا يقع ضمن منطقة الفساد المالي لا يرون عيبه! أما على مستوى النظرة للفساد الأخلاقي في المجتمع فهناك فئة مصابة بانفصال في الوعي الواقعي وتعاني خلافاً في التفكير فلا ترى الفساد إلا في كل ما يتعلق بحقوق وحريات المرأة..

كثيرون هم من يعانون ازدواجية المعايير ويطالبون بالإصلاح الاجتماعي والأخلاقي وهو السبب في الخلل القائم.



قرار حق المحضون.. إلى أين؟!

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

نبيلة حسني محبوب

كثيرة هي القضايا التي لم تصل إلى المحاكم وتحاول الأسر لملمتها، ومواجهة رعونة الأب بالحكمة، لكن الأمر تجاوز الحد، وعند صدور القرار الضامن لحق المحضون، راجعت الأمهات المحاكم لتضمينه صك الحضانة، إلا أنهن فوجئن بأن المحكمة لم يصلها شيء

لا ننكر أن مجلس القضاء الأعلى الموقر، حاول إنهاء معاناة المرأة الحاضنة بإصدار قرار يقضي (بالزام المحاكم التي تنظر قضايا الحضانة تضمين حكمها حقوق المحكوم له بالحضانة، مراجعة الأحوال المدنية، والجوازات، والسفارات، وإدارات التعليم، والمدارس، وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية).. لكن -للأسف- معاناة المرأة الحاضنة لا زالت مستمرة -كما علمت من شكوى بعض الحاضنات اللاتي راجعن المحاكم لتضمين القرار صك الحضانة- إلا أنهن رجعن بخفي حنين، لأن القرار ببساطة لم يصل إلى المحاكم كما قيل لهن، ولم يشفع لنا الفرح الذي قابلنا به صدور هذا القرار الذي يحمي حقوق المحضون، والأم الحاضنة التي تتحمل تبعات حضانة الطفل، وتتكفل بالرعاية والنفقة في كثير من الحالات، لأنه ببساطة لم يفعل!

الحاضنة مكبلة بالعديد من القيود التي تؤثر نفسياً على الطفل المحضون، وتُرهق الحاضنة، وأحياناً تجد كل السبل تؤدي بها إلى أبواب مغلقة لا يمكن فتحها إلا بموافقة الأب، أو ولي الأمر، الذي يمعن في التنكيل بالتهرب والرفض، وكأن الأم التي أنجبت وربت ليس لها سهم في حق هذا الطفل، لذلك تضطر كثير من الأمهات إلى ترك الأبناء في حضانة آبائهم، وقلوبهن تقطر ألماً، صابرات بالرضا ليؤمن حياة بدون مشكلات لصغارهن، لكنهن للأسف يصطدمن بالعنف الممارس على أطفالهن، ولا يجدن طريقة لوقفه حتى تحدث الكارثة؛ كما حدث في قضايا قتل الأطفال خلال السنوات الماضية على يد زوجة الأب، أو الأب بتحريض من الزوجة، أو كلاهما معاً يُعذبان الطفل أو الطفلة حتى الموت.

التفاصيل الواردة في القرار كثيرة، ولكن ما يهم في الموضوع أن هناك قراراً صادراً من أعلى جهة قضائية، ولكن حتى الآن لم يصل إلى المحاكم ولا زالت معاناة الحاضنات وذويهن مستمرة في التعامل مع الجهات المختلفة؛ نتيجة عدم وصول القرار إلى الجهات القضائية، والمؤسسات الحكومية وأهلية، ليتم العمل به مباشرة. أم أنه وصل ولكنه حُفظ في الأدراج لسبب أو لآخر، رغم أن الضحية هم الأطفال الذين يُحرّمون من الدراسة نتيجة تعنت الأب، إذلالاً وتعذيباً للمطقة، وهذا هو الخطر الذي يحيق بأبناء المطلقات الذي اكتشف أخيراً، وصدر القرار بناء عليه، كما ورد في أحد تفصيلات الخبر على لسان مصدر مطلع في المجلس الأعلى للقضاء كما أشير إليه: (إن هذا القرار جاء لمنع المعاناة عن المرأة الحاضنة، بعد تسجيل العديد من حالات تعسف بعض الأزواج، والذي أدى -بحسب رصد وزارة العدل-

لحرمان بعض الأولاد المحضونين من حقوقهم المدنية، وتأخر بعضهم في الدراسة إثر المساجلات بين الأبوين). يستعذب بعض الآباء إرهاب الأبناء الذين ألقى بهم وبأمهم، بالتهديد بالنقل من المدرسة مثلاً، أو بالتدخل في تعليم الأبناء، رغم أن الأم هي التي تصرف عليهم، أو أنه يتمتع عن دفع مصاريف ونفقات التعليم، ويأخذ الطفل من المدرسة دون علم الأم، ممّا يربك حياتها وحياة أبنائها، خصوصاً عندما ترهن الأم نفسها لأطفالها، وتنظم دراستهم، ومواعيد وجباتهم، ونومهم، ثم تُفاجأ أن الأب أخذ الأبناء ودار بهم كعب داير بقية اليوم، والأم بين خوف وقلق حد الهلع على صغارها.

كثيرة هي القضايا التي لم تصل إلى المحاكم وتحاول الأسر كتمها، ولملمتها، ومواجهة كل هذه الرعونة بالصبر والصمت والحكمة، لكن الأمر تجاوز الحد في كثير من القضايا، وعند صدور هذا القرار الضامن لحق المحضون، راجعت الأمهات المحاكم لتضمينه في صك الحضانة، إلا أنهن فوجئن بأن المحكمة لم يصلها شيء، وعُذّن لمواجهة كل صنوف التنكيل التي برع فيها -للأسف- بعض الذكور، لأنه ليس من المنطق وصف مثل هؤلاء الآباء البارعين في التنكيل بـ"الرجال"، لأن الرجولة مسؤولية، والأبوة حُب وحنان ومسؤولية عظيمة لم تعرف طريقها إلى أمثال هؤلاء، لذلك

وجدت قوانين ومدونات الأسرة في جميع الدول لتقنين العلاقة بين مختلف الأطراف في حالة الزواج والطلاق، والحضانة والنفقة والمتعة، ألا يكفي أن المطلقة تخرج من بيتها صفر اليدين، وإذا طلبت الطلاق مهما وقع عليها من ضرر تقتدي نفسها بالمال، بالرغم أن الفقهاء أجازوا للقاضي تطليق المرأة إذا نظر إليها الزوج شذراً، أي نظرة استهانة وعدم تقدير. قصص النساء التي لم تحك أضعاف أضعاف ما وصل إلى المحاكم، لأنهن لا يجدن قانوناً واضحاً يستندن عليه، فيصمتن في انتظار الفرج من رب العالمين، لكن هؤلاء الصغار ما هو ذنبهم، ليعيشوا صراع أب مهووس بالتكيد والكيد لمطلقته وأهلها، كي تغادرهم الراحة والاستقرار والأمان.

والمرأة التي صدر لها صك شرعي يمكنها من الحضانة، لماذا لا تسرع المحاكم تضمين بنود هذا القرار فيه، وتلتزم بهذا القرار في القضايا الأسرية القائمة أو القادمة، طالما أن المجلس الموقر قد رأى أن صدور الصك الشرعي للمرأة بالحضانة يعني أنها تتمتع بالسداد، والكفاية، والتصرف نيابة عنهم أمام الجهات الرسمية فيما عدا السفر. أعتقد أن المحضون سيتولى مسؤولية الإذن لأمه بالسفر والولاية عليها بعد ذلك، وهي لا تستطيع أن تتخذ قرار سفره. فتشوا عن القرار في أدراج المحاكم والجهات الرسمية، ويسروا ولا تُعسروا، يكفي المرأة معاناتها مع المواصلات والسائقين!



ماذا يعني أن يكون اللعب حقاً للطفل؟

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24208>

عبدالله المطيري

إذا أقررنا أن الطفل يفهم فإن من أولى العبارات التي سينطق بها هي: أنه يريد اللعب. هنا الطفل يفهم أن هذا السلوك هو ما يجعل حياته أجمل. هذا التعبير يفترض أن يتحول إلى أساس لاستحقاق الطفل للعب

تضمنت المقالة الماضية فكرتين رئيسيتين: الأولى، تصور اللعب على أنه النمط الأفضل من العيش للأطفال. باختصار هو السلوك الأفضل الذي من خلاله يمارسون طفولتهم ووجودهم. اللعب هنا ليس نشاطاً بلا هدف كما ينظر له كثير. على العكس، هو نشاط يتضمن أهدافه وبالتالي له معنى وقيمة عند صاحبه. الفكرة الثانية، أن أهداف اللعب يمكن التعامل معها تربوياً لتخدم حياة الطفل بدون حرمانه من اللعب. بمعنى آخر يمكن تربية الطفل من خلال اللعب. هذه التربية واحدة لأنها باختصار تتوافق مع تركيبة الطفل الذهنية وبالتالي نتائجها أفضل بالتأكيد. من هاتين الفكرتين استنتج كثيرون أن اللعب حق من حقوق الطفل، وأن التربية باللعب هي التربية التي يفترض أن نمارسها لكي نتوافق مع حق الطفل علينا. هذا المقال سيكون تفصيلاً في تلك النتائج.

في البداية ماذا يعني أن يكون لإنسان ما حق؟ هناك تصورات مختلفة في نظريات الحق ولكن غالبيتها تتفق على أن كون للإنسان حق يعني أنه يملك القوة القانونية والأخلاقية في تحقيق آثار هذا الحق. بمعنى أن لو قلنا إن للطفل حق التعليم فإن هذا يعني أن للطفل القوة القانونية في أن توفر له الجهة المسؤولة عن التعليم تعليماً كافياً. في حال لم تقم تلك الجهة بهذه المهمة فإنها تعتبر ارتكبت تجاوزاً على هذا الإنسان يستوجب التعويض والعقوبة. بهذا المعنى فإن عبارة اللعب حق من حقوق الأطفال تعني أن الجهات المسؤولة عن الأطفال (أسرة، مدرسة، تخطيطاً بلدياً واجتماعياً.. الخ) مسؤولة أمام القانون عن توفير الظروف المناسبة والوقت للأطفال لممارسة اللعب. بهذا المعنى فإن القانون يعاقب الأب الذي يمنع أطفاله من اللعب، ويعاقب وزارة التربية التي لا توفر أماكن مناسبة ووقتاً كافياً للعب، ويعاقب البلدية التي لا توفر أماكن للعب مناسبة وكافية في الحي للعب الأطفال، ويعاقب الشرطة التي لا توفر الأمان في أماكن لعب الأطفال... الخ.

هذه اللغة الحقوقية القانونية تمثل جزءاً من المشهد. الجزء الآخر يتمثل في الوعي والثقافة التي يمكن أن تجعل تلك اللغة الحقوقية ذات معنى وأثر. بمعنى أن الشروط الفكرية والثقافية في المجتمع هي من تجعل للقوانين أثراً على الواقع. حق

الطفل في اللعب سيواجه مقولات ثقافية واجتماعية متعددة تعمل في الاتجاه المعاكس. المقولة الأولى والتي كانت موضوع المقالة السابقة هي مقولة أن اللعب نشاط بلا هدف وبالتالي فهو مضيعة وقت. في المقابل التصورات الأقرب لسيكولوجية الطفل وخبرته المباشرة توضح أن اللعب نشاط بهدف، وأنه يمكن تزويده بأهداف إضافية. المقولة الأصعب برأيي والأكثر عمقا في الثقافة المحلية أن الطفل لا يفهم وأنه يمكن إدارته بشكل شبيه بإدارة بقية الحيوانات. من علامات هذه المقولة في السلوك عدم تبرير المسؤولين عن الأطفال (أهلاً، معلمين.. الخ) سلوكهم للطفل. بمعنى أنهم لا يعتقدون أن الطفل قادر على فهم أفكارهم، ولذا فهم لا يشرحون للطفل مبررات سلوكهم معه. لذا تحل طبيعة الأوامر والنواهي بدلا من الحوار والنقاش. هذه المقولة عائق لفكرة حق الطفل باللعب لأنه من المباشر الاستنتاج من مقولة أن الطفل لا يفهم بأن اللعب عند الأطفال هو سلوك غير ناتج عن فهم وبالتالي فهو بلا معنى. من هذا المنظور فإن تأسيس حقوق أو تربية بناء على تجربة الطفل وخبرته المباشرة للحياة أمر بلا معنى أيضا. مقولة أن الطفل لا يفهم تجعل من التعامل معه تعاملًا مبنيًا على ترابنية هائلة في طرفها الأول من يفهم وفي طرفها الآخر من لا يفهم. العلاقة هنا ستتحول إلى علاقة قيادة وتبعية يفقد فيها الطفل أي دور في قيادة حياته الخاصة.

لكن هل الطفل فعلا لا يفهم؟ أعتقد أن هذا تصور خاطئ للطفل. الطفل يفهم وبشكل مفاجئ أحيانا. المهم هنا أن نستوعب أن الطفل يفهم في حدود تجربته الحياتية كما يفهم البالغون في حدود تجربتهم الحياتية الخاصة. هذا يكفي، بمعنى أن إدراك الطفل لكثير من المعاني والعلاقات في تجربته الصغيرة يكفي لأن يكون قادرا على فهم ما يتعلق بحياته. مثلا: الطفل قادر على فهم معنى وقيمة وآثار علاقاته مع الأطفال الآخرين. الطفلة قادرة على فهم معنى أنها لا تكذب على صديقاتها وأصدقائها، أن تحترم خصوصياتهم، أن لا تقول ما يؤذي مشاعرهم. كل هذه السلوكيات لها آثار مباشرة في حياة الطفلة تستطيع أن تفهمها بشكل دقيق وواضح. الخلاصة أن الطفل قادر على فهم ما يتعلق بحياته الخاصة وهذا يكفي أن نؤسس علاقة تحترم هذه القدرة عندما تتعلق الأمور بحياته الخاصة. هذا يعني أن نلتزم للطفل بشرح المعاني والأهداف خلف الأمور التي نرغب منها فعلا. بالإضافة إلى الالتزام بأن تكون تلك الأمور تسعى لإثراء حياة الطفل بدلا من أن تسعى لتحويل حياته إلى أداة نحقق من خلالها أهدافنا نحن. هذا يعني أيضا أن نلتزم بأن يمارس الطفل حقه في توجيه حياته مع إشراف ومتابعة من الأهل الذين يتحركون في اتجاه توفير تربية تسعى لأن توفر للطفلة الظروف الأفضل والمهارات الأجود لكي تتولى هي زمام إدارة حياتها بالكامل متى ما زادت تجربتها في الحياة.

إذا أقررنا أن الطفل يفهم فإن من أول العبارات التي سينطق بها هي: أنه يريد أن يلعب. هنا الطفل يفهم أن هذا السلوك هو ما يجعل حياته أجمل وأسعد. هذا التعبير يفترض أن يتحول إلى أساس لاستحقاق الطفل للعب كما تتحول رغباتنا مثلا في الأمن إلى أساس لاستحقاقنا للأمن. الطفل الذي يفهم حياته يريد أن يلعب. هذا اللعب يمكن متى ما تم توجيهه بشكل جيد أن يكون طريق التعليم والتربية. الكرة في ملعب الكبار فالأطفال قاموا بواجبهم.



خطاب تحرير المرأة والمتلقي التقليدي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1002415>

محمد بن علي الحمود

قبل كل شيء؛ هل تحتاج المرأة إلى خطاب تحرير، بعد كل هذه التطورات التي طالت حياة المرأة؟ لا شك أن الإجابة لن تكون محل اتفاق، بل ستكون متنازعة بين النفي والإثبات؛ تبعا لموقف المرء الإيديولوجي من المتغيرات الراهنة، ومن التاريخ والتراث، ومن المستقبل أيضاً. غير أن من الملاحظ عند هؤلاء وهؤلاء، أنهم - في عمومهم - غير راضين عن واقع المرأة، وبالتالي، يسعون إلى تغيير هذا الواقع؛ إما إلى وضع أكثر تحرراً وأثبت حقوقاً، وإما إلى وضع آخر يميل أكثر فأكثر إلى التقييد والانغلاق.

لكن، إذا كانت قضية المرأة مجالاً للتجاذب الصراعى الحاد على هذا النحو المؤدلج، فإن هذا لا يعني أن كلا طرفي الصراع يحظى بالقوة نفسها، وفي كل الميادين، وعلى كل المستويات. فالاتجاه الانغلاقى المحافظ يخوض صراع البقاء مدعوما بقوة تاريخ طويل أثر أليماً تأثير في الوعي وفي الواقع، حتى كاد أن يقرر رؤاه بوصفها منطق الطبيعة الأزلية، أو

القدر الإلهي. وفي المقابل، نجد الاتجاه التحرري يخوض صراع البقاء متفانلاً بالانتصارات المتتالية المدعومة بقوة منطق العصر، هذا المنطق الذي يبدو كأنه منطق التطور الطبيعي.

إذن، خطاب تحرير المرأة هو خطاب طارئ على السائد، هو - من وجهة نظرنا - الاستثناء الإيجابي على واقع مأساوي عام. كل خطابات التحرير هي خطابات نضالية بالضرورة، أي أنها تتصارع مع واقع لا يستجيب لها طواعية. ولا شك أن خطاب المرأة يقع في صلب هذه الخطابات، بل هو أفنوم هذه الخطابات التحررية التي تكتسب معناها التحرري بالإحالة إلى الإنسان، وتحديدًا: إلى جوهر المعنى الإنساني المتمثل في الحرية.

على ضوء هذا، يبدو من المتحقق أنه كلما كان الواقع مشدوداً إلى التاريخ/ التراث؛ كانت درجة احتياجه إلى الخطاب التحرري أشد. بمعنى أن ارتفاع حدة الصراع داخل خطاب التحرير يكون متوافقاً مع حدة درجة الممانعة الواقعية التي تتمدد جذورها في أعماق تاريخ الواقع، وفي أعماق تاريخ الوعي. فكما أن ويلات التخلف ومآسيه من شأنها أن تُعمق الوعي بضرورة التقدم، فكذلك الوعي بويلات الاضطهاد النسوي، من شأنها أن تُعمق الوعي بضرورة التحرر النسوي: خطاب تحرير المرأة.

إذا كانت المرأة في العالم الغربي المتحضر الذي قطع أشواطاً هائلة في مسيرة التحرر الإنساني، تعاني من بعض صور الاضطهاد، أو التهميش، أو التحيز على مستوى الخطاب، أو على مستوى الواقع، فإن المرأة في مجتمعاتنا العربية تعيش الاضطهاد والتهميش والتحيز واقعاً بوصفه الوضع الطبيعي الذي لا تخترقه إلا بعض الاستثناءات العابرة التي تبدو وكأنها مجرد ومضات خاطفة في عالم غارق في الظلام.

إلى اليوم، يُناضل دعاة الحقوق (من رجال ونساء) في الغرب، بل في أكثر دول الغرب تمكيناً للنساء؛ كي تتضاءل أكثر فأكثر مساحات التحيز ضد المرأة. يذكر البروفيسور أدريان وولدرج في مقال له نشر في 2010/3/11م تخوف الرجال من أن تذهب مناصبهم في الشركات للنساء بفعل القوانين التي تُفرض تباعاً لتمكين المرأة. فالبرلمان الفرنسي وافق على قانون جديد من شأنه أن يجبر الشركات على رفع نسبة النساء في مجالس إدارتها إلى 40% بحلول عام 2016م، وهذا القانون سيلزم أكبر 40 شركة فرنسية. الحكومة النرويجية فعلت ما هو قريب من هذا، حيث أعطت الشركات المدرجة في البورصة فرصة عامين لوضع المرأة في 40% من مقاعد مجالس الإدارة. (انظر المقال في كتاب: "ضد النساء"، نهاية الرجال"، وقضايا جندرية أخرى ص 68).

من هنا، ندرك أننا لا نحتاج إلى خطاب تحرير المرأة (الذي بدأه المرحوم: قاسم أمين قبل أكثر من قرن) فحسب، وإنما نحتاج إلى مضاعفته، بل وإلى تطويره ليفي بالحالة النسوية العربية عامة، وحالتنا خاصة؛ لأن ثمة استعصاء عربياً (استعصاء استثنائي!) على كثير من صور التحول في هذا المجال. نحن نحتاج هذا الخطاب كما يحتاج إليه غيرنا، وأكثر مما يحتاج إليه غيرنا. ومن قناعة بهذه الحاجة؛ بدأ كثيرون في تمريره عبر وسائل متعددة، وبأساليب شتى. وطبعاً، واجهها التقليديون بهجوم عدواني شرس، اختلف في كثير من مضامينه، ولكنه اتفق على حتمية المواجهة التي ترفض أي تغيير، متوسلاً بكل شيء، سواء مشروعاً كان أو غير مشروع، معقولاً أو غير معقول؛ ليصل إلى ترسيخ واقع اضطهاد المرأة، من خلال محاصرة فاعليتها، ومصادرة حريتها، وتبخيس الإنساني فيها؛ بوصفها كائناً أدنى، كما يراها، وكما يريد أن تكون.

ليس مستوى الرفض (الذي يمارسه المتلقي التقليدي) هو - فقط - ما يعكس الحاجة لخطاب التحرير النسوي. فالابتهاج الكبير من قبل كثير من شرائح القراء بمقولات التحرير التي يتجرأ عليها بعض الكتاب يعكس بؤس الواقع الكتابي، فضلاً عن الواقع المتعين. أفق التوقع هنا يعكس بؤس الواقع النسوي لدينا. أن تكون مثل هذه الكتابات التي تُطالب بشيء محدود من تجاوز الواقع طرْحاً غريباً، وملفناً للنظر، فهذا ليس شهادة إيجابية لهذه الكتابات، ولا للوسيط الذي نشرها بشجاعة؛ بقدر ما هو إدانة لواقع ثقافي/ اجتماعي يبتعد كثيراً عن البدهيات الإنسانية التي حاول هذا الطرح المتواضع تفعيلها في الواقع.

لقد واجه المتلقي التقليدي خطاب تحرير المرأة بالرفض الصريح والحاد والحاسم. وهذا متوقع؛ لأن التقليدية بقدر ما تتقدم في الواقع بوصفها خطاباً متعالياً (ما وراء ثقافي)؛ إلا أنها في الحقيقة تصدر عن ثقافة ناجزة، ثقافة سابقة متجذرة في الواقع المتعين، ثقافة تُعيد تشكيل مُحددات التقليدية الأثرية، بأكثر مما "تُحاول"، التقليدية الأثرية أن تعيد صياغة تلك المُحددات. أي أن الخطاب التقليدي بقدر ما يتقدم كخطاب في العقائد والشرائع؛ هو في - في جوهره - خطاب التقاليد والأعراف.

لم يتلبس المتلقي التقليدي بالشرع/ الدين؛ إلا ليضمن عدم الاعتراض على خطابه. يفعل التقليدي هذا بوعي أحياناً، وبلا وعي في أحيان أخرى. هو يدرك أن خطاب التحرير لن يُجابه بالرفض إن بدا وكأنه يهدم الأعراف والتقاليد، ولكنه

سيكون مرفوضاً بأقصى درجات الرفض إن بدا وكأنه يتعارض مع الدين. لهذا يتكرر الربط بين الواقع، الذي هو انعكاس لرؤى التقليدية، وحقيقة الشرع؛ ليصبح الاعتراض على الواقع اعتراضاً على الشرع. التقليديون المعترضون على خطاب تحرير المرأة كثيراً ما يتصورون - صادقين أو واهمين، واعين أو غير واعين - أن واقعهم هو التجسيد العملي للخطاب الشرعي. وقد لمست هذا في التعليقات التي علّق بها بعض القراء على مقالاتي عن المرأة في جريدة (الرياض). تقول إحدى المعترضات المتحدثات بلسان هؤلاء: "فنحن سعيدات بديننا الذي يقول عنه الكاتب إنه ركام أربعة عشر قرناً". تقول هذا؛ مع أن النقد في مقالي كان موجهاً إلى الخطابات البشرية، وإلى الممارسات السلوكية المجتمعية الواقعية، لا إلى الدين ذاته، ولكنها ترى أن واقعها الذي يضطهدّها هو التجسيد الأمثل لحقيقة الدين. هناك مسلك اعتراضي يتعمّد استحضار اللوازم غير اللازمة؛ من أجل التشنيع على خطاب تحرير المرأة. هذا المسلك لا يقتصر على التشنيع المرتبط بما نقوله صراحة في مسألة حقوق المرأة؛ لأنه يدرك أن هذا غير كافٍ للتغيير من خطابنا، بل يعتمد على استحضار لوازم ليست بلازمة أصلاً، ولكن إنكارها هو محل إجماع مجتمعي وديني. مثلاً، أحد المعلقين يرد على مطالبتي بتقييد تعدد الزوجات وبتقييد النسل... إلخ المسائل التي تنتصر للمرأة؛ فيصل باللوازم إلى التكفير الصريح، وذلك عندما يقول: "تقييد تعدد الزوجات وتقييد النسل والانفصال عن التراث البشري المتراكم منذ أربعة عشر قرناً؟ تمهيد للنقاش غداً عن الانفصال عن الإسلام". والنماذج كثيرة، وعلى هذا النحو، حيث يتم ربط الكلام عن الواقع وعن التراث بالكلام عن الإسلام. وهو إذا لم يجد هذا في ظاهر كلامي، فلا بد أن يقرأه في تطلعاتي المستقبلية التي يستشفها من قراءة غيبية/ سحرية لنيائي، باعتبار كل ما أقوله من قول مشروع مبدئياً، مجرد تمهيد لقول غير مشروع، بل لكفر صريح!

يلاحظ - في سياق الممانعة الراضية أن معظم التعليقات الراضية الصادر عن التقليديين تُحيل إلى (الجنس) دائماً. المرأة لا تحضر إلا بوصفها كائناً جنسياً. حضورها الجنسي يسبق كل حضور، ويطغى على كل حضور، في حين يتراجع الحضور الإنساني إلى درجة المعدم أحياناً. حضور المرأة، أو غيابها كإنسان، هو - في هذا الوعي التقليدي - ليس إلا حضور الجنس وغيابه، ولا شيء غير ذلك. ومن هنا لا غرابة أن يقول قارئ رافض لأحد مقالاتي عن المرأة: "أخي الكريم، ليت المرأة تستمر على هذا التخلف، إذا كان التخلف عدم مزاحمتها الرجال". هنا نجد كيف أن كل المقولات التحريرية - بكل ما فيها من هموم تنموية وإنسانية - يتم فرزها على طاولة التوجسات الجنسية في هذه البيئة التقليدية المكبلة بأغلال غرائزها البدائية. وطبيعي في مثل هذه الحال أن يتحوّل المجتمع إلى تجمع غير طبيعي؛ فنُفّر هذه الحالة المرضية تصرفات غير سوية إلى درجة قد لا تخطر في البال. كلنا نعرف - من خلال واقعنا في الخطاب وفي الممارسة - كيف تكون (المرأة الإنسان) غائبة في مثل هذا الفرز المتوجس، بينما (المرأة الجنس) تستولي على كل الاهتمامات الظاهرة والمضمرة، بل وتسكن في العمق؛ لتُحدد بوصلة الأحكام التي تتسلل إلى ألسنة وأقلام بعض العوام، تلك الأحكام التي اتضح أنها ليست مجرد أحكام واحتجاجات/ اعتراضات عامة؛ بقدر ما هي - بالإحالة إلى بواعثها الأولى - علامات رامزة تكشف عن كثير من مكونات الوعي العام.

اليوم

ماذا يريد الوطن من معالي وزير الصحة؟

المصدر: جريدة اليوم الخميس 19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر 2014م

<http://www.alyaum.com/article/4033096>

شلاش الضبعان

بعد خبر تعيين معالي وزير الصحة الدكتور محمد آل هيازع وزيراً للصحة، حاولت أن أقدم خدمة عملية لمعاليه بأن أجمع ما كُتب من آراء ومقترحات في مواقع التواصل الاجتماعي وتعليقات متعددة، لعلها تساعده في رسم أولوياته الفترة القادمة فهذا هو صوت المواطن، وما وجد معاليه إلا لخدمة هذا المواطن.

- الخروج من مسار تصحيح الأخطاء إلى بناء أفكار ومشاريع رائدة وفق معايير الجودة والتميز.

- يجب أن يكون المريض أولاً! ولذلك فلا بد من توافر السرير للمريض في أي مكان وزمان بلا مناشدات وبحث عن واسطة، ولا بد من أفكار عملية لمشكلة المواعيد التي أصبحت مجالاً للتندر، ولا بد من العناية بنوع العلاج الذي يقدم للمريض في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية خصوصاً.
 - مناطق الأطراف بحاجة ماسة يا معالي الوزير، وكل رقي بخدماتها الصحية يصب في مصلحة الوطن بأجمعه، ألن نرى تفجيراً لفكرة الحزام الصحي التي طرحت مسبقاً وما زلنا ننتظر أن تُفعل بصورة أكبر؟!
 - تخليص الوزارة من بعض القيادات البيروقراطية العتيقة والتي لم تثبت نجاحها طوال خدمتها، بل ثبت أنها أحد أركان مقاومة التغيير، ومثلكم يعلم أنه مهما كان لديكم من أفكار مستقبلية إبداعية، فلن ترى النور إن لم يكن معكم فريق مؤمن ونشط.
 - لجان التعاقد مع الأطباء يجب مراقبتها، وتسجيل أسماء اللجنة التي تعاقدت مع كل طبيب تمهيداً لمحاسبتها ومحاکمتها عند ثبوت أن تعاقدتها كان خاطئاً، ولعل هذا الأمر يكون إحدى وسائل معالجة الأخطاء الطبية المؤلمة.
 - الطب رسالة، ولذا نأمل وقاية هذه الرسالة ممن يشوهها من الأطباء والمرضى بتصرفات سلوكية لا تليق.
 - مراكز للأبحاث العلمية، تجعلنا في مصاف الدول المتقدمة كما نستحق.
 - التأمين الطبي الصحي يستحق أن يرى النور.
 - معالجة حقوق العاملين في القطاع الصحي والمتطوعين لخدمة الوطن من خلال تخصصاتهم الصحية، كخريجي الدبلومات الصحية، والسعي لإنهاء هذه الملفات العالقة تماماً، فلو لم يكن فيها إلا الإشغال عن الأهداف الكبرى لكفها مشكلة.
- وأخيراً يدعوكم كثير من أبناء المناطق لزيارة مناطقهم، وكلما كان فجأة كان أفضل يا معالي الوزير!
- إشارة
- يدعوكم كثير من أبناء المناطق لزيارة مناطقهم، وكلما كان فجأة كان أفضل يا معالي الوزير!

انتخاب رئيس جديد لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

المصدر: جريدة اليوم السابع الثلاثاء 17 صفر 1436هـ - 9 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، اليوم الاثنين، اجتماعا انتخب فيه مكتبه للعام 2015 حيث تم انتخاب يواكيم روكر الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة رئيسا والسفراء فلوريتا كودرا من ألبانيا واستيبان مارتينيز من باراجواي ومختار تلبيردى من كازاخستان وموسوئي راباشا من بوتسوانا نوابا للرئيس. الجدير بالذكر أن ولاية المكتب المنتخب تبدأ في أول يناير القادم وتنتهى بنهاية ديسمبر 2015 حيث شدد الرئيس الجديد للمجلس على أهمية تعزيز حقوق الإنسان حول العالم ومواصلة العمل في تعاون وثيق مع المجتمع المدني وتعزيز ثقافة عدم الانتقام والتخويف والترهيب في التعامل مع المدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم والعمل مع المجلس والآليات والإجراءات الخاصة به.

"ضحايا الاختفاء القسرى" تشارك في إحياء اليوم العالمى لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم السابع الأربعاء 18 صفر 1436هـ - 10 ديسمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

أعلنت مؤسسة ضحايا الاختطاف والاختفاء القسرى، مشاركتها وتضامنها في إحياء يوم حقوق الإنسان، الموافق اليوم الأربعاء 9 ديسمبر، والذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وأعلنت أن مبادئه هي "المثل الأعلى المشترك الذى ينبغى أن تبلغه كل الشعوب والأمم". وقالت المؤسسة، فى بيان لها، "إن شعار هذا العام، حقوق الإنسان 365، يتضمن فكرة مفادها أن كل يوم هو لحقوق الإنسان. وهو يحتفل بصدور المقترح الأساسى الوارد فى الإعلان العالمى ومؤداه أن الجميع من حقه التمتع بمجموعة حقوق الإنسان الكاملة"، مشيرة إلى أن حقوق الإنسان تخص الجميع على قدم المساواة كمجتمع عالمى له نفس المثل العليا والقيم. وتابعت مؤسسة ضحايا الاختطاف والاختفاء القسرى: "الرسالة الموجهة فى عام 2014 من حقوق الإنسان 365 قاطعة لا لبس فيها أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تلتزم بولايتها وتساند ملايين الرجال والنساء، الذين يخاطرون بكل ما لديهم من أجل حقوق الإنسان".

230 مليون طفل يعيشون في مناطق ممرقة • يونيسيف: 2014 عام كارثي على الطفولة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 18 صفر 1436 هـ - 10 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/10/article_913518.html

«الاقتصادية» من الرياض
قالت منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة "يونيسيف"، إن سنة 2014 كانت سنة كارثية للأطفال في مناطق كثيرة من العالم، إذ تأثر أكثر من 15 مليون طفل بالحروب الدائرة في إفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان والأراضي الفلسطينية وسورية وأوكرانيا، بحسب "بي بي سي" عربي.
وقال أنطوني ليك مدير "يونيسيف": "لم يحصل في الماضي المنظور أن تعرّض هذا العدد الكبير من الأطفال لهذه الدرجة من الوحشية".
ومضى المسؤول الدولي للقول: "لقد قتل أطفال وهم جالسون على مقاعد الدراسة، وهم نائمون في أسرّتهم.. لقد يتموا واختطفوا وعذبوا وجندوا للقتال واغتصبوا حتى بيعوا كعبيد".
وخلص للقول: "كانت هذه سنة كارثية بالنسبة للملايين من الأطفال".
وتقول "يونيسيف": إن 230 مليون طفل يعيشون حالياً في بلدان ومناطق تمزقها الحروب والصراعات المسلحة؛ مضيعة أنه في الحروب الدائرة في سورية والعراق يتعرض الأطفال لدرجات فظيعة من العنف.
وتقول إن أكثر من 7.3 مليون طفل تأثروا بالحرب في سورية، فيما تأثر 2.7 مليون بالحرب في العراق.
أما في غزة، فما زال 54 ألف طفل بلا مأوى نتيجة الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع الفلسطيني المحاصر. ومن قتلى تلك الحرب، الذين تجاوز عددهم الألفين، كان 538 قتيلاً من الأطفال.
وجُنّد أكثر من عشرة آلاف طفل للقتال في إفريقيا الوسطى في العام الماضي، قُتل وتعرّض للإعاقة منهم أكثر من 430.



كاريكاتير

حركة نقل المظاهرات



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاحد
15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر
2014 م

<http://www.alriyadh.com/1001165>



كاريكاتير @kal_ahmd

الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاحد
15 صفر 1436 هـ - 7 ديسمبر
2014 م

<http://www.alwatan.com.s.a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5860>

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين
16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر
2014م

[http://www.alyaum.com/a
rticle/4032539](http://www.alyaum.com/article/4032539)



الريشة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
16 صفر 1436 هـ - 8 ديسمبر
2014م

[اضغط هنا](#)



www.aleqt.com

التشكيل الوزاري الجديد



aleqt.com

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 17 صفر 1436 هـ - 9
ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/09/article_913111.html



الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
17 صفر 1436 هـ - 9 ديسمبر
2014م

[اضغط هنا](#)





المصدر: جريدة عكاظ الخميس
19 صفر 1436 هـ - 11 ديسمبر
2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141211/Cartoon201412116133.htm>



المصدر: جريدة الرياض
الخميس 19 صفر 1436 هـ -
11 ديسمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/1002547>